ISSN: 2698 – 6159
ISSN (PRINT): 2699 -2604

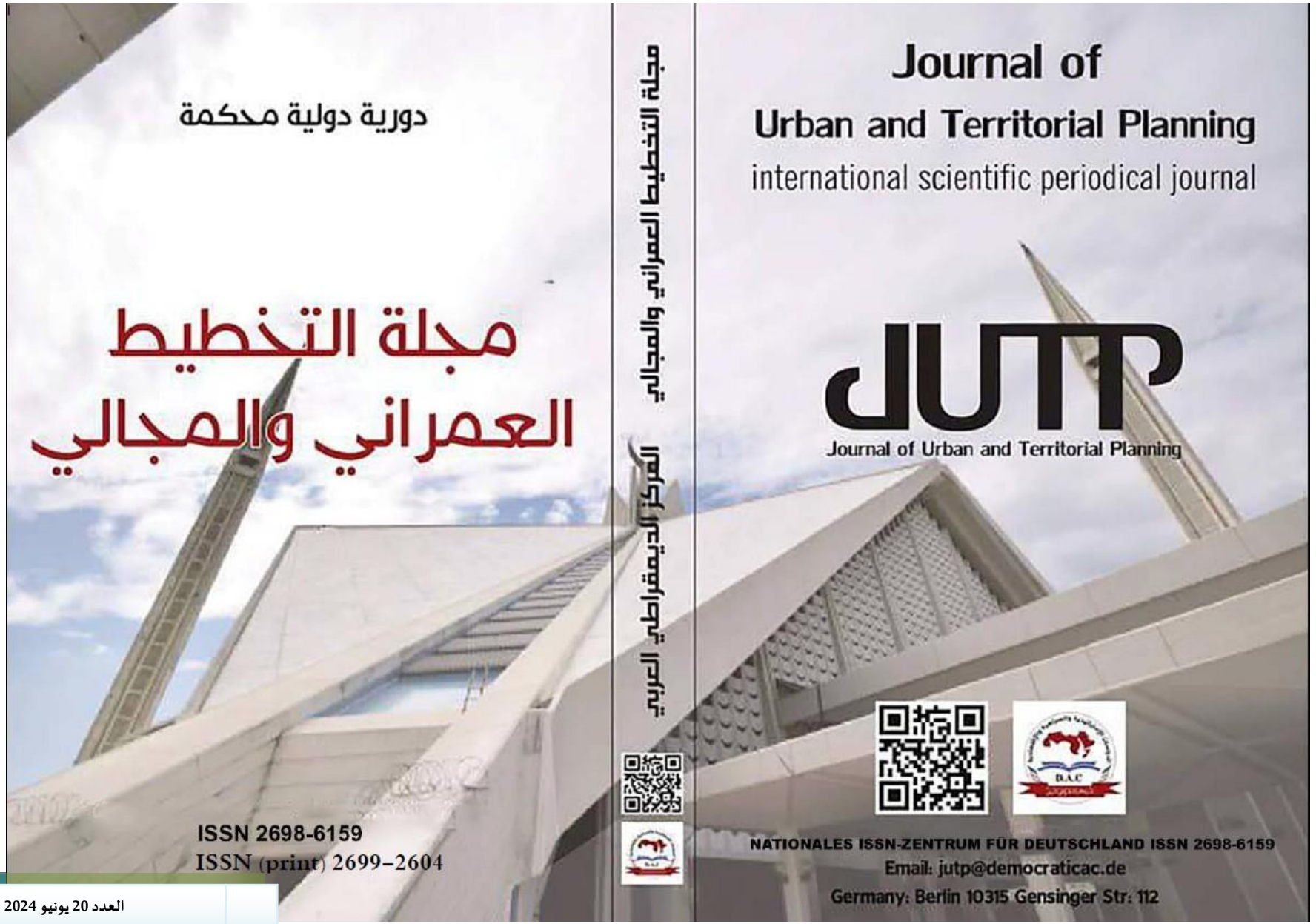

ISSN: 2698 – 6159
ISSN (PRINT): 2699 -2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية دولية محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات

في مجال التخطيط العمراني والمجالي

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي – برلين

وجامعة الحديدة - اليمن

رئيس جامعة الحديدة

أ.د. حسن المطري

Charmain of Hodeidah Unvirsity

Prof. Hassan Almatary

مدير المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

President of the Democratic Arab Center

Ammar Sharaan

رئيس التحرير /Editor-in-chief

د. عبدالقادر الخراز / Dr. Abdulqader Alkharraz

العدد /Issue

20

السنة /Year

June 2024

ISSN: 2698 - 6159

Germany: Berlin 10315

http://democraticac.de http://indexpolls.de

Tel: 0049-code

030-89005468/030-89899419/030-57348845

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

هيئة التحرير:

د. عبدالقادر الخراز – جامعة الحديدة – اليمن	د. صيد احمد سفيان – جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر
د. خالد مكي – جامعة الحديدة - اليمن	ا.د. احمد محرن – جامعة لحج - اليمن

الهيئة العلمية:

رئيس الهيئة العلمية / د. صيد احمد سفيان – جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر	أ.د محمد ازهار – جامعة الحسن الثاني المحمدية - المغرب
ا.د. احمد محرن – جامعة لحج - اليمن	ا.د. هشام ناجي – جامعة صنعاء - اليمن
أ. د عمر الخطايبة – أستاذ محاضر – الأردن	د. فهد الضلعي – جامعة ذمار - اليمن
ا.د. محمد حزام العماري – جامعة ذمار - اليمن	د. ميثم منفي كاظم العميدي – جامعة الحلة - العراق
د. ميمون المهداوي - جامعة السلطان مولاي سليمان - المغرب	ا.د. عبدالله ابوغانم – جامعة صنعاء - اليمن

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

التعريف بالمجلة:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشئات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية ومواقع التراث، تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل ,البيئة والتخطيط المجالي.

وتهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المرتبطة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية، كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

محددات النشر

معايير التحكيم الأولي لقبول النشر :

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم الى مجلة أخرى.
- ألا تكون البحوث المرسلة مستلة من كتب مطبوعة، او جزء من أطروحة.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على ترخيص رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة المذكورة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحقّ نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجها الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيح أو تعديل مقترح من قبل لجنة القراءة تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث:
- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- ترسل الأبحاث على اميل المجلة التالي:

jutp@democraticac.de

شروط النشر :

- لغات مقالات هذه المجلة: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية.
- إعداد الصفحة: الورق مقاسA4 ، مع ترك مسافة 2 سم لكافة أبعاد الورقة، والتباعد بين الأسطر singleوعند بداية كل فقرة، يترك فراغ بمقدار(1سم).
- خطوط الكتابة: استخدامTime new Roman لكافة اللغات المعتمدة في المجلة، وبحجم الخط (12) للمتن، وكذلك للعناوين الفرعية ولكن بخط غامق . وبحجم الخط (10) للملخص ولعنوانه (10) غامق، كما يستخدم حجم (10) للهوامش، وللكلمات المفاتيح، ولنهاية البحث من المصادر والمراجع.
- لا يستخدم في البحث نظام الفصول: الفصل الأول، والفصل الثاني، بل يستخدم الترقيم ابتداء من المقدمة، أي أن المقدمة سيسند لها الرقم واحد وهكذا لباقي الفقرات التي سيسند لها الأرقام بحسب تسلسلها، وإذا كانت هناك فقرات فرعية ضمن الفقرة الرئيسية فيتم ترقيمها اعتماداً على رقم الفقرة ورقم تسلسلها (مثلاً ضمن المقدمة التي رقمها واحد توجد فقرات فرعية فالأولى سيكون رقمها كمايلي 1.1 والثانية 1.2 وهكذا). أي سترقم العناوين الأساسية بأرقام أساسية والعناوين الفرعية بأرقام فرعية مثال (1- ، 1-1- ، 2- ، 2-2 -). ويفضل أن يكون الترقيم يدوياً وليس آلياً.

يبوب البحث على النحو التالي:

1. عنوان البحث يظهر في منتصف أعلى الصفحة الأولى من البحث، واسم الباحث (أو الباحثين)، وجهة الدراسة أو العمل، والبلد الذي ينتمي إليه، والعنوان (العناوين)، والبريد الإلكتروني.
2. ثم الملخص Abstract ، الملخص باللغة المعتمدة في البحث وكذلك باللغة الإنكليزية، وإن أمكن باللغة العربية أيضاً. يتألف الملخص من مئة وخمسين كلمة تقريباً، ويحتوي على هدف البحث وأهميته، وأسباب اختيار البحث، والجديد الذي سيضيفه عن الأبحاث السابقة، ومنهج البحث وطريقته (في الجمع والفرز، وفي استخدام البيانات والمعلومات، أو من التقنيات أو وسائل البحث والإحصاء وغيرها)، ولمحة عن النتائج، ثمَّ عرض ترتيب الفقرات التي ستتبع المقدمة.
3. ثم الكلمات المفتاحية الدالة(key words) ، تمثل المواضيع الأساسية بالبحث، ويفضل ألا تكون من العنوان.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

4. ثم المقدمة : Introduction تتضمن أهمية البحث وأهدافه وفائدته، جديدهوتميزه عن الأعمال السابقة(لبيان الإضافة في البحث)، وبيان الأسباب الداعية للبحث، وتأثيره.

5. المتن: عرض المعلومات والبيانات والمناقشة والتحليل. ويجب أن يكون تسلسل الأعمال منسقاً بشكل جيد بما يساعد على المتابعة، وعرض الأشكال والصور التفصيلية الواضحة.

6. النتائج والمقترحات. بعرض مساهمات هذا البحث، ومقارنتها بالبحوث المشابهة السابقة، وبيان ما يميزه عنها، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، سلباً أو إيجاباً، وإذا كان هناك انحرافات بالنتائج فينبغي توضيح أسباب هذه الانحرافات. تُعرض هذه النتائج بشكل مختصر ومركّز.

- إرفاق نبذة عن سيرة ذاتية للباحث أو الباحثين المشاركين في نهاية البحث.
- حجم البحث لا يقل عن 10 صفحات ولا يزيد عن 20صفحةبما فيها الرسوم والأشكال والجداول.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ترتب المراجع والهوامش في نهاية المقال بحسب الطرق المنهجية المتعارف عليها ووفقا للتسلسل العلمي المنهجي وبطريقة يدوية.
- المراجع والهوامش تكتب بطريقة APA على الشكل الآتي:

في المتن يكتب بين قوسين: لقب الكاتب والسنة والصفحة (اللقب: السنة...، ص..)، وتكتب المعلومات الكاملة في آخر المقال على هذا النحو: اسم ولقب الكاتب، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، الطبعة، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

أسلوب عرض المراجع:

- الكتب: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
- الدوريات والمجلات والتقارير: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.
- مقالات الجرائد الإخبارية: اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر.
- المنشورات الإلكترونيةاسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد.
- في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

الصوروالأشكال والجداول:

- يتم ترقيم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها بحسب ورودها في البحث، مع ذكر العنوان في الأعلى للجدول والأسفل للشكل.
- ترقم الجداول ترقيماً مسلسلاً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.
- جميع الصور والجداول المستخدمة في البحث لا يجوز أن تكون أعرض من (11سم). حجم الخط داخل الجداول لا تتجاوز. (10)

كلّ ما يرد في المجلة يعبّرعن آراء كاتبه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير.

Preliminary evaluation criteria for publication acceptance:

- **P**roposed research must have serious scientific originality and depth
- **The** article must not have been previously published or submitted to another journal
- **The** submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation
- **The** journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them
- **D**o not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal
- **The** journal is not obligated to return the rejected researches to their owners
- **The** journal reserves the right to publish accepted articles according to its own priorities and program
- **R**esearches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them
- **The** proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation
- **All** proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- **The** journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content
- **The** researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal
- **Research should be sent to the journal's email address**

jutp@democraticac.de

Publication terms

- Languages of articles of this journal are: Arabic, French, English, German
- The author of the research should write his/her name, e-mail address, university and country to which he/she belongs below the research title, with a summary of his/her CV attached, and it should be on a special page within the research
- Attach the research with a summary in both Arabic and English
- Articles are attached to a summary of approximately 150 words, and the summary is translated into English or vice versa, with reference to key words
- Research volume is not less than 10 pages and not more than 20 pages
- Page preparation: A4 size paper, leaving a space of 2 cm for all dimensions of the paper, and the spacing between the lines is single. At the beginning of each paragraph, a distance of (1 cm) is left
- Writing fonts: using Time New Roman for all languages approved in the journal, with a font size of (12) for the text, as well as for subheadings, but in bold. Font size (10) for the abstract and its title (10) in bold, and size (10) is used for margins, keywords, and the end of the research from sources and references
- The submitted research should include a list of references to be included in the latter
- References and footnotes are arranged at the end of the article according to the recognized methodological methods and in accordance with the systematic scientific sequence and in a manual manner
- References and footnotes are written in the APA manner as follows
- In the text, write in brackets: the title of the author, the year and the page (title: the year, p:)
- The complete information is written at the end of the article in this way: the name and surname of the author, the book title, the chapter, the publishing place, the edition, the country of publication, the year of publication, and the page

References writing style

- Name of the author or authors, (year of publication), title of the book, name of the translator or editor, edition, publisher, place of publication, page number

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- Periodicals, journals and reports: name of the author or authors, (year of publication), title of the study or article, name of the journal, issue, page number
- Newspaper articles: the name of the author, the title of the article, the name of the newspaper, and the date of publication
- Electronic Publications: Name of the author, title of the article or report, name of the series, if any, name of the website, date of publication
- The reference is cited in the list of sources and references for newspaper articles and electronic publications by removing the date of viewing and publication
- In the event that the name of the writer or journal is not known, we write (N.R) in brackets, which means without a publisher
- In the event that the date of publication is not known, we write (N.D) in parentheses for the date, which means without a date
- Writing references in a foreign language is in the same way as writing references in Arabic
- The list of references is not divided into books, journals, and encyclopedias, but is arranged alphabetically according to the authors' names
- References should be placed in Arabic first, followed by foreign references

Pictures and tables

- Tables, illustrations, etc. are numbered according to their inclusion in the research, with the title mentioned at the top of the table and the bottom of the figure
- The tables are numbered sequentially, independent of the numbering of the figures throughout the text, each of them has its title at the top of the table and its source below it
- All images and tables used in the research may not be wider than (11). The font size within the tables does not exceed (10)

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين
Democratic Arabic Center in Berlin – Germany

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Details and information | تفاصيل ومعلومات

البريد الإلكتروني | E-mail	jutp@democraticac.de
الهاتف | Phone	00967777479801
العنوان | Address	Germany: Berlin 10315
الموقع الإلكتروني | Website	- الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي - الموقع الخاص بالمجلة
مواقع التواصل الاجتماعي	https://democraticac.de/?page_id=61723
Facebook Accounts	https://www.facebook.com/groups/2860991800706590
المجلة مفهرسة ضمن | The following is a list of the Indexing databases	

قاعدة بيانات المكتبة الوطنية الألمانية

DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK
GERMAN NATIONAL LIBRARY
المكتبة الوطنية الألمانية

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

قائمـــة المحتويـــات | Contents

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	Title	Page
01	القلوشي محمد & بلغيثري الحسن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب	السكن الريفي بالجزء الغربي للريف الشرقي: الثابت والمتحول	13
02	عبد السلام سالم مسعود البوسيفي قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة	سبل مواجهة تحديات التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة من وجهة نظر طلبة قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني بجامعة الزاوية بليبيا	28
03	رشيد عدسي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب	التراث المائي بمدينة جرسيف كإرث تاريخي يساهم في التنمية المحلية "جماعة الصباب نموذجا"	52
04	د.نجوى محي الدين محمد علي السنجاوي، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان	أثر المخالفات التخطيطية على الشارع العام في السودان دراسة جغرافية مدينة كوستي، ولاية النيل الأبيض خلال الفترة (2000 – 2013)	68
05	د. عبد الكريم سومع، جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب	دور المراكز الحضرية الصاعدة في الدينامية الترابية: حالة مركز بودينار بإقليم الدريوش (شمال شرق المغرب)	89
06	Adel Issa Elsosan - Doctoral Program of Architecture and Urban, Universitas Diponegoro - Indonesia	ROLE OF PRESERVATION TO SUPPORT THE ACHIEVEMENT OF CONSERVATION IN HERITAGE BUILDING (CASE STUDY OF OLD CITY SEMARANG-INDONESIA)	107

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

أعزائي القراء والباحثين

يسعدني أن أرحب بكم في العدد العشرون من مجلة "التخطيط العمراني والمجالي". كما إنّ وصولنا إلى هذا الإصدار يعكس التفاني المستمر لفريق المجلة ومساهميها في تقديم الأبحاث والمقالات عالية الجودة.

إنّ هذا العدد يأتي بموضوعات حصيفة ومتنوعة في مجال التخطيط العمراني والمجالي، ويهدف إلى تعزيز فهمنا واستكشافنا للتحديات والفرص التي تواجه المجتمعات الحضرية والمجالية في عصرنا الحديث وفهم الواقع وتقييمه والعمل على إيجاد المعالجات والحفاظ على التراث العمراني.

في هذا العدد، ستجدون مقالات حول الثابت والمتغير في السكن الريفي ، وسبل مواجهة تحديات التخطيط الحضري والتراث المائي ومساهمتة في التنمية المحلية ودور المراكز الحضرية الصاعدة ,والحفاظ على بناء التراث، وتاتي هذه المواضيع ضمن اعمال تطبيقية في عدة دول عربية وشرق اسيوية.

نحن نطمح إلى أن تكون هذه المجلة مصدراً موثوقاً للمعلومات والأبحاث في مجال التخطيط العمراني والمجالي، ومنبراً للحوار والتبادل الفكري بين الباحثين والمهنيين في هذا المجال.

نتمنى لكم قراءة ممتعة ومفيدة، ونرحب بمساهماتكم ومشاركاتكم في المجلة.

والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

د. عبدالقادر الخراز

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

السكن الريفي بالجزء الغربي للريف الشرقي: الثابت والمتحول

Rural housing in the Western part of the Eastern Countryside: fixed and shifting

1. **القلوشي محمد**، دكتور في الجغرافيا، 2. **بلغيثري الحسن**، أستاذ التعليم العالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب. مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع.
فريق بحث، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتدبير المجال
elkallouchimohamed@gmail.com

ملخص:

عرف السكن الريفي عدة تحولات بارزة أعادت تشكيل مجال الجزء الغربي للريف الشرقي، فالسكن التقليدي المبني بمواد محلية في الغالب، والذي كان في الماضي القريب يعتبر اللبنة الأساسية للمجال الريفي والسمة التي تميزه عن نظيره الحضري، بدأ اليوم يعرف نزوحا نحو العصرنة وتفكك بنياته الأساسية مما أعطى لنا سكن جديد عصري، دخيل مستورد من الخارج تغيب فيه الخصوصيات المحلية سواء على المستوى الوظيفي أو الهندسي والمورفلوجي. وطبعا كانت وراء هذا التحول مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والسوسيو - اقتصادية. يسعى هذا المقال العلمي إلى إثارة مسألة السكن الريفي القروي بالجزء الغربي للريف الشرقي، من خلال التعريف بالسكن الريفي وتحديد أنواعه ثم توزيعه المجالي والعوامل المتحكمة في ذلك، علاوة على إبراز مظاهر تحولات السكن بأرياف الجزء الغربي من الريف الشرقي.

الكلمات المفتاحية: السكن الريفي؛ الثابت والمتحول؛ الجزء الغربي للريف الشرقي؛ المجال الجغرافي

Abstract:

Rural housing has witnessed several prominent transformations that have reshaped the scope of the western part of the eastern countryside. Traditional housing built with mostly local materials, which in the recent past was considered the basic building block of the rural space and the feature that distinguishes it from its urban counterpart, has today begun to witness a migration towards modernity and the disintegration of its basic structures, which has given We have a new, modern residence, an alien imported from abroad, in which local peculiarities are absent, whether on the functional, engineering or morphological level. Of course, several natural, historical, and socio-

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

economic factors were behind this transformation. This scientific article seeks to raise the issue of rural housing in the western part of the eastern countryside, by defining rural housing and determining its types, then its spatial distribution and the factors controlling it, in addition to highlighting the manifestations of housing transformations in the countryside of the western part of the eastern countryside.

Keywords: - Rural housing - fixed and shifting - the western part of the eastern countryside - geographical area

مقدمة

يعتبر السكن الريفي من المواضيع الأساسية التي اهتمت بها جغرافية الأرياف، على اعتباره يشكل مكونا من مكونات المجال الريفي، تختلف خصائصه ووظائفه باختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، وهو يضم إلى جانب السكن حيزا خاصا بايواء المواشي وتخزين المواد الزراعية والأدوات الفلاحية وكل ما له علاقة بالأنشطة اليومية للإنسان القروي. فالسكن الريفي ليس معطى ثابت بل عرف عدة تحولات كمية ونوعية عبر التاريخ منذ الاستقرار البشري، تحكمت في ذلك مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية والسوسيو - اقتصادية، وتتخذه بعض الدراسات الجغرافية مؤشرا لقياس مستوى التحولات المجالية الطارئة على مجال معين. لذا تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على إشكالية السكن الريفي بأرياف الجزء الغربي للريف الشرقي من منظور جغرافي محض.

1. أهمية وأهداف الدراسة

إن اهتمامنا بدراسة السكن الريفي فرضته الديناميكة السوسيو - مجالية والاقتصادية التي شهدها المجال والتي انعكست على السكن الريفي وبنياته وتجهيزاته الأساسية، كذلك اعتبارا لموضوع السكن لم ينل حظه من البحث والدراسة الجغرافية، لذا تسعى الدراسة إلى الاجابة عن إشكالية التحول والثابت في السكن الريفي بالجزء الغربي للريف الشرقي من خلال تحديد مفهوم السكن القروي وأنواعه وتوزيعه المجالي ومظاهر التحولات التي مسته.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

2. إشكالية الدراسة وفرضياتها

ارتبط الإنسان عبر التاريخ ارتباطا وطيدا بمجاله الجغرافي ونتج عن هذا الارتباط مجموعة من التفاعلات السوسيو - مجالية التي أعادت تشكيل المجال، ويعتبر السكن الريفي مظهرا من مظاهر التفاعل بين الإنسان ومجاله حيث عرف السكن عدة تحولات خلال فترات زمنية مختلفة وأسهمت في ذلك العديد من العوامل الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية. إذن فما الثابت والمتحول في السكن الريفي بالجزء الغربي للريف الشرقي؟ وأين تتجلى مظاهر هذا التحول؟ وما العوامل المتحكمة في هذا التحول؟

يمكن تحوير إشكالية الدراسة حول مجموعة من الفرضيات التي تسمح برسم معالم واتجاهات البحث في خطواته النظرية والتطبيقية:

- عرف السكن الريفي تحولات مهمة على مستوى المورفولوجية (الشكل الظاهري) ومواد البناء؛
- يعرف السكن بالمجال توزيعا متباينا تبعا لعدة عوامل؛
- ساهمت عائدات الهجرة الدولية في تحديث وعصرنة السكن الريفي.

3. المناهج المعتمدة ومصدر جمع المعطيات

اعتمدنا في دراسة وتحليل وتفكيك جوانب الإشكالية على عمل منهجي يتكامل فيه المنهج الوصفي التحليلي بالمنهج التاريخي؛ فمن جهة أولى قمنا بوصف الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها الزمنية والمجالية وتوزيعها الجغرافي، ومن جهة ثانية استندنا على المنهج التاريخي في تتبع تطور الظاهرة وإبراز مختلف التحولات قديما وحديثا. علاوة على توظيفنا للعمل الميداني الذي دعم الدراسة من خلال مجموعة من المعطيات الإحصائية، وبخصوص الأدوات فقد اعتمدنا على التقنيات الجغرافية الحديثة التي ساعدتنا في معالجة وتحليل البيانات المحصل عليها.

4. تقديم مجال الدراسة

ينحصر طبيعيا المجال الذي نحن بصدد دراسته والبحث فيه، بين وادي نكور غربا ووادي كرت شرقا، كما أنه ينفتح على واجهة متوسطية شمالا ويتصل بحوض جرسيف جنوبا (خريطة رقم 1). وينتمي جغرافيا، كما هو معروف لدى الجغرافيين، إلى الريف الشرقي. أما من الناحية الإدارية، فيعتبر الإقليم حديث التأسيس حيث تم إحداثه وفصله عن إقليم الناظور بموجب مرسوم ملكي رقم 2.03.319 الصادر بتاريخ 11 يونيو 2009، فهو ينتمي إلى الجهة الشرقية حيث يحده إقليم الناظور شرقا وإقليم الحسيمة غربا وإقليم جرسيف جنوبا وإقليم تازة بالجنوب الغربي، وهو بذلك يعتبر مجالا انتقاليا بين الناظور والحسيمة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

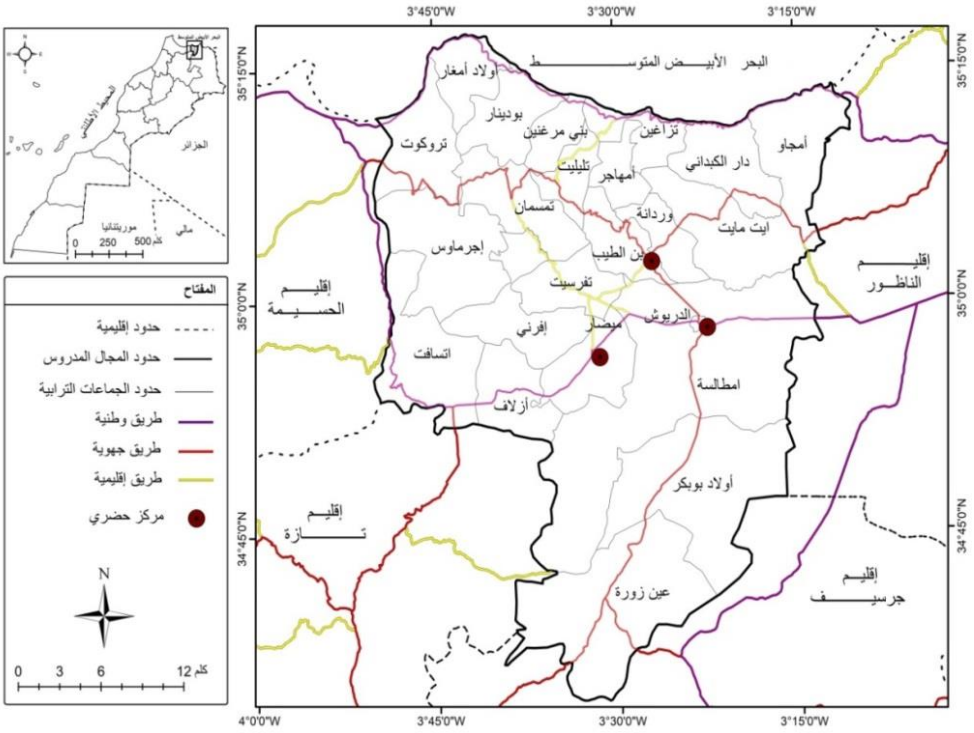

خريطة رقم 1. الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمجال الدراسة

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، عمل شخصي 2023

تبلغ المساحة الإجمالية لمجال الدراسة حوالي 2867 كلم^2 أي ما يعادل 3.2% من المساحة الإجمالية للجهة و0.40% من مجموع مساحة التراب الوطني، يتكون من دائرتين: دائرة الدريوش ودائرة الريف، وثمان قيادات و3 باشويات و 23 جماعة ترابية منها ثلاث جماعات حضرية. وبلغ العدد الإجمالي للسكان حسب آخر إحصاء رسمي سنة 2014 حوالي 211552 نسمة (9.16% من مجموع سكان جهة الشرق) موزعين على الشكل التالي: 55778 نسمة حضريون؛ أي بنسبة 26.36% و155774 نسمة سكان قرويون يمثلون بذلك نسبة 73.63% من مجموع سكان الإقليم.

5. النتائج والمناقشة

1.5. تعريف السكن الريفي و أنواعه وأشكاله بالجزء الغربي للريف الشرقي

يشير محمد بلفقيه إلى "أن مفهوم السكن في الأرياف يختلف عن مفهوم السكن في المدن، ففي المدن يعني السكن المسكن أي المنزل (صورة رقم 1)، أما في الأرياف فهو يعني الرقعة التي تحتلها المنزل والمرافق التابعة لها (**بلفقيه محمد 1987**) بمعنى أن السكن في الأرياف يخصص بالإضافة إلى المسكن، جزء منه لإيواء المواشي وتخزين المواد الزراعية والأدوات الفلاحية وكل ما له علاقة بالأنشطة اليومية (صورة رقم 2)، وبتعبير أوضح هو

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الإطار الذي يبني فيه الإنسان القروي مختلف جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشكل مؤشرا استراتيجيا للدلالة على الوضعية الاجتماعية والثقافية للساكنة، إضافة إلى كونه يعبر عن نوع من التنظيم المجالي للمجتمع المحلي (**بوضيلب الحسين، 2013**).

يعتبر السكن القروي كيفما كان نوعه سواء مشتتا أو منتظما ومتراصا نتاجا لمسلسل طويل من التوطين المرتبط بممارسة الأنشطة الزراعية التي تعتمد على الري وغراسة الأشجار المثمرة، كما هو الشأن بالريف الشرقي، فَثَّادَّارْث أو أخَّامْ (الدار) هو الشكل السائد من السكن في الريف منذ زمن بعيد على عكس بعض المناطق المغربية التي عرفت النوالة والخيمة (**بوضيلب الحسين، 2004**) لكن هذا لا يعني غياب وجود النوالة في المشهد السكني لدى بعض الدواوير وقد ظهر هذا النوع بالأساس خلال فترة الحماية وهو شكل سكني يعبر عن بداية استقرار السكان وانتقالهم من نمط لآخر بعد أن كان النمط السائد هو الخيمة وهذا النوع من السكن تم التخلي عنه بشكلي نهائي بل موجود فقط في بعض الأماكن لكنه مهجور أو يستعملونه بعض الرحالة القادمون من هوامش بعيدة. لقد بين العمل الميداني أن نسبة 70% من أرباب الأسر المستجلبة إلى مناطق حديثة تتجه نحو بناء السكن الصلب ويعزى ذلك إلى ارتقاء مستواها المادي وتعدد مداخيلها وإلى تأثيرات عائدات الهجرة الدولية، بينما نسبة 20% احتفظوا بالسكن المزدوج هش وصلب حيث الجزء المخصص للسكن مبني بالإسمنت المسلح وبمواد صلبة والجزء الثاني هش يُستعمل أساسا لتخزين الحبوب والأدوات الفلاحية، وباقي الأسر 10% تقطن السكن الهش نظرا لعدم قدرتها على تغييره وبناء مسكن عصري بمواد أكثر صلابة.

صورة 1. سكن بمواصفات عصرية بتمسمان

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

صورة 2. سكن بمواصفات تقليدية بايت مايت، المصدر: تصوير شخصي، يوليوز 2022.

فعلى مستوى نوع المساكن فقد حدد الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب ستة أنواع: الدار المغربية العصرية، الدار المغربية التقليدية، الفيلا أو طابق فيلا، شقة في عمارة، ودار بدائية وأخيرا سكن قروي. وبخصوص مجالنا كما هو موضح في الشكل رقم (1) يمكن التمييز في أنواع المساكن المنتشرة حسب الوسط؛ ففي المجال الحضري تمثل الدار المغربية العصرية النمط الأكثر انتشارا بنسبة 80.2% تليها الدار المغربية التقليدية بنسبة 8.3% والشقة في عمارة بنسبة 5.4%. أما في المجال القروي يسجل حضور مهم للدار المغربية العصرية بنسبة 42.8% والمساكن القروية ب 37.5% وفي مرتبة ثالثة تأتي الدار المغربية التقليدية بنسبة لا تتجاوز 15.3%.

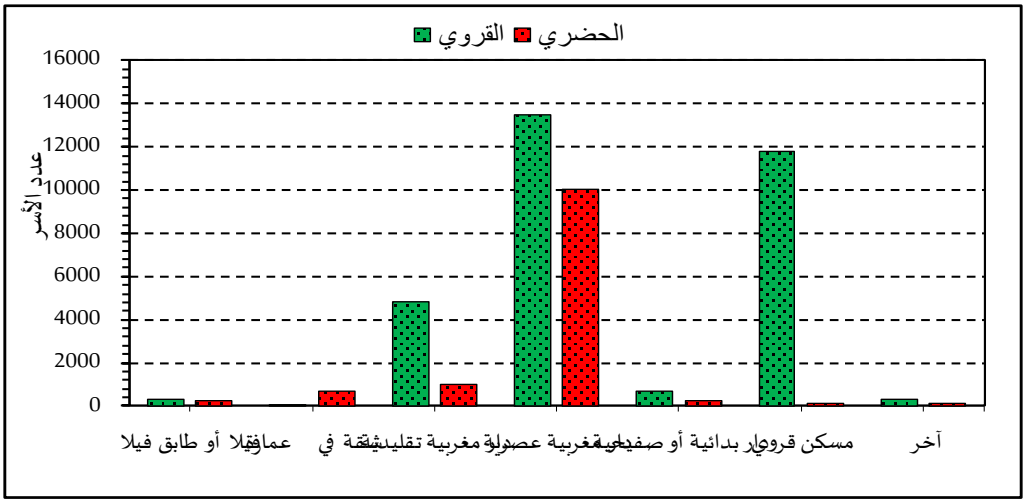

شكل 1. توزيع عدد الأسر حسب نوع السكن ووسط الإقامة

المصدر: معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

أما بخصوص صفة حيازة المسكن بمجال الدراسة، فقد بين الإحصاء الرسمي لسنة 2014، ونفس الشيء أكده العمل الميداني، أن 72.75% من الأسر (80.3% بالوسط القروي، و 65.2% بالوسط الحضري) يملكون مسكنا خاصا يوجد تحت ملكيتهم وتصرفهم؛ وهذا التملك يؤشر على قِدم الاستقرار ومدى احتضان المنطقة لسكانها الأصليين، وفي المقابل نجد 10.7% من الأسر تقطن بمنازل الايجار وأغلبها تتركز بالمراكز الحضرية، أما الصفة الثالثة من الحيازة هي استغلال المنازل الفارغة فنسبتها 16.55% (18.5% بالوسط القروي، 14.6 % بالوسط الحضري) يقطنون بمساكن مجانية تعود إلى أسرهم وعائلاتهم المهاجرين بأوروبا مقابل ذلك يقدمون لهم بعض الخدمات كالصيانة مجانا وحراسة المسكن من السرقة وحمايته من احتمال التخريب من طرف غرباء خارج المنطقة. نتج عن هذه الوضعية أزمة سكنية عميقة خاصة بالمناطق الحضرية بحيث تشكو المراكز الثلاثة خصاص مهول في المنازل الموجهة للإيجار لكون أغلب المساكن الفارغة يمتنع أصحابها عن تأجيرها لأسر ليست من أقاربهم ويفضلون تركها فارغة أو وضعها رهن إشارة أسرهم وعائلاتهم المقربة. وما يثير الانتباه أيضا في المنشآت السكنية الحديثة هو تعدد الغرف وبالتالي تقلص الكثافة داخل الغرفة الواحدة عكس السكن التقليدي السابق.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

جدول 1. توزيع الأسر حسب عدد الغرف بالجزء الغربي للريف الشرقي (%)

الجماعات الترابية	غرفة	غرفتان	3 غرف	4 غرف	5 غرف	أكثر من 5 غرف
بن الطيب	4,3	14	32,6	20,6	10,3	18,2
الدريوش	11	19,7	29	17,9	8,6	13,8
ميضار	4,6	14,4	35,4	22,1	9,5	14
عين زورة	4,9	18,2	30,5	21,2	9,7	15,5
آيت مايت	3,3	14,5	29	26,2	13,1	13,9
أمجاو	7,9	14,6	17,9	29	16,7	13,9
دار الكبداني	6,2	14,8	24,7	22,5	13,6	18,2
امطالسة	8,1	17,5	26,4	20,8	11	16,2
أولاد بوبكر	4	9	20,1	21,3	22,1	23,5
تزاغين	6,6	9,5	17,4	22,5	18,5	25,5
أزلاف	3,8	9,9	19,2	30,7	13,5	22,9
بني مرغنين	4,5	14,5	25,6	23,8	15,3	16,3
بودينار	4,5	9,6	22,9	26	14	23
إفرني	5,5	13,3	26,7	27,1	13,4	14
اجرماوس	7,5	13,3	21,5	25,1	16,7	15,9
أمهاجر	6	12,8	27,7	25,6	12,9	15
وردانة	5,3	15,5	33,3	20,3	11	14,6
أولاد أمغار	5,1	10,7	25,6	29,6	17,5	11,5
تفرسيت	4,8	11,8	26,4	26	11	20
تاليليت	3,2	11,2	19,3	29,2	17,1	20
تمسمان	4,1	11,3	22,3	25,4	15,8	21,1
تركوت	7,3	11,5	25,7	25	13,3	17,2
اتسافت	6,5	15	30,7	29,3	10,1	8,4
المعدل العام	5,6	13,33	24,65	25,68	13,68	17,06

المصدر: معطيات الإحصاء الرسمي للسكان والسكنى 2014، معالجة شخصية للمعطيات 2023

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

نستخلص من خلال الجدول أن حوالي 50% من الأسر بالجزء الغربي للريف الشرقي تمتلك منازل يتراوح عدد غرفها ما بين ثلاثة وأربعة، وتأتي جماعة أزلاف في المرتبة الأولى ب 30.7% بينما أضعف نسبة سجلت بجماعة الدريوش ب 17%. أما المنازل التي تتكون من أكثر من خمسة غرف سجلت نسبة 17.06% مع وجود اختلافات واضحة ما بين الجماعات الترابية حيث تسجل جماعة تزاغين المرتبة الأولى بنسبة 25.5% وأضعف نسبة سجلت بجماعة اتسافت ب 8.4%. بينما تسجل المنازل التي تتوافر على أقل من غرفتين نسب ضعيفة جدا كما هو موضح في الجدول رقم (1). ويعود أصل هذا التفاوت في عدد الغرف بين الجماعات لعدة عوامل؛ أولها العامل الجغرافي فالجماعات التي تستوطن المناطق السهلية الملائمة يكون سكانها أكثر استقرار مقارنة بتلك الموجودة بالهوامش التي تعرف انزلاقا نحو المدن والمراكز المجاورة كما هو الشأن بالنسبة لجماعة اجرماوس وتروكوت وآيت مايت والعامل الثاني مرتبط بالتحولات التي أحدثتها الهجرة الدولية؛ فكلما كان تأثير الهجرة قوي إلا ورافقته تحولات سكنية مهمة على مستوى البناء والوظيفة وعدد الغرف أيضا.

عموما فمعظم أجزاء التراب المدروس تعرف توزيعا سكنيا غير منتظما الذي يجمع في الغالب بين الصلب والهش ويتم بناءه على منحدرات وسفوح شديدة، ومرد ذلك إلى عامل ثقافي وتاريخي بالدرجة الأولى حيث الهاجس الأمني حاضرا بقوة كما تردد الكوارث الطبيعية جعل السكان يختارون مواقع محددة لتشييد السكن واستغلال الموارد، كما سنرى في المحور الموالي.

2.5. توزيع مجالي متباين للسكن الريفي ومحدداته

إن السكن الريفي على اختلاف أشكاله وأنواعه، تتحكم في انتشاره وتوزيعه مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، ولكل عنصر وزن يهيمن على الآخر حسب كل منطقة وظروف الاستقرار فيها، جبلية كانت أم واحية أم سهلية. فإذا كان السكن في الواحات سكن تجمعي متراص ومغلق، فإن أرياف الجزء الغربي للريف الشرقي على عكس من ذلك فهو سكن متفرق ومتشتت غير منتظم مجاليا في الغالب، حيث المساكن تتميز بالتفرق والتشتت المجالي، بنسبة 69%، في حين السكن المتجمع الذي لا يمثل سوى 31% يعرف انتشارا ضعيفا ويهم بالأساس المناطق السهلية الأقل تضرسا والمراكز شبه الحضرية الصاعدة كمركز دار الكبداني وتفرسيت ومركز عين زورة. ويمكن تحديد أهم العوامل والميكانيزمات المتحكمة في هذا التوزيع في المحددات التالية:

- المحددات الطبيعية: تتحكم مجموعة من العوامل الطبيعية في إنتاج مشاهد ريفية ومجالات مختلفة لاسيما تأثيرها على توزيع السكن، هنا تلعب طبوغرافية السطح دورا بارزا، بحيث المرتفعات الجبلية عادة ما يكون فيها السكن معلق ومتفرق وضعيف الكثافة؛ كون السفوح الوعرة لا تسمح بالتجمع، على عكس المنخفضات التي توفر هذا الشرط حيث المساحات منبسطة وشاسعة، لكن هذا لا يشكل قاعدة فأحيانا نجد السكان يعمدون على تخصيص السهول لإقامة الزراعة والجبال للتجمعات البشرية والرعي كما هو الشأن في مرتفعات دواوير

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

إحسنيون ولهبارة (جبل أمقران وجبل حجرة بلاش) حيث السكان يتركزون بمحاذاة الجبل وفي أقدامه(مجال الدير) بينما يتركون السهل لممارسة الزراعة والغراسة. كما أن لتوزيع العيون وانتشار الوديان أيضا دور مهم في تركز السكن وتطوره كون ذلك يسمح للسكان بإقامة الزراعة وتوريد الماشية بحكم القرب من المجرى المائي كما هو الشأن لدواوير أرميلة وعمبار ودوار لهبارة الذي يستفيد من واد إيغان خلال موسم الفيض وايت تاير على ضفاف واد أمقران بل نجد مدينة الدريوش بأكملها شيدت على ضفاف واد كرت كما أن بعض الدواوير تحمل أسماء العيون كدوار عين مسعودة وعين ثانوت؛ بمعنى للماء أهمية قصوى في جذب السكان وإعادة توزيعهم وانتشارهم وبالتالي تنظيمهم. هذا إلى جانب المناخ الذي يفسر مجموعة من الظواهر من بينها انتشار السكن فعادة السكان يفضلون التجمع والاستقرار بعيدا ما أمكن عن ظروف المناخ القاسية كالمناطق التي تشهد تساقط الثلوج على طول السنة والمجالات التي تطول فيها مدة العجز المطري والأخرى التي تعرف عواصف ريحية.

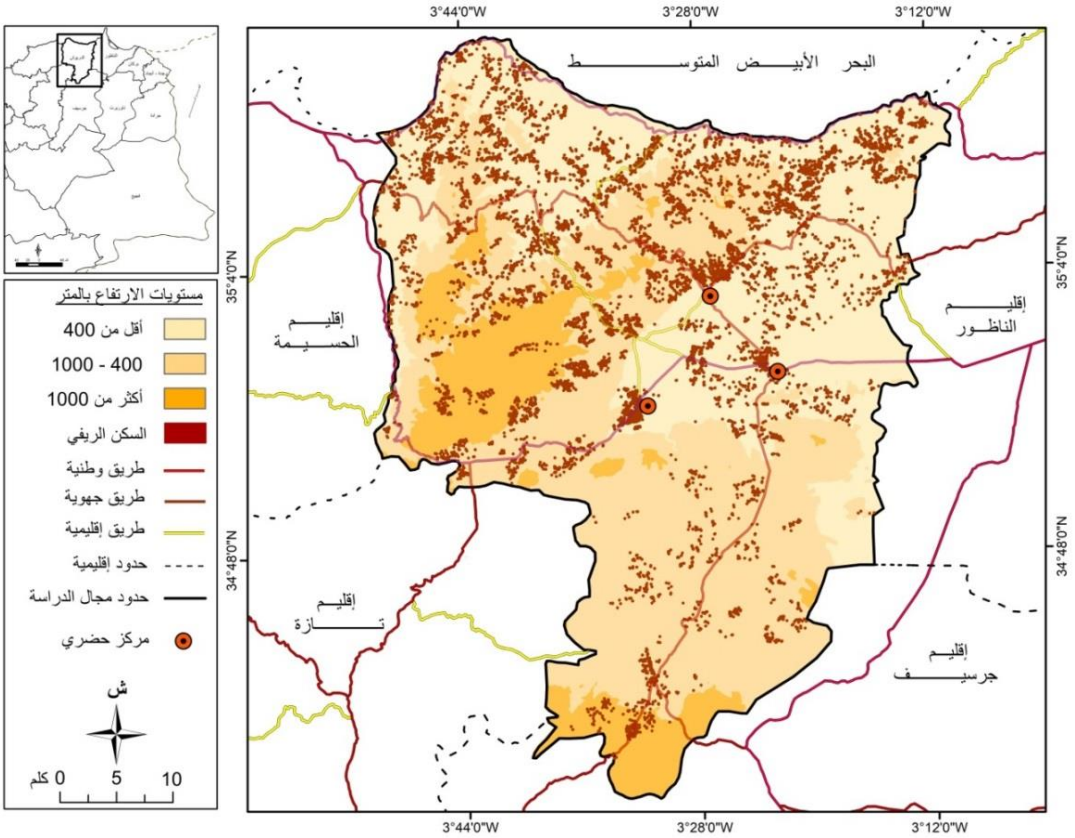

خريطة 2. توزيع السكن الريفي حسب مستويات الارتفاع بالجزء الغربي من الريف الشرقي

المصدر: فسيفساء خرائط طبوغرافية لإقليم الدريوش 1/50000، مرئية فضائية لاندسات الجيل الثامن 2022

- المحددات التاريخية: لعل الظروف التاريخية والأحداث التي شهدتها المنطقة حتمت على سكان المجالات الجبلية بأرياف الريف الشرقي بالتحديد اختيار مواضيع ومواقع أنسب، حيث اتخذوا من أعالي الجبال مجالات للاستقرار أولا لتحصين أنفسهم من هجمات القوى الخارجية وثانيا لمراقبة عن كثب كل تحركات العدو. وهنا

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

نستشهد بقول الدكتور علال زروالي "إن عدم الاستقرار السياسي التام وانعدام الأمن، الذي يرافقه، كانا يدفعان السكان إلى اختيار المواضع الآمنة المرتفعة وهذا ما تكشف عنه بعض بقايا المساكن المهجورة التي لا تزال أنقاضها جاثمة بالأقسام العليا من الجبال والتلال والدليل على ذلك أيضا وجود حظائر من نباتات الصبار والصبارة وبوسطها أو على جنبها أكوام من الحجارة الشاهدة، هذه البقايا تؤكد أن السكن الأول كان جبليا معلقا(**زروالي علال، 2005**) بل ولازال هذا السكن قائم إلى اليوم خصوصا في المرتفعات الجبلية ولازال يحافظ على خصوصيته المحلية والأدوار الوظيفة التي يقوم بها إلى جانب السكن.

- المحددات الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل التي لها أهمية في توزيع السكن حيث غالبا ما يتخذ الفلاح من القرب للمشارة الزراعية موضعا لبناء السكن خاصة أن بعض المزروعات تحتاج لعناية شبه يومية وبالتالي لحضور يومي للفلاح داخل الحقل، إلى جانب الرغبة المتزايدة لدى بعض الفلاحين لتربية الماشية أدت بدورها إلى تشتت السكن حتى يستطيع كل مربي مراقبة ماشيته والحرص على حمايتها من السرقة. والعامل الثاني اجتماعي ثقافي محض؛ فكلما ابتعد المنزل عن الآخر إلا ويدل على الحشمة والوقار وحرمة الدار. لهذا، نجد عادة الريفي أثناء تشييده للمنزل يبتعد عن جاره، كلما كان أمكن، تجنبا لأي ممارسة أو سلوك قد يصدر عنه يؤدي إلى قطع العلاقات والروابط.

أما الجزء الغربي من الريف الشرقي على غرار باقي المجالات المغربية الأخرى شهد تحولات عامة مهمة على مستوى السكن وتنظيم المجال الريفي وبنياته الزراعية والاقتصادية، وهذا التحول لا يمكن تفسيره إلا في إطار جدلية علاقة الإنسان بالمجال، فالإنسان استطاع الانفتاح، كلما أمكن ذلك، على العالم الخارجي وتجاوز الحدود الضيقة التقليدية للقرية إلى عالم آخر أكثر حداثة ونهضة؛ ونقصد هنا الهجرة الدولية ولما لها من انعكاسات على هذا المستوى بالإضافة إلى توظيف أساليب جديدة في إعادة إنتاج الأرض، كلها عوامل أسهمت في تشكيل المجالين الريفي والسكني الحاليين.

3.5. تجهيزات سكنية متواضعة في بداية متقدمة نحو العصرنة

تعتبر التجهيزات الأساسية للمنزل من العناصر الضرورية لضمان العيش الكريم والاستقرار وتغيب ملامح الحياة في غيابها، وإن توفر هذه التجهيزات الأساسية له علاقة مباشرة بمستوى الدخل الفردي للأسرة والمستوى الاجتماعي والثقافي وحسب الوسط أيضا. فإذا كانت أغلب الأسر بالمراكز الحضرية الثلاث بالجزء الغربي للريف الشرقي تتوفر على الأقل على الحد الأدنى من التجهيزات السكنية الأساسية (98% يتوفرون على شبكة الصرف الصحي، 95.2% مزودة بالكهرباء و75% بالماء العمومي، 63.5% تتوفر على حمام عصري) فإن نظيره القروي لا زال يشكو خصاصا مهولا في بعضها، وإن عرف تحسنا نسبيا في بعضها الأخرى، فعلى مستوى الربط بالإنارة العمومية فقد اتضح أن أغلب المنازل تتوفر على شبكة كهربائية عمومية بنسبة 89.7% ما عدا بعض المساكن التي بنيت حديثا أو تلك المعزولة والبعيدة عن باقي مساكن المدشر، في المقابل سجلنا ضعفا كبيرا بخصوص الربط

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

بشبكة الماء الشروب بحيث لا تتعدى نسبة الأسر المرتبطة بشبكة توزيع الماء 7.5% بمعنى أن 92.5% من الأسر القروية لا زالت ترزح تحت وطأة ومعاناة حقيقية أمام غياب هذه المادة وصعوبة الحصول عليها، وترجع ضعف نسبة الربط إلى صعوبة طبوغرافية المجال التي لا تسمح في الغالب بشق السواقي ومد الدواوير بشبكة الربط العمومي وإلى ضعف ميزانية الجماعات الترابية التي لا تسمح بإنجاز مثل هذه المشاريع التي تتطلب تكاليف مالية مهمة.

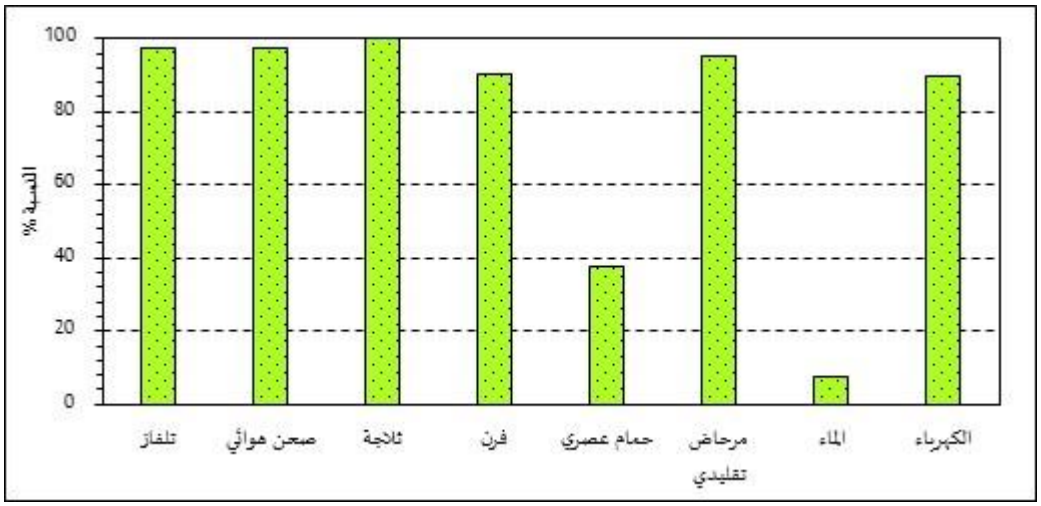

شكل 2. توزيع الأسر القروية حسب تجهيزات المسكن بالجزء الغربي من الريف الشرقي

المصدر: عمل ميداني 2022

يتضح من خلال المبيان المستخلص من نتائج استمارة العمل الميداني أنه رغم نسبة مهمة من السكن يظهر بمواصفات عصرية على مستوى الشكل الهندسي ومواد البناء إلا أن تغطيته ببعض التجهيزات الأساسية لا تزال ضعيفة كالماء وشبكة الصرف الصحي، بحيث أغلب المنازل لا تتوفر على شبكة الصرف الصحي العمومية مما حتم على السكان حفر مطامير بالقرب من المنزل لتصريف المياه العادمة وهذا سيكون له انعكاس خطير جدا على مستوى تلوث السدائم والفرشة المائية الباطنية خصوصا في المجالات التي تكون فيها المياه قريبة للسطح. في المقابل نجد تحسن واضح في بعض التجهيزات فنسبة 97.5 % من الأسر المستجوبة تتوفر على الأقل على تلفازين داخل المنزل؛ تلفاز بالبيت الذي تجتمع فيه أفراد الأسرة وتلفاز خاص ببيت الضيوف (دار الضيوف)، كما أن أغلب الأسر المستجوبة تتوفر على ثلاجة وفرن داخل المطبخ (الشكل رقم 2) بالإضافة إلى تجهيزات أخرى كالمكيفات الهوائية وآلات التصبين وغيرها.

4.5. مظاهر تحولات السكن بأرياف الجزء الغربي من الريف الشرقي

إن السكن التقليدي المبني بمواد محلية في الغالب، والذي كان في الماضي القريب يعتبر اللبنة الأساسية للمجال الريفي والسمة التي تميزه عن نظيره الحضري، بدأ اليوم يعرف نزوحا نحو العصرنة وتفكك بنياته

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الأساسية مما أعطى لنا سكن جديد عصري، دخيل مستورد من الخارج تغيب فيه الخصوصيات المحلية سواء على المستوى الوظيفي أو الهندسي والمورفلوجي. هذا ما يضعنا أمام تساؤل جوهري مفاده: ما هي الجوانب التي عرفت التحول؟ وهل تنطبق على السكن الريفي الحالي صفات السكن القروي أم أنه سكنا بصفات شبه حضرية؟

يمكن رصد مظاهر التحول الذي عرفه السكن الريفي بالتمييز بين مرحلتين أساسيتين؛ مرحلة ما قبل انطلاق تيارات الهجرة الدولية نحو أوروبا حيث السكن كان تقليديا بامتياز وذو وظائف متعددة، والمرحلة الثانية ما بعد الهجرة وعودة المهاجرين بعائدات ورساميل خارجية مهمة وما أحدثوه من تحولات مجالية سريعة. فالتحول الذي نحن بصدد الحديث عنه مس بالأساس ثلاث جوانب، أولا تفكك السكن ونزوحه نحو التحديث والعصرنة، ثانيا تراجع وظائفه التقليدية واقتصاره على أدوار محددة، وأخيرا تغييرات بارزة على مستوى الشكل المورفولوجي للمسكن والتجهيزات والمواد المستعملة في البناء.

تتجلى التمظهرات الأولى للتحولات المرتبطة بالسكن، فبالإضافة إلى شكل البناء والتوزيع والانتشار، في تحولات على مستوى الوظائف، فبعد أن كان يشغل وظيفتين متكاملتين، فهو من جهة يشكل مأوى للعائلة والأسرة، ومن جهة أخرى مركز للاستغلالية ووحدة الإنتاج (**Naciri. M, 1996**) بمعنى أن السكن كان يتميز قبلا ببساطته وتأقلمه مع الوسط الطبيعي المتواجد به، فإنه اليوم بدأ يعرف انسلاخا بارزا عن الوظائف التقليدية المتعددة (السكن، إيواء المواشي، تخزين المعدات الفلاحية...) أصبح بوظيفة محَدَّدة غالبا في السكن فقط وإضافة مرآب للسيارة في أفضل الأحوال. كما حدث تغييرا جذريا على مستوى الهندسة المعمارية وطريقة البناء، حيث نشاهد انتشار واسع للسكن الذي يتكون من عدة مستويات ويتوفر على مدخل واحد ومرآب للسيارة، والأكيد أن التحول شمل أيضا البنية الداخلية حيث تقلصت مساحة الغرف عكس السكن التقليدي السائد فيما قبل الذي كان يتميز بطابق أرضي واحد وبغرف موسعة. وعلى مستوى طبيعة المواد الموظفة في البناء والتجهيز نلاحظ أن المشهد العام للسكن في أغلب الدواوير يتجه بقوة نحو استعمال مواد صناعية حديثة أكثر صلابة، كالإسمنت والحديد والجبص إلى جانب الصباغة الممتازة والكرافيت الذي حل محل الجير الأبيض في عملية تزيين واجهات المنازل، ويعتمد السكان لاستكمال البناء أو الترميم على مدخراتهم المالية الخاصة التي ادخروها بعد عدة سنوات من العمل أو على عائدات الأسر الموجودة بديار المهجر خصوصا أن المجتمع الريفي معروف فيه التضامن والتآزر بين أبناءه. أما التجهيزات الداخلية فقد ساعد مشروع ربط العالم القروي بشبكة الكهرباء، سكان الأرياف على تجهيز وتأثيث مساكنهم بأدوات عصرية كالتلفاز والمكيفات الهوائية ووسائل التبريد والأفران الكهربائية وغيرها التي غالبا ما يستوردها أصحابها من الخارج عن طريق أفراد أسرهم وعائلاتهم أو جيرانهم، وبالتالي هذا انعكس ايجابيا على تحول نمط الحياة من البداوة إلى حياة شبه حضرية وبدأت تبرز تراتبية جديدة مرتبطة بتغير العقليات والثقافة والوعي.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وكإجابة موضوعية عن السؤال المطروح في بداية تحليل مظاهر التحولات السكنية، يمكن التأكيد بالفعل أن السكن القروي الحالي المنتشر بمجال الدراسة سكن بمواصفات حضرية راقية لا يختلف كثيرا عن نظيره الحضري من حيث المورفلوجية ومواد البناء والتجهيزات والوظائف التي يؤديها في إطاره الداخلي والخارجي. وهذا التحول السريع يؤشر على ارتقاء المستوى السوسيو-اقتصادي للسكان وانفتاحهم على نمط حياة جديد خصوصا بعد الهجرة الدولية. وهو أمر جيد ومقبول لكنه قد يطرح أكثر من تساؤل حول مآل واندثار هذا الإرث الحضاري العريق الذي ميز الأرياف معمارا وشكلا وتنظيما. لذلك وجب تثمينه وحماية ما تبقى منه من الاندثار في إطار مشروع واستراتيجية شمولية محلية خاصة.

على العموم نستنتج أن السكن الريفي بالجزء الغربي للريف الشرقي تطبعه خاصية التشتت والتوزيع المتباين حسب الوحدات المجالية الكبرى وهذا ما انعكس على مستوى إعداد وتهيئة المجال الريفي خاصة فيما يرتبط بالتجهيزات والخدمات الأساسية واستقطاب الأنشطة غير الفلاحية الصناعية والتجارية، وسجلنا أيضا أنه رغم بعض المداشر والدواوير لازالت تحافظ على السكن التقليدي وبالتالي على مظاهره وخصوصياته المحلية ووظيفته، إلا أن نسبة مهمة من سكان هذا المجال استطاعوا الانفتاح بشكل سريع على سكن مستحدث أكثر عصرنة وتحضرا؛ ويفسر ذلك بتحسن الظروف الاقتصادية وارتقاء المحيط الاجتماعي وانعكاسات الهجرة الدولية بالإضافة إلى بعض التدخلات الرسمية، وفي كلتا الحالتين، وأمام غياب وثائق تعمير رسمية تنظم هذا النوع من التجمعات ما يزال السكن ينتشر وينمو بشكل عشوائي دون الأخذ بأدنى شروط التعمير مقارنة بنظيره الحضري أو على الأقل بسكن أرياف الدول المتقدمة أمثال إنجلترا وبلجيكا.

خاتمة

إن السكن والمعمار عموما في الريف عرف تحولات مهمة إذ بدأ يفقد هويته ومشاهده الأصيلة نتيجة بروز تقنيات جديدة وأشكال أخرى ومواد بناء حديثة مرد ذلك إلى استيراد الريفيين نماذج بناء أوروبية جاهزة سواء تعلق الأمر بالمظهر الخارجي أو الداخلي للمسكن وحتى التجهيزات المرتبطة به. ونجم عن هذه التحولات السريعة، خاصة تلك المرتبطة بعائدات الهجرة الدولية، انعكاسات مجالية غير مرغوب فيها، فالسكن بالرغم من أنه سكن صلب مبني بمواصفات عصرية حديثة إلا أنه يبقى بناء فوضوي لم تراعى فيه بعض الشروط الأساسية كالموضع والبعد عن المجالات الفلاحية وأماكن الخطر ومن ثم فهو توسع عمراني غير منظم أدى إلى ظهور مراكز شبه حضرية (مركز كرونة بتمسمان ، تفرسيت، ودار الكبداني) كنتاج لهذا البناء الذاتي والعشوائي والذي لم يخضع لأي مراقبة من طرف الجهات المختصة مما كان له انعكاس خطير جدا خصوصا التوسع على حساب أجود الأراضي الزراعية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المراجع:

1. القلوشي محمد (2024)- الموارد الترابية ودورها في التنمية المحلية بالجزء الغربي للريف الشرقي: حالة إقليم الدريوش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، 376 ص.
2. بلفقيه محمد (1987)- أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروب) الرباط، الطبعة الثانية، ص 88.
3. بوضيلب الحسين (2004)- أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي: حالة حوض تمسمان وهوامشه، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، 383 ص
4. بوضيلب الحسين (2013)- خصائص وتطور السكن القروي بالريف الشرقي، ورد في كتاب التراث المعماري بالمغرب، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 275.
5. زروالي علال (2005)- تحولات السكن الريفي بالريف الشرقي، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسات مجالية رقم 2، الطبعة الأولى. ص 67.
6. زروالي علال (2001)- التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،وجدة، 723 ص.

7- Naciri. M (1996)- L'habitat rural, un laissé pour compte de la modernisation des campagnes, il l'habitat dans le monde rural , Almaoouil, n° 12/13, Rabat, Maroc, p3.

8- Belrhitri El Hassane « Mutations socio-spatiales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir : Oujda- Taourirt (Maroc-Orienatal) Thèse d'Etat en géographie rurale- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Oujda-2020, 306p.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

سبل مواجهة تحديات التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة من وجهة نظر طلبة قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني بجامعة الزاوية بليبيا

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي

قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة

z1843795@gmail.com

الملخص:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة، بعينة بلغت (100) طالب وطالبة من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية بقسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، كما استخدمت عددا من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، واختبار(ت) وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن توافق كبير جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تهدف إلى التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة والتي تتمثل في توفير الاستقرار السياسي والأمني، واستغلال قدرات وإمكانيات الشباب المهملة في النهوض بهذا المجال، والعمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني عن طريق بث المحاضرات التوعوية، والندوات، والبرامج المرئية والمسموعة، والمقروءة، وسن القوانين والتشريعات المنظمة للبناء وأماكنه لضبط كل السلوكيات الفوضوية التي تضر بمصلحة الفرد والمجتمع ككل، والعمل على تفعيل الإستراتيجيات الفعالة لإدارة هذا القطاع، والعمل على تسخير إمكانيات وطاقات الشباب للنهوض بالتخطيط العمراني لهذا البلد، والعمل على حماية البيئة مما يقلل من التحديات التي تواجه عملية التخطيط العمراني، وتفعيل دور الإعلام للقيام بمهامه في دعم هذا النهج، وتوفير كافة الدعم على كل الأصعدة والمستويات المادية والمعنوية للدفع بقطاع التخطيط العمراني إلى الإمام، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث).

الكلمات المفتاحية:- التحديات – التخطيط العمراني – التنمية العمرانية المستدامة- كلية الهندسة- جامعة الزاوية- ليبيا.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Abstract:

This study aims to identify the most important ways to confront the challenges facing urban planning, one of the methods of managing sustainable urban development, with a sample of (100) male and female students from the Faculty of Engineering at Zawia University in the Department of Architecture and Urban Planning. This study used the descriptive analytical approach to achieve its objectives. The questionnaire was also used as a tool for collecting data and information, and a number of statistical methods were used, including the arithmetic mean, the standard deviation, the relative weight, the Pearson correlation coefficient, the Cronbach's alpha reliability coefficient, the reliability coefficient using the split-half method, and the t-test. The results of this study resulted in great agreement. It is very important for the individuals of the study sample to focus on the questionnaire paragraphs, which aim to identify the most important ways to confront the challenges facing urban planning, one of the methods of managing sustainable urban development, which is represented in providing political and security stability, exploiting the capabilities and capabilities of neglected youth in advancing this field, and working to educate community members about the importance of Urban planning by broadcasting awareness lectures, seminars, and visual, audio, and print programs, and enacting laws and legislation regulating construction and its locations to control all chaotic behaviors that harm the interests of the individual and society as a whole, and working to activate effective strategies for managing this sector, and working to harness the capabilities and energies of youth to advance planning. The urban planning process for this country, working to protect the environment, which reduces the challenges facing the urban planning process, activating the role of the media to carry out its tasks in supporting this approach, and providing all support at all levels, material and moral, to push the urban planning sector forward. The results of this study also resulted in: There are no statistically significant differences in the level of responses of the study sample members due to the gender variable (males/females).

key words:- Challenges - Urban Planning - Sustainable Urban Development - Faculty of Engineering - Zawia University - Libya.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المقدمة :

يعتبر علم التخطيط حالياً أحد الوسائل التي يستعملها الإنسان، وأحد أساليب عمله النابع من طموحاته المتعددة وتطلعاته الواسعة بهدف تحقيق أقصى انتفاع ممكن، وتختلف المجتمعات فيما بينها من حيث الموارد والإمكانيات المتاحة، وأيضاً من حيث المستوى العلمي، والتقني، وحجم نشاط الأفراد ومجهوداتهم للوصول إلى الطموحات المرجوة، ونتيجة لتفاعل الإنسان مع البيئة يمكن أن يتطور المجتمع ويتقدم أو قد يصل إلى مرحلة التبعية والاستعمار.(**حسن، 1992، ص: 20**) حيث يعد التخطيط العمراني الأداة الفاعلة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، فهو يساهم في تنظيم، وتحديد، ورسم استعمالات الأراضي، وفهم ملامح المدينة، ومدى توسعها، والشبكات المختلفة كالطرق، والصرف الصحي، والمياه وغيرها، ويحدد كثافة البناء وأنظمته، كما يكشف عن مناطق التركز السكاني من خلال توضيح المناطق السكنية ذات الكثافات المختلفة، وبذلك يكون المخطط عبارة عن دراسة تخطيطية لما ستكون عليه المدينة مستقبلاً مساحياً، وخدمياً، فهو وسيلة لرسم الصورة المستقبلية للمدينة، أما التنمية العمرانية فهي أداة لتحقيق تنفيذ تلك الصورة وتوطينها، ولقد تطورت عمليات تخطيط المدن في ليبيا تطوراً مذهلاً، منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، فمع زيادة دخل البلاد بسبب اكتشاف النفط وتصديره تطورت المدن ونمت بسبب تدفق الهجرة إليها.(**القزيري , 2006**) وتردد مصطلح التنمية العمرانية المستدامة في عدة مؤتمرات دولية، منها مؤتمر قمة الأرض سنة (1992) في مدينة ريودي جانيرو، ومؤتمر الهابيتات 2 في إسطنبول سنة(1996)، وغيرها من المؤتمرات، وكان يهدف مفهوم هذا المصطلح إلى تحسين نوعية الحياة بالمدينة عمرانياً، وبيئياً، وثقافياً، واجتماعيا، واقتصادياضمن حدود الموارد المتاحة.(**السلق، 2014**) وخاصة بعد أن شهد العالم بعد الثورة الصناعية تزيداً في عدد السكان داخل المدن، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل بها، وقد حاول العمرانيون إيجاد حلول مناسبة لمواجهتها أو لمواكبتها.(**علام، 2000**)، حيث يعد تخطيط المدن هو مزيج من الفن والعلم، كما يهدف إلى التوصل إلى ترتيب أو تنظيم معقول ومناسب من استخدام الأراضي وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة داخل المدينة، وتقرير شبكة مناسبة للشوارع والطرق التي تحقق أكبر فائدة عملية للسكان.(**إسماعيل، 1990، ص: 357**) كذلك يجب أن يأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية المؤثرة في البيئة، فالبيئة الجغرافية تلعب دوراً حاسما في تشكيل النمط العمراني وتأثيره على حياة السكان وتطوير المنشآت.(علام، 1991) فالتوسع العمراني العشوائي وزيادة البناء العشوائي في المدينة يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية وبالتالي تأثر الصورة البصرية للمتلقي نتيجة لاختلاف وتداخل الأنماط العمرانية وإحداثه تنافرًا أثر بشكل سلبي على المشهد الحضاري للمدينة وهو عكس ما يجب أن تعكسه المدن من قيم جمالية تتناسب مع تراثها الحضاري الخاص به.(**سنان، 2017، ص: 2**).

إن أي تقصير في إعداد المخططات أو تحديثها سيكون له تأثيراً سلبياً على التجمعات العمرانية، لما تسببه من مخاطر بيئية، واقتصادية واجتماعية، وعمرانية، وتشوه في النسيج العمراني، وتغير الاستخدامات وفق تغير

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المتطلبات دون معايير تحكم تلك التغيرات، فتحقيق تنمية مستدامة على مستوى العمران واستخدامات الأراضي، يتطلب تحديث المخططات التنظيمية والالتزام بالأنظمة العمرانية.(**الحسن، 2019، ص:49**) لذا فجميع الشعوب تواجه ضغوطا سكانية كبيرة وتصارع مشكلات صعبة ومعقدة تزداد تعقيدًا مع التنمية الاقتصادية، يتعين العمل عليها لتجاوز هذه العقبات من خلال تنمية إستراتيجيات فعالة للتحكم والتخطيط العمراني، والاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة، وهنا لابد من تحديد المشاكل العمرانية الناجمة عن السكان والتي تنعكس بشكل مباشر على نوعية الحياة الإنسانية، ووفقاً لاعتبارات معينة في ظل الموارد المحدودة والقيود التي تفرضها الظروف السائدة في المجتمع يواجه التخطيط العمراني بعض المشاكل التي تقف حائلاً دون أدائها الوظيفي في تحقيق الأغراض الإنسانية والأهداف التي من شأنها أن تواكب التطورات الحضارية.(**أبو عياش، 1980**)

وفي ظل الظروف الراهنة وتداعياتها على جميع المستويات على المجتمع الليبي، ومن تلك التحديات التي تواجه ليبيا في الوضع الراهن هي التحديات التي تقف حجرة عثرة أما التخطيط العمراني، ولأهمية هذا الموضوع قام الباحث بإجراء هذه الدراسة التي تهدف لتسليط الضوء بشكل أكبر على التحديات التي تواجه التخطيط العمراني وأهم السبل لمواجهة تلك التحديات في محاولة منه للنهوض بالتخطيط العمراني بمحاولة إيجاد بعض الحلول التي تكفل القضاء على هذه الصعوبات في إطار خطة للنهوض بهذا المجتمع.

1.مشكلة الدراسة:-

العمارة ليست تصاميم هندسية فقط، بل هي فن ويتأثر تأثرا واضحا بالعوامل الاجتماعية، والاقتصادية والأمنية، والنفسية، والبيئية، فعلى سبيل المثال حدد " عبده وآخرون" (2005) بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة في تحديد أنسب مواقع امتدادات التجمعات العمرانية القائمة، كالعوامل البيئية ومنها الموقع الجغرافي، وشكل سطح الأرض، وجيولوجية الموقع، والتربة، والثروات الطبيعية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية: كعامل الاقتصاد في تكلفة الخدمات، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وثقافة المجتمع، والعوامل العمرانية والتشريعية المتمثلة في استعمالات الأرض للامتداد، وملكية الأرض، وإمكانية إمداد المرافق العامة، ومدى وجود تعارض مع الاستخدامات الأخرى، والقوانين والتشريعات المنظمة للعمران.(**عبده وآخرون، 2005 ، ص: 3-5**) وتتمثل أهم أسباب الامتداد العمراني في المدن العربية في الزيادة السكانية، حيث تشهد المناطق الحضرية العربية زيادات كبيرة وسريعة في أعداد سكانها، وتأتي هذه الزيادة كنتيجة للزيادة الطبيعية في السكان الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد، وكذلك كنتيجة للهجرة الداخلية من المناطق الريفية، وترجع أسباب الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية المرتبطة بتخلف المناطق الريفية وزيادة فرص العمل في المراكز الحضرية، مما يؤدي إلى جذب سكان الأرياف للاستفادة من الخدمات والمرافق المتطورة وإلى تحسن دخولهم وأجورهم وأحوالهم الاقتصادية المتوافرة في العواصم والمدن العربية الكبرى.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وبما أن إدارات المدن العربية في الأغلب يصعب عليها تنظيم الامتداد العمراني والسيطرة عليه، فإن ذلك يؤدي إلى أن تظهر على السطح مشكلة العشوائيات، ولا يرتبط النمو العشوائي للمناطق الحضرية فقط بالزيادة السكانية، وإنما بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأطر المؤسسية والقانونية السائدة، إذ تحد مثل هذه الأوضاع من قدرة الحكومات والإدارات المحلية على توفير احتياجات السكان، والأنشطة الاقتصادية، والخدمات، والمرافق بشكل يواكب الطلب المتزايد عليها.(**عبد الرزاق،2013، ص :13**) وفي هذا السياق توصلت دراسة " عبد الصبور" (2001) إلى كثرة المخالفات وعدم إزالتها نظراً لعدة أسباب منها: أن العقارات مأهولة بالسكان وتوجد صعوبة كبيرة في إيجاد بديل إسكاني لهم، وتعقد الإجراءات المتخذة لتحديد ميعاد لتنفيذ قرار الإزالة وطولها، وبطء إخطار الشركات المنفذة للإزالة، وانتظار الرأي القانوني في حالة وجود طعن أو استشكال على قرار الإزالة الصادر من الحي من قبل المخالف، أو عدم وضوح للجوانب القانونية من قبل المهندسين وإحالة الموضوع الى الشؤون القانونية لإبداء الرأي والبت فيه، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة كالحي وشرطة المرافق وقوات القوات الأمنية اللازمة للتنفيذ، وعدم توفر الحماية الأمنية للأجهزة المنفذة للإزالة، وعدم التعاون الكافي من أجهزة الأمن لردع وإيقاف المخالفات فور ارتكابها، واستحالة أو صعوبة إمكانيات وصول معدات الإزالة إلى موقع العقار المخالف بين أزقة وحواري، ولأن النزاعات القضائية وانتظار الفصل فيها ومخالفاتها بالسرعة الواجبة، ولعدم المتابعة الدورية لعدم توافر وسائل الانتقال، والأمن المنوط به تنفيذ قرار الإزالة.(**عبد الصبور، 2001، ص:27-28**).

وتشترك معظم التشريعات العمرانية في مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحد من فاعليتها وقصورها في تأدية الدور المنوط بها، ومن أهمها تعدد القوانين التنظيمية والذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة من توجيه النمو العمراني وعلاج فوضى البناء، والإفراط في التعديل والإلغاء، والإعفاء في القوانين واللوائح والتشريعات على فترات زمنية قصيرة يؤدي إلى إضعاف فاعلية القيود التنظيمية، وتعرض القانون الواحد لأكثر من موضوع، وذلك يسبب مشكلة لدى مستخدمي التشريعات.(**علي، 2000 ، ص:٤**)

إن التوسع الحضري السريع الراهن ولا سيما في الدول النامية يفرض الكثير من التحديات على التوزيع المكاني للأشخاص والموارد مثل الازدحام، والقضايا المتعلقة بالبنية التحتية، والتلوث والتجزئة الاجتماعية، وغياب إستراتيجيات وأطر التخطيط، وبناءًا على ذلك فإن الضغط على الأراضي والموارد الطبيعية بالإضافة إلى القيود التي تواجه التنقل والطاقة، تؤثر بالسلب على الفرد والمجتمع والدولة ككل، ومن هذا المنطلق قام الباحث بإجراء هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أهم السبل لمواجهة تلك التحديات التي تواجه التخطيط العمراني ومن خلال ملاحظة الباحث لما يواجه التخطيط العمراني من معوقات وملامسة الصعوبات التي تقابله، ولما استقر في نفس الباحث من معلومات وملاحظات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة والتي أثبتت بأن هناك حاجة ماسة للتعرف أكثر على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

المستدامة، لذلك قام الباحث بإجراء هذه الدراسة التي تعالج بشكل رئيسي التعرف على أهم الطرق لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني في البيئة الليبية.

وتتمثل تساؤلات الدراسة في التساؤلات الآتية:

-ما هي أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث)؟

2. أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة في ليبيا.
2. التعرف على الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

-أصالة الدراسة حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في بيئتنا المحلية التي تدرس وتهدف للتعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة في ليبيا.

-تحسيس الرأي العام داخل المجتمع الليبي بأهمية التخطيط العمراني وانعكاساته على حياة الفرد وعلى المجتمع وعلى الدولة ككل.

-إرساء قاعدة معرفية تنطلق على أساسها العديد من الدراسات التي تهدف الى دراسة هذا الجانب، وإيجاد كافة الحلول لتخطي كل تلك المعوقات التي تواجه التخطيط العمراني.

-رصد الواقع الميداني لطرق مجابهة التحديات التي تقف حجرة عثرة أمام نجاح برنامج التخطيط العمراني.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

-الوصول الى نتائج يمكن على أساسها تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المسؤولين على هذا البرنامج في التصدي لكل ما من شأنه الإضرار بالمواطن والمجتمع ككل.

4.حدود الدراسة: -

1. **الحد المكاني** :طبقت هذه الدراسة على عدد كبير من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية بقسم الهندسة المعمارية.
2. **الحد البشري:** ويشتمل على (100) من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية بقسم الهندسة المعمارية.
3. **الحد الزماني** :أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2024م.
4. **الحد الموضوعي** :سبل مواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة من وجهة نظر طلبة قسم الهندسة المعمارية بجامعة الزاوية بليبيا.

5. مصطلحات الدراسة :-

1. **التحدي:** هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو انعدامه تهديداً أو إضعافاً أو تشويهاً كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار. (**فيصل، 2015**)
2. **التعريف الاجرائي للتحديات:** هي مجموعة من الصعوبات والمعيقات التي تواجه التخطيط العمراني والتي تحول دون تحقيقه للأهداف المنشودة.
3. **التخطيط العمراني**: هو عملية يتم من خلالها ترتيب وتنظيم معقول ومناسب لاستخدام الأراضي وتحديد هذه الظاهرة من مصادرها المختلفة وتحليلها. (إسماعيل، **1993**)
4. **التعريف الإجرائي للتخطيط العمراني:** هو فن إنشاء المدن، وتشكيل البيئة المادية للحياة بطريقة تراعي تعدد الأهداف والمصالح لجميع السكان، وذلك من خلال الجمع بين تصاميم الهندسة المعمارية، وتخطيط المدن، وهندسة المناظر الطبيعية، ويعالج التخطيط العمراني الصفات الوظيفية، والجمالية للبيئة المادية بناءً على مجموعة من المقاييس تشمل مناظر الشوارع الفردية، والمنتزهات، والمساحات المفتوحة، والمباني التي تشكل المدينة أو المنطقة بشكل عام.
5. **التعريف الإجرائي لقسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني:** قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني هو أحد أقسام كلية الهندسة بجامعة الزاوية تم إنشاؤها في سنة (2003)، ويمنح هذا القسم درجة البكالوريوس في هندسة العمارة والتخطيط العمراني، كما يركز القسم على تأكيد منهجية التعليم والتعلم والتكامل بين العلوم الإنسانية ومختلف المواد الإنشائية والهندسية المتخصصة، وذلك من خلال خطة دراسية كاملة، تنمي المهارات لتحقيق الأهداف لأجل إعداد مهندسين ذوي كفاءة عالية يساهمون في بناء المجتمع.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

6. **التعريف الإجرائي لكلية الهندسة بجامعة الزاوية**: تعتبر كلية الهندسة بجامعة الزاوية أحد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتقع بمدينة الزاوية وهي كيان علمي يضم مجموعة من الأقسام الهندسية تخدم رؤية ورسالة الجامعة وتغطي عدد من البرامج العلمية الأكاديمية الهندسية.

6.الإطار النظري:

نتج عن التوسع الحضري الشاسع في العصر الحديث الكثير من المشاكل العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية والمتمثلة في الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، انتشار الإحياء المتخلفة، التكدس السكاني، نقص الوحدات السكنية، زيادة الضغط على المرافق العامة، وإزاء هذه المشكلات وغيرها ظهر التخطيط العمراني وفق أسس علمية في القرن التاسع عشر في غرب أوربا وفي أمريكا الشمالية، وذلك لمواجهة ما حل بالمدن من مشاكل. (**وهيبة، 1972، ص :37**).

1.6. نشأة المدينة:

يرجع تاريخ المدينة إلى بضعة آلاف من السنين مرت خلاله بمراحل تطور لعل أخطرها المرحلة التي تمر بها في الوقت الحاضر، ولقد سبق ظهورها ثورة في إنتاج الغذاء، كان من نتائجها الحصول على فائض لأول مرة في التاريخ سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظمهم لإعمال أخري غير الزراعة وإنتاج الطعام. (وهيبة، **1972، ص: 37**)

2.6. تعريف التخطيط العمراني الحضري:

يعرف التخطيط الحديث بأنه الفن والعلم الذي يعني بتنظيم تركيب المكان وتصميم عمرانه، والمساحات الفضاء به، وطرق الاتصال بين أجزائه تبعا لأسس ونظم معينة للوظائف والشعائر والنواحي الجمالية.

وبمعنى أخر هو توفير الموضع المناسب في الوقت المناسب للأشخاص المناسبين، ولهذا فإن التخطيط يلم بأطراف وخلاصات تخصصات متنوعة للمساعدة في فهم التكوين المدني المعقد، ولخلق بيئة عملية وسارة في منطقة جميلة وصالحة لسكن الإنسان. (**شوقي، 1986، ص: 11-12**)

3.6. أهداف التخطيط العمراني الحضري:

يهدف التخطيط العمراني الحضري إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الواقع الذي بنيت عليه المدينة، وفي المناطق المحيطة بها، كما يهدف إلى تحسين الظروف الشرائية والخدمات والأحوال الاجتماعية لسكانها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

أولا: من الناحية العمرانية:

1. تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغي قسم منها على القسم الآخر، ولا يحرم من أحداهما حي من الإحياء.
2. إمكانية الإبقاء على المنتزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون متنفسا للسكان، ومكانا لقضاء أوقات فراغهم.
3. فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الصناعة أو دخانها حتى لا تحدث مضايقات للسكان.

ثانيا: من ناحية الخدمات:

1. مد جميع أحياء المدينة بالخدمات كالمياه والإدارة والمجاري التي تتفق في حجمها ومرونتها مع حجم السكان وكثرة المباني.
2. تقصير رحلة العمل من محل السكن إلى مواقع العمل وذلك بوضع مساكن العمال قريبا من مواقع العمل.
3. سهولة ويسر اتصال المدينة بالمناطق الأخرى وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ والعواصم أو بمناطق الخدمات.
4. إنشاء المراكز الخدمية التعليمية وغيرها من مناطق المدينة المختلفة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق في الوصول إليها. (**الصغار، 1994، ص: 280 -282**)

4.6. أسباب التوسع العمراني العشوائي:

أدى التوسع العمراني العشوائي، وزيادة البناء العشوائي في المدينة إلى تدهور البيئة الحضرية، وبالتالي تأثر الصورة البصرية للمتلقي نتيجة لاختلاط وتداخل الأنماط العمرانية وإحداثه تنافرًا أثر بشكل سلبي على المشهد الحضاري للمدينة، وهو عكس ما يجب أن تعكسه المدن من قيم جمالية تتناسب مع تراثها الحضاري الخاصة بها، ويمكن تحديد الأسباب بما يلي:

1- أسباب اقتصادية:

وتتمثل في الاتي:

1. ساهم توقف أو ضعف التشييد السكني الموجه للطبقات المتوسطة والفقيرة إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية وعدم تمكن الكثير من العوائل من امتلاك مسكن خاص بهم.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

2. قيام بعض مالكي العقارات بعد تشطيب وبياض الواجهات وتوفيرا للتكاليف التخلص من القمامة بإلقائها في الشوارع.

2-الأسباب الثقافية:

وتتمثل في الآتي:

1. انخفاض المستوى التعليمي والثقافة لدى الأفراد أدى إلى إهمالهم الاعتبارات الجمالية ونظافة البيئة.
2. انخفاض مستوى الوعي في مجال الخبرة المهنية لدى المخططين والمصممين.

3- الأسباب الاجتماعية:

ومن أهم تلك الأسباب: ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة والذي إلى حدوث أزمة سكنية واضطرار السكان إلى إيجاد معالجات ذاتية لحل المشاكل السكنية.

4- الأسباب القانونية:

ومن تلك الأسباب:

1. عدم وجود متابعة دورية وجادة من قبل الجهات المختصة عن تطبيق القوانين والتشريعات.
2. قصور وضعف وقدم قوانين المنظمة للعمران مما أدى إلى القيام بالعديد من التعديلات المخالفة من قبل السكان. (**أبو العيون، 2008، ص:6**)

5.6.المشكلات الفنية والعمرانية للمناطق العشوائية:

ومن تلك المشكلات:

1- القصور في قاعدة البيانات:

والمتمثل في (الخرائط، والرفع المساحي للمنطقة، الحدود، والنطاقات، الطرق، وممرات الحركة الداخلية والخارجية، الدراسات السكانية "الأعداد، الكثافة النوعية، أهرامات السن"، الخدمات النوعية ونسبها ممثله في المباني التعليمية، والصحية، والثقافية، والترفيهية، البنية الأساسية من شبكات مياه، وصرف صحي، وكهرباء، واتصالات).

2-المشاكل التخطيطية والعمرانية:

ومن تلك المشاكل:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

1. تدهور حالة المباني وضياع ملامحها المعمارية بجانب عشوائية التصميم وسوء التنفيذ.
2. عدم وضوح التركيب السكاني للمنطقة مما يشكل عبء على التناسق الاجتماعي بينهم.
3. المشاكل المتعلقة بالتصميم الحضري وتشمل النقص الحاد في مناطق التشجير، والمسطحات الخضراء التي يجب أن تتوافر الأطفال المدينة؛ لأن لها دور ملموس في حل المشاكل العمرانية، والصحية.
4. النسق السيئ للمباني التي لا تخضع لأي نسق معماري أو تشكيلي.
5. ارتفاع حاد في معدلات الضوضاء المنقولة بالهواء، أو بالأتربة "الناتجة عن الاهتزازات من حركة النقل الثقيل على الطريق السريع. (**محمد وآخرون، 2000**)

6.6.ماهية التنمية المستدامة:

لم يعد مفهوم التنمية خاصاً بالجانب الاقتصادي فقط بل امتد إلى الجوانب الإجتماعية، والسياسية، والثقافية والبيئية وأنشطتها المختلفة فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد على العدالة والمشاركة. (**البكاء، 2006**) إذ ظهر مفهوم الاستدامة لصيقاً بـ (التنمية) منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في محاولة لتوسيع أبعاد التنمية وتحديداً البيئية منها، وقد حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم وفقاً لأداء الجيل الحالي، فنجد التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة هو التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها.(**دواي، 2011**) وتعرف التنمية المستدامة بأنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجهات الاستثمار، ومناحي التنمية التكنولوجية، وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الانسان وتطلعاته، كما تعرف ايضاً بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (**دخيل، 2014**).

7.6.تطور مفهوم التنمية عبر الزمن:

نمى مفهوم التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي خاصة في مطلع السبعينيات والذي شهد بداية الجدل حول نماذج التنمية المتبعة ان ذاك ورافق هذا الجدل زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعا نسبيا في روح الالتزام في تطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث، وعدم الإخلال بالنظام البيئي، وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة والآثار السلبية التي تخل بها نتيجة الأنشطة البشرية بشكل عام إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستجابة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية، ليتم التحول من مجرد كونه نموا اقتصاديا مصحوبا ببعض

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى الاهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو من خلال توالي القمم والمؤتمرات العالمية بشان البيئة، وعلى العموم فإنه مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده فإن التنمية المستدامة أصبحت الآن واسعة التداول ومتنوعة المعاني وبدأت تقرن بأي نمط تنموي، فهنالك التنمية الزراعية المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة، والتنمية السياحية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة.(**بوليصاع، 2013**)

8.6.خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص تذكر منها:

1. تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام كونها أشد وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي، وما هو اجتماعي، فالتنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات، تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
2. يقوم برنامج التنمية المستدامة على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
3. يهتم برنامج التنمية المستدامة بالموارد سواء أكانت بشرية، أو بيئية، أو مجتمعية بل ويعمل جاهدا من خلال أنشطته على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو هدفها الأول.
4. يعتبر البعد الزمني لهذا البرنامج أساسيا، حيث أن التنمية المستدامة أو التنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة الي قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي. (**أبو النصر وآخرون، 2017**)

هنالك عدة انتقادات موجهة إلى التنمية المستدامة والتي تناولها الكبيسي (2015) على النحو التالي:

1. إن التنمية المستدامة شعار أكثر من كونها منهجا ومضمونا فهي كما يري أصحاب هذا النقد تحمل في رحمها تناقضا جوهريا لكونها تدعو إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من أجل تحسين أحوال البشر من أبناء هذا الجيل من جهة وتصر على الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم نضوبها حفاظا على حقوق

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الأجيال القادمة، وهذا لا يبدو سهل التحقيق على أرض الواقع إذا أن تقاسم ثمار التنمية لا يسهل توزيعها بعدالة على أبناء هذا الجبل ناهيك عن صعوبة توزيعها بين أبناء الأجيال القادمة الذين لم يولدوا بعد.

2. إنصاف الأجيال لا بعد مبررا علميا ولا فلسفيا للمضي في منطلقاتها وسياساتها في نطاق العدالة والإنصاف بين الأجيال حيث يري البعض أن توزيع المنافع والموارد والخيرات بين الأجيال لا يفضي لتحقيق العدالة.
3. إن التنمية المستدامة شعار تتخفى وراءه الدول الأقوى لسحب بساط السيادة من تحت أقدام الدول الأضعف.
4. ترجع بعض الانتقادات الفكرية والعلمية التي توجه إلى التنمية المستدامة إلى الطبيعة المعقدة التي تحملها عناصرها الثلاثة المتمثلة في الاقتصاد، والبيئة، والعدالة، والتساؤلات التي يطرحها المنظرون والفلاسفة حول التداخلات والأولويات التي تتقدم على غيرها كغيرهم، ولصالح من تحقق الاستدامة؟ وكيف تحقق؟ ومن المسؤولون عن تحققها؟ هل الحكومات عبر السياسيات، والإستراتيجيات ، وتغيير العادات أم المجتمعات عبر التضحيات، هل سيحتاج المستقبل وأجياله إلى المال والفرص المادية أم أنهم سيجتاحون إلى الرفاهية والمتعة والجمال، فالتوسعيون (Expansionist) لهم إجابات مختلفة عن الايكولوجيين أصحاب الايكولوجية العميقة (Deep Ere mentalist) وهؤلاء أيضا يختلفون عن الوسطيين والمعتدلين أو عن التدرجيين، ويختم هؤلاء نقدهم بالقول إن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا من دون حدوث تغيير جذري على مستوي النموذج المعرفي السائد بعيدا عن مقاربة مفاهيم الحداثة الغربية القائمة على الاستعلاء والاستغلال المتمركز حول الإنسان وحاجاته، ودوافعه وطموحاته بإتجاه نموذج معرفي يتصف بالشمول والتكامل والنظر إلى العالم بوصفه وحدة كونية مترابطة وليس مجرد أقطار متباعدة ومتناثرة ومتباينة في أنماط عيشها وأساليب إدارتها، أما أراء السياسيين والمتحزبين وأصحاب الشركات العملاقة متعددة الجنسيات بشان التنمية المستدامة إن رجال الأحزاب الذين يصلون عبر الصناديق الانتخابية وفقا لبرامجهم الحزبية التي يعدون بها ناخبيهم لا يأبهون كثيرا بإحتياجات الأجيال القادمة. (**الكبيسي، 2015**)

9.6.مفهوم التنمية العمرانية:

يقصد بها الإرتقاء بالبيئة العمرانية، وتوفير الإحتياجات الأساسية، كالسكن، والعمل، والخدمات المختلفة، وشبكات البنية الأساسية، في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية، والثقافية، والموارد المحدودة، دون التصادم مع البيئة الطبيعية، أو إهدار مواردها، وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية بكونها إنعكاس واقعي للتنمية الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية في المجتمع، كما تأتي أهميتها أيضا في كونها المحرك الرئيسي

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران.(**الوكيل، 2006، ص: 45**)

التنمية العمرانية المستدامة لها ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية فضلاً عن بعد رابع مهم، وهو يتعلق بسياسات جهة إتخاذ القرار، وهي كالتالي:

1. **البعد البيئي**: ويهتم بإدارة الموارد الطبيعية التي تمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن التنمية ترتكز بصورة رئيسية على كمية ونوعية هذه الموارد وإستنزافها بيئياً، وهو أحد العوامل التي تتعارض مع برامج التنمية العمرانية المستدامة، لذلك يجب العمل على حمايتها وإدارتها بشكل يضمن استمرارها.
2. **البعد الاجتماعي**: وهو حق الإنسان الطبيعي بالعيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخدمات البيئية، والاجتماعية وأن يستثمرها بما يخدم حاجاته الأساسية فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته، دون تقليل فرص الأجيال القادمة.
3. **البعد الاقتصادي**: تعتبر البيئة الكيان الاقتصادي المتكامل، وقاعدة للتنمية وأي تلوث لها، وإستنزاف لمواردها يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية ومن تم يجب أخد المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشاكل، من أجل توفير الجهد، والمال، والموارد.
4. **البعد المؤسسي**: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية بالدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية، وتوفر الخدمات والمنافع لمواطنها، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى حياة الأفراد، وتأمين حقوقهم، يتوقف على مدى نجاح مؤسساتها، وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها. (**ديب وآخرون، 2009، ص: 3**)

7.إجراءات الدراسة: -

منهج الدراسة: وللإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، والذي يعرف بأنه عبارة عن تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية، أو علمية، أو ثقافية، أو اجتماعية كالمكتبات والمدارس، والمستشفيات مثلا وأنشطتها المختلفة وموظفيها خلال فترة زمنية معينة والوظيفة الأساسية للدراسات الوصفية هي جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج بإستنتاجات.(**عبيدات وآخرون، 2004، ص: 43**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

مجتمع الدراسة: ويقصد به جميع الأفراد- الأشياء-العناصر الذين لهم خصائص واحدة يمكن ملاحظتها، أو هو كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج الدراسة. (**عبيدات وآخرون، 2004، ص: 50**) وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة قسم العمارة والتخطيط العمراني بكلية الهندسة جامعة الزاوية والبالغ عددهم (750) طالب.

عينة الدراسة: حيث تم اختيارها عن طريق تواصل الباحث مع عدد من طلبة قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني بكلية الهندسة جامعة الزاوية، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتتمثل في:

1-العينة الإستطلاعية: وتشمل على عدد (20) من طلبة قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني بكلية الهندسة بجامعة الزاوية.

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الإستطلاعية

العينة الاستطلاعية	العدد الموزع
ذكور	10
إناث	10
العدد الإجمالي	20

2-العينة الفعلية: وتشمل على عدد (100) من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني.

الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة الفعلية

العينة الفعلية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	50	% 50
إناث	50	% 50
العدد الإجمالي	100	%100

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

أداة الدراسة: وتتمثل أداة الدراسة في الاستبانة (إعداد الباحث) حيث اشتملت على عدد (16) فقرة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

1- **صدق المحكمين**: حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراتها بعدد (5) محكمين ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.

2- **صدق الاتساق الداخلي**: حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها(20) من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3) يوضح مدى ارتباط كل عبارة بالاستبانة بإستخدام معامل الارتباط بيرسون

رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
1	0.875	0.01	**9**	0.888	0.01
2	0.833	0.01	**10**	0.867	0.01
3	0.766	0.01	**11**	0.778	0.01
4	0.877	0.01	**12**	0.822	0.01
5	0.812	0.01	**13**	0.835	0.01
6	0.832	0.01	**14**	0.899	0.01
7	0.869	0.01	**15**	0.855	0.01
8	0.764	0.01	**16**	0.732	0.01
معامل الارتباط الكلي			0.831		

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ثبات أداة الدراسة:

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:-

1- **معامل الثبات ألفاكرونباخ:**- تم إستخدام معامل الثبات (ألفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك بإستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات الاستبانة بإستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

عدد فقرات الإستبانة	معامل الثبات الفاكرونباخ
16 فقرة	0.0.872

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2-بإستخدام طريقة التجزئة النصفية: - حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية، وتم إستخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان، فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات الاستبانة بإستخدام طريقة التجزئة النصفية

فقرات الإستبانة	معامل الإرتباط بيرسون	معامل جثمان	معامل سبيرمان وبراون
16 فقرة	0.831	0.864	0.884

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

جمع البيانات: حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من طلبة كلية الهندسة بجامعة الزاوية قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، وتم إرجاع عدد (100) استبانة من عدد (200) استبانة موزعة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تحليل بيانات: ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، قام الباحث بإستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار(ت).

8.نتائج الدراسة :-

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في: ما هي أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب الأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (6) يبين الأوزان النسبية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
حماية البيئة مما يقلل من التحديات البيئية التي قد تعيق التخطيط العمراني.	%90	كبيرة جدا	5
العمل على استراتيجيات فعالة قادرة على مواجهة تقلبات المناخ.	%85	كبيرة جدا	10
توفير الاستقرار الأمني.	%94	كبيرة جدا	2
توفير الاستقرار السياسي.	%88	كبيرة جدا	7
تكوين إدارات فعالة قادرة على مواكبة جميع التطورات في هذا المضمار وحلحلة جميع المشاكل التي تواجه هذا القطاع.	%87	كبيرة جدا	8
نشر الوعي بأهمية التخطيط العمراني عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة والمقروءة.	%93	كبيرة جدا	3

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

العبارات	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
توفير الخبرات والكفاءات في هذا المجال.	%92	كبيرة جدا	4
إستخدام الإستراتيجيات الفعالة القادرة على إدارة هذا القطاع.	%83	كبيرة	12
توفير الإمكانيات التي تساهم في النهوض بقطاع التخطيط العمراني.	%84	كبيرة	11
تحسين الأوضاع الاقتصادية مما يساعد على تخطي كل المعوقات التي تواجه التخطيط العمراني.	%89	كبيرة جدا	6
سن القوانين والتشريعات المنظمة للبناء وأماكنه.	%80	كبيرة	16
ضبط السلوك الفوضوي وغير المسؤول من قبل الأشخاص الذين ينتهكون القوانين والتشريعات المنظمة لعملية البناء.	%82	كبيرة	13
تنظيم عملية البناء وأماكنه.	%95	كبيرة جدا	1
الإستغلال الأمثل لطاقات الشباب وتسخيرها في خدمة والنهوض بهذا المجال.	%82	كبيرة	14
القضاء على الجهل والأمية.	%81	كبيرة	15
تفعيل دور الإعلام في توعية أفراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني والتحديات التي تواجهه والسلوكيات الفوضوية التي تضربه.	%86	كبيرة	9
المتوسط الحسابي العام	%86.93	كبيرة جدا	

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق كبير جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، والتي تهدف للتعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة بوزن نسبي بلغ (86.93%) حيث جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة الأكثر ارتفاعا على فقرات الاستبانة كالآتي: -

العبارة الثالثة عشر: (تنظيم عملية البناء وأماكنه) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة، بوزن نسبي (95%) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة هذه الدراسة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جدا، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثالثة: (توفير الاستقرار الأمني) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة، بوزن نسبي (94 %) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جدا، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.

العبارة السادسة: (نشر الوعي بأهمية التخطيط العمراني عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة والمقروءة) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بالموافقة، بوزن نسبي (93%) حيث جاءت إستجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جدا، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إستجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية، لإستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي :

الجدول رقم (7) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد الفروق في مستوى إستجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

عدد فقرات الإستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
16 فقرة	ذكور	50	2.50	0.80	72	0.73	0.43
	إناث	50	2.40	0.70			

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إستجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث)، حيث بلغت قيمة ت (0.73) وهي قيمة غير دالة إحصائيا، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث لأن الذكور والإناث يتمتعون بذات المعرفة والخبرة التي أهلتهم للتعرف على سبل مواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني.

9.الإستنتاجات:

وبعد التعمق في فصول هذه الدراسة عميقا نستنتج:

- توافق كبير جدا لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تهدف إلى التعرف على أهم السبل لمواجهة التحديات التي تواجه التخطيط العمراني أحد أساليب إدارة التنمية العمرانية المستدامة والتي تتمثل في توفير الاستقرار السياسي والأمني، إستغلال قدرات وإمكانيات الشباب المهملة في النهوض بهذا المجال، والعمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني عن طريق بث المحاضرات التوعوية، والندوات، والبرامج المرئية والمسموعة، والمقروءة، وسن القوانين والتشريعات المنظمة للبناء وأماكنه لضبط كل السلوكيات الفوضوية التي تضر بمصلحة الفرد والمجتمع ككل، والعمل على تفعيل الإستراتيجيات الفعالة لإدارة هذا القطاع، والعمل على تسخير إمكانيات وطاقات الشباب للنهوض بالتخطيط العمراني لهذا البلد، والعمل على حماية البيئة مما يقلل من التحديات التي تواجه عملية التخطيط العمراني، وتفعيل دور الإعلام للقيام بمهامه في دعم هذا النهج، وتوفير كافة الدعم على كل الأصعدة والمستويات المادية والمعنوية للدفع بقطاع التخطيط العمراني إلى الإمام
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إستجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس(ذكور/إناث).

10.التوصيات والمقترحات :-

ومن خلال ما تم تناوله يوصي الباحث ب:

1- الاهتمام بالبيئة.
2- التحسين من الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية مما يزيد من فرصة نجاح برنامج التخطيط العمراني.
3- توعية أفراد المجتمع بأهمية التخطيط العمراني والتحديات التي تواجهه والسلوكيات الفوضوية التي تضر به عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة.
4- الرفع من كفاءة المختصين في هذا المجال من خلال إخضاعهم لعدد من الدورات التدريبية.
5- الاهتمام بالبنية التحتية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

6- العمل على القضاء على الجهل والفقر والأمية.

7- سن القوانين التي تضبط السلوكيات الفوضوية التي من شأنها الإضرار بعملية التخطيط العمراني.

8- توفير كافة الدعم المادي والمعنوي بجميع أشكاله في سبيل إنجاح التخطيط العمراني على كل المستويات والأصعدة.

كما يقترح الباحث:

1-إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل أكثر دقة وأكثر تعمقا.

2-على المسؤولين والقائمين على برنامج التخطيط العمراني أخذ نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتي ستليها بعين الاعتبار ووضعها في إطار البحث.

3-تكوين عدد من اللجان العلمية والمتخصصة في كل مجال على حدة لوضع كافة الحلول الممكنة لمعالجة كل تلك المشكلات التي تواجه التخطيط العمراني ووضع كل الحلول لكل العراقيل التي تواجهه.

المراجع: -

1. أبو عياش، عبد الإله. (1980) أزمة المدينة العربية، الكويت، ص: 54-53.
2. أبو النصر، مدحت، ومحمد محمد، ومدحت، ياسمين. (2017) التنمية المستدامة مفهومها أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
3. إسماعيل، أحمد علي. (1990) دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 357.
4. إسماعيل، أحمد علي. (1993) دراسات في جغرافية المدن، القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع.
5. البكاء، محمد عبد المطلب. (2006) الديمقراطية وحقوق الانسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث العلمي، العدد (2) كلية الإعلام جامعة بغداد حزيران، ص: 104 – 105.
6. الحسن، سويده احمد الزين. (2019) إستراتيجية التخطيط الحضري المستدام لاستخدام الأراضي وتوظيف الموارد المتاحة، دراسة حالة الخرطوم الكبرى - السودان، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد السادس، العدد الرابع، مارس 2019.
7. السلق، غادة موسى، والصغار، ميثم حسن. (2014) التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، مجلة الهندسة، المجلد عشرون، العدد أحد عشر، العراق، ص: 7.
8. الصقار، فؤاد محمد. (1994) التخطيط الإقليمي، منشاة المعارف، الإسكندرية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

9. القريزي، سعد خليل. (2006) مدخل عام في كتاب الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، ليبيا، ص: 23.
10. الكبيسي، عامر خضير. (2015) التنمية المستدامة الانتقادات والتحديات والرد عليها الفصل الحادي عشر من كتاب دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية.
11. الوكيل، شفق. (2006) التخطيط العمراني مبادئ- أسس – تطبيقات، الجزء الأول، القاهرة، ص: 45.
12. بوليصاع، رياض. (2013) التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن رسالة دكتوراة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
13. حسن، عاطف حمزة (1992) تخطيط المدن أسلوب ومراحل، دار الكتب القطرية.
14. دخيل، حسين احمد. (2014) التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد (1). العدد 16، ص: 140.
15. دواي، مهدي صالح. (2011) التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين العراق انموذجا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (31)، ص: 50.
16. ديب، ريدة، ومهنا، سليمان. (2009) التخطيط من أجل التنمية المستدامة رسالة دكتوراة منشوره، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سوريا، ص:3.
17. سنان، أبو القاسم على. (2017) المخططات الحضرية وواقع استعمالات الأرض في مدينة الخمس، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، ص: 2.
18. عبد الرزاق، عادل عبد الرشيد. (2013) المراصد الحضرية كأداة لمعالجة الآثار البيئية للامتداد العمراني في المدينة العربية، ندوة: الآثار الاجتماعية للامتداد العمراني في المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، منظمة المدن العربية، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة ،8-10 ابريل، ص: 1-37.
19. عبد الرحيم، أشرف أبو العيون. (2008) تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيطية تحقق استقرار الكيان العمراني للمدينة المصرية القائمة بالتطبيق على مدينة المنيا، كلية الهندسة، جامعة المنيا، المنيا، مصر.
20. عبد الصبور، منار حسنى. (2001) التشريعات المنظمة للبناء والتشييد في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

21. عبدة، نبوي، وسليمان، أشرف. (2005) نحو أساليب حديثة ودقيقة لاختيار مواقع امتدادات التجمعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي السادس: الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 17-15 مارس. ص: 1 -21.
22. عبيدات، ذوقان، عدس، وعبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2004) البحث العلمي مفهومه، وأدواته، وأساليبه، عمان، الطبعة الأولي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
23. عبيدات، ذوقان، عدس، وعبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2004) البحث العلمي مفهومه، وأدواته، وأساليبه، عمان، الطبعة الأولي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
24. عصام الدين، علي. (2000) الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي الرابع ، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ، 28-30 مارس، ص: 1- 15.
25. علام، سعيد. (2000) التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة – مصر، ص: 203.
26. علام، أحمد خالد. (1991) تخطيط المدن، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص: 484.
27. عويس، حازم محمد، وحجاج، محمود عبد المجيد. (2000) تأثير المناطق العشوائية على البيئة الحضرية دراسة تطبيقية على منطقة عزبة المطار بالإسكندرية، المؤتمر المعماري الرابع الدولي للعمارة والعمران على مشارف الألفية الثالثة، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، قسم العمارة، أسيوط، مصر.
28. فيصل، حامد. (2015) التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (31)، (63)، ص: 155- 194.
29. مكي، محمد شوقي إبراهيم. (1986) المدخل إلى تخطيط المدن، دار المريخ الرياضي.
30. وهيبة، عبد الفتاح محمد. (1972) جغرافية العمران، منشاة المعارف بالإسكندرية.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

التراث المائي بمدينة جرسيف كإرث تاريخي يساهم في التنمية المحلية "جماعة الصباب نموذجا".

Water Heritage in the City of Guercif is a Gistorical Legacy that Contributes to Local Development (The Sabbab Community as a Model).

ذ. رشيد عدسي*

rachid.adsse@gmail.com

*طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر مدارك الاجتهاد في المستجدات الإنسانية المعاصرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

ملخص:

تعتبر الموارد المائية رافعة أساسية في تحقيق التنمية الإقليمية في جميع المناطق والبلدان، مما يحقق الاستقرار الاجتماعي للأفراد والجماعات، وجماعة الصباب بمدينة جرسيف من الجماعات القروية التي تتميز بالكثير من المميزات الإقليمية والتراثية الفريدة، والتي حافظ عليها السكان إلى يومنا هذا، سواء فيما يتعلق بنظام تدبير المياه المشتركة داخل الجماعة، أو طرق وآليات استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في المجال. مما يتطلب بحثَ لآليات تنموية يمكن أن تُسهم في استغلال مواردها وتطور من مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتأتي هذه الورقة البحثية لتبرز ملامح التراث المائي في الجماعة وطرق استثمار مواردها الطبيعية والإقليمية لخلق تنمية ترفع من المستوى المعيشي للسكان.

الكلمات المفتاحية: التراث المائي، التنمية المحلية، جماعة الصباب، الاستدامة.

Abstract:

Water resources are considered as a basic lever to achieve a field development in all regions and countries as they lead to social stability for both individuals and communities as well.

The sabbab community in Guercif city is one of the village which is characterised by many unique space and heritage features that the local population has maintained and preserved to these days whether regard to the system of managing common water within the group or the methods and mechanisms of exploiting the available natural resources in the field.This requires looking for development mechanisms that can contribute to the sound exploitation of their resources and develop not only their economic but social levels as well.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

This research paper aims to highlight the features of water heritage in the Sabbab community and the ways to invest its natural and field resources to create a development that improves and raises the living standard of the population .

Keywords: Water heritage,local development ,Sabbab commmunity ,sustainability

مقدمة:

تكتسب الموارد المائية أهمية كبيرة في التنمية الإقليمية وفي استدامة الاستقرار، وقد ساهمت هذه الموارد عبر التاريخ في نشأة المجتمعات، وتأسيس المراكز الحضرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتشييد حضارة ذات تراث عريق.

كما مكنت من ضمان استقرار السكان من خلال التدبير العقلاني والمستدام للموارد المتاحة، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، كما استطاعت التقنيات والأعراف المائية المبتكرة من تطوير القطاع الفلاحي وتنويع الإنتاج باستمرار.

وتتميز جماعة الصباب بإقليم جرسيف بتراث مائي مهم، يعود تأسيسيه لفترات زمنية قديمة، حافظ عليه أفراد القبيلة حيا إلى يومنا هذا.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة التي سنساهم من خلالها في تشخيص الموارد المائية بجماعة الصباب، وإبراز أهم أشكال تنظيم وتوزيع هذه الموارد، والمحافظة على منشآتها، وأهميتها في استمرارية استقرار السكان بالأرض، وآليات تطويرها لتحقيق تنمية مستدامة لعموم السكان المحليين.

فما معنى التراث المائي؟ وما هي أبرز تجلياته بالجماعة.؟ وما هي أبرز القواعد والقوانين العرفية الموضوعة لتوزيع الموارد المائية وتدبير منشآتها.؟ وما هي السبل الممكنة لتقوية هذه الموارد لرفع مستويات التنمية بالمنطقة.؟

1- التراث المائي بجماعة الصباب أهميته وتجلياته.

1.1 تعريف التراث المائي.

1.1.1 التراث في اللغة.

إذا بحثنا في كتب اللغة عن معنى التراث، نجد أن مشتق من فعل ورث، وتدور معانيه حول الميراث والإرث، قال صاحب اللسان: "التراث والإرث والميراث ما ورث وقيل الورث والميراث في المال الإرث في الحسب، والتراث ما يخلفه الرجل لورثته (**ابن منظور، 1992، ج2\ص201**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وَرِثَ الشيء أي امتلك شيئاً منتقلاً من الغير، وقد يكون هذا الشيء الموروث عنصراً مادياً؛ كأن يقال ورث فلانٌ بيتًا، أو غير مادي كأن يقال ورث فلانٌ المجدَ عن أبيه أو الكرمَ. (**المصدر السابق، الصفحة نفسها**) ومصطلح التراث يعني ما يتركه السابق لمن يأتي بعده، سواء كان هذا لمتروك ماديا، أم معنويا.

2.1.1 التراث اصطلاحا.

التراث كمصطلح ثقافي وحضاري له مدلول واسع، يستوعب الموروث بتعدد أشكاله وتجلياته في الأنشطة الفكرية والعمرانية المختلفة، لذلك تعددت آراء الباحثين وتعبيراتهم في تعريفه ومن ذلك:

يرى الدكتور حسن حنفي أن التراث هو كل ما وصل إلينا من الماضي داخل الحضارة السائدة، فهو قضية موروث، وفي نفس الوقت قضية معطى حاضر على العديد من المستويات (**صحيفة عكاظ، 27 أكتوبر 2004**) ويقارب هذا المعنى ما ذهب إليه الدكتور محمد عابد الجابري، حيث عرف التراث بأنه "كل ما هو حاضر فينا أو معنا من الماضي، ماضينا نحن أم ماضي غيرنا، القريب منه أم البعيد."(**محمد عابد الجابري، 1991، ص 24**). فهو يعتبر أن التراث يكمن حضوره في الحاضر وذلك من خلال استلهام الأجيال لهذا الماضي. (**نايلة أبي نادر، 2008 ص 55**)

فالتراث هو كل ما ورثته الأمة وتركته من إنتاج حضاري أو فكري من علوم ومعارف ومبانٍ وعمائر وفنون... وغير ذلك. (**حسين حنفي،1998، ص13**)

3.1.1 تعريف التراث المائي (كمركب إضافي).

لم أجد من الباحثين من قام بتعريف التراث المائي كمركب يحمل دلالة خاصة، واستنادا إلى التعريفات السابقة يمكن القول بأن التراث المائي هو:

"مجموع المنشآت المائية التقليدية وتقنيات الري القديمة، كذا الطرق المتبعة في تدبير الموارد المائية والتي تعود إلى فترات تاريخية متعاقبة، من آبار وسواقي وسدود وجسور ومواجل... لتخزين المياه وتوزيعها وتنقيتها، والتحكم في مواردها، تناقلت من جيل لآخر خلال فترات زمنية متعددة، وتشاركت كل الأجيال عبر القرون في صناعة هذا التراث والمحافظة عليه. (**دنيا نصير طارق وشذى فالح حسين، 2017، ص 42**)

4.1.1 تعريف جماعة الصباب.

جماعة قروية مغربية أمازيغية شمال المملكة، تنتمي إلى إقليم جرسيف في جهة الشرق من المملكة المغربية، (ماهي حدود الجماعة) تمتد على مساحة 623 كلم2. تضم جماعة الصباب 7069، نسمة (إحصاء 2014) موزعين على 948 وحدة أسرية. ويعتبر النشاط الزراعي أهم أنشطة السكان بالجماعة، بالإضافة إلى تربية الماشي.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

دواوير الجماعة:

تتشكل جماعة الصباب من إحدى وعشرين دوارا (مداشر) وهي: مزغمة، الخرجية، الكطارة، السالمية، ازيزا (دوار الحاج عيسى)، بوملزة، عين الحوت، السارك، سوسان، بوراشد، تيخامين، غابة السبع، لكطوطة، تسينكيت، بوهلال، اوفريدن، شويحية، سيدي واضح، تمكردين، السدرية، البناصرية. (**جماعة الصباب على الموسوعة الحرة**)

2.1 أهمية التراث المائي.

يمثل التراث المائي جزء مهما من تاريخ الجماعات البشرية لما يمثله من قدرة الإنسان على تطويع الوسط الطبيعي، وابتكار الحلول الناجعة للتدبير الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة بالإضافة لما يحمله هذا التراث من قيم اقتصادية واجتماعية كانت عنصرا أساسيا في التنمية، بالإضافة لكونه رافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أهمية التراث المائي في النقاط الآتية:

* يبين التراث المائي قدرة الجماعات البشرية على تنظيم إدارتها واستخدامها للموارد المائية، لتحقيق التنمية للمحافظة على استمراريتها وتحقيق رفاهيتها. بإنتاج معدات وآليات تقنية، وتأسيس قواعد اجتماعية في عدالة التوزيع الأمثل.

* يبرز قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التطورات والتغيرات في الأوضاع المائية، حيث قاموا بتطوير نظم تقنية واجتماعية متكيفة مع أوضاع مختلفة، وهذا ما ساهم في استمرارية هذه المجتمعات عبر الزمن.، فهو تمثيل حسن للتراث التقني عامة، في تفاعله مع الأوضاع الطبيعية والاجتماعية. (**ميشيل كوت، 2019، ص10**)

* يعد التراث المائي لبنة مهمة لبناء صروح وحدة الأمم وتماسكها فالتراث العمراني في عمومه يعكس جانبا من جوانب الهوية الوطنية للدول، وذلك من خلال إبراز دورها التاريخي وأصالة شعبها وحضارتها. (**المرجع السابق**)

* التراث المائي قيمة فنية وذلك لكونه يحتوي منشآت قديمة ذات مفردات وعناصر عمرانية نادرة ومنفردة مستمدة من أصالتها ومهارة صناعتها. (**عبد الناصر الزهران، 2012، ص 25 – 32**) والسواقي، والمواجل. (**فينيك عبد الواحد2018، ص 529**)

3.1 تجليات التراث المائي بجماعة الصباب.

تتعدد مظاهر التراث المائي بجماعة الصباب، سواء في الشق المادي أو المعنوي، حيث تنتشر فيه الكثير من السواقي والقنوات المائية القديمة جدا والتي صممت في فترات تاريخية مختلفة، والمواجل المائية التي تيسر عملية توزيع الموارد المائية، واستغلال مياه الأمطار والسيول... بالإضافة لوجود مجموعة من المطفيات التي تنتشر على نطاق واسع في عدد من المناطق بتراب الجماعة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ومن أبرز تجليات التراث المائي انتشار الكثير من القواعد والقوانين العرفية بالجماعة، والتي تنظم توزيع الموارد المائية وترتيب آليات السقي والري حسب حاجات المزارعين، كذا صيانة كل المنشآت المائية وحمايتها، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

4.1 مصادر المياه بجماعة الصباب وطرق تصريفها.

تتعدد مصادر المياه في جماعة الصباب على الرغم من أنها تبقى إجماليا محدودة للغاية:

1.4.1 العيون المائية.

تعتبر العيون هي المصدر الرئيسي لمياه السقي بمركز الجماعة، وتنتشر على وادي بوراشد (أغزر نبوراشد) وتزيد هذه العيون عن العشرة ومنها ترفع مياه سقي أشجار الزيتون، وجميع المزروعات، كما يستعملها السكان في سقي المواشي وبعض الاستعمالات المنزلية، بالإضافة إلى ذلك تنتشر بعض العيون المائية في دواوير أخرى إلا أنها قليلة ومن ذلك (عين دوار بوهلال والتي تتميز مياهها بالملوحة الشديدة لدرجة المرارة ويعتقد سكان المنطقة أن هذه العين يمكن لها أي تعالج مجموعة من الأمراض الجلدية كالحبوب وغيرها، كذا أمراض المعدة والجهاز الهضمي. ولكن على الرغم من فوائدها إلا أنه لا يوجد بحث علمي أو طبي يوضح تركيبة مياهها وفوائدها الصحية)، إلا أن استعمالات هذه العين محدودة في الشرب والاستعمالات الاستشفائية. وعين بوراشد وهو المصدر الأساسي لمياه ساكنة هذا الدوار.

2.4.1 الوديان.

يعتبر وادي ملوية أهم الوديان في جماعة الصباب، ويستفيد منه الكثير من السكان في سقي المزروعات والمواشي، والاستعمالات المنزلية وغيرها من الحاجيات، وترفع منه المياه عبر السواقي والمضخات، ويتم توزيعها بين السكان وفق أعراف وآليات خاصة سيأتي شرحها لاحقا.
كما يوجد وادي بوراشد إلا أنه نهر موسمي، ونادرا ما يستعمله السكان لندرة جريانه، إلا أنه يسبب الكثير من المتاعب لسكان الجماعة حيث يتسبب في إفساد الساقية التي يرفع بها السكان الماء من العين إلى الحقول ويحتاجون إلى إصلاحها في كل مرة، وهو ما يترتب عليه جملة من الإجراءات بين السكان كما سيتضح معنا. وينتمي لنفس الجماعة واد مزغمة... وهو أهم في الجريان من وادي بوراشد، حيث يستغله الناس في إنتاج فلاحة معيشية مهمة، إلا أنها في الغالب لا تحقق الاكتفاء الذاتي لساكنة الدوار.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

3.4.1 الآبار.

تنتشر في أراضي الجماعة الكثير من الآبار، والتي تستعمل أساسا في الشرب، حيث نجد أحيانا بئرا في كل دوار من دواوير الجماعة، إلا أن الناس استغنوا في الآونة الأخيرة عن استعمال مياه هذه الآبار بفضل وجود شبكة المياه المنزلية.

4.4.1 المطفيات.

تعتبر المطفيات أو ما يعبر عنه بالأمازيغية (تخابشت نوامان) من المصادر التقليدية والقديمة التي اعتمدها السكان كمصدر للتزود بالماء وخاصة في المناطق الجافة، إلا أن هذه الموارد كادت تندثر من كل تراب الجماعة نظرا لعدة عوامل سنفصلها لاحقا، وتصمم هذه المطفيات بكيفيات خاصة بالإضافة إلى اعتماد طرق محددة في حماية مواردها المائية.

2- نظم وآليات تدبير المياه وتوزيع الأنصبة والحقوق المائية بجماعة الصباب (القواعد العرفية والقانونية)

توزيع الأنصبة والحقوق المائية أمر ذو حساسية بالغة في الجماعة، خاصة في ظل محدودية الموارد، وغياب نصوص قانونية منظمة، حيث تكون السلطة للجماعة (جماعة بالأمازيغية) هي التي تتولى تدبير قسمة الأنصبة المائية في الجماعة، كما تتولى حل مختلف الخلافات الناشئة، وكذا صيانة مختلف المنشآت المائية وحمايتها، والسعي لتنمية المجال الزراعي، وتطوير الإنتاج.

1.2 الآليات والنصوص القانونية في تدبير المياه.

يكاد الجانب القانوني يكون غائبا بشكل كلي في تدبير المياه بجماعة الصباب، ويبقى مجال تدخله محدودا في حال وقوع نزاعات دامية، أو مشادات عنيفة تستوجب اللجوء للقضاء، ويبقى تدبير الموارد المائية مرهون بأعراف القبيلة في حل الخلافات البسيطة كالاعتداء على حق مائي أو التسبب في إهدار المياه، أو الاستيلاء على حصة الغير، أو تخريب منشأة معينة، لذلك تعمل الجماعة على وضع أعرافها الخاصة باستمرار من أجل تدبير هذه الموارد وإصلاح كل المنشآت.

وقد تدخلت الدولة في الآونة الأخيرة بإحداث ألواح للطاقة الشمسية لتقوية صبيب مياه الساقية (ساقية العين) وزيادة منسوبه من وادي ملوية، ولكن بقي أمر تسييره وتوزيعه بيد أفراد الجماعة، وعلى الرغم من ذلك ما يزال دور الدولة ودعمها لتطوير استغلال هذه الموارد ضعيفا، خاصة في توفير الآليات اللازمة والمعدات التي يمكن أن تساعد المزارعين على ممارسة أشغالهم بشكل أفضل.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

2.2- القوانين العرفية وتدبير الموارد المائية بالجماعة:

العرف في اللغة يطلق على الشيء المألوف قال ابن فارس: (عرف) العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة" أحمد بن فارس بن زكريا، 1979، ج4\ص281

وفي الاصطلاح عرفه الجرجاني بقوله: " العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول" الشريف الجرجاني، 2004م ص 84.

وعليه يمكن القول بأن العرف هو مجموعة من القواعد غير المكتوبة وضعها أفراد الجماعة، واتفقوا عليها في سلوكهم أجيالاً متعاقبة حتى أصبحت ملزمة لكل أفراد الجماعة، والغاية منها تحقيق العدل والإنصاف، وتدبير شؤون الجماعة.

إن الأعراف لتعتبر بحق من أكثر القواعد رسوخا في بنية الأنظمة المتعلقة بالحقوق المائية عامة، وتوزيع نوباتها بين أصحاب الحقوق بصفة خاصة، وفض النزاع بين المتخاصمين (**عبد الرزاق وورقية، 2012**)، ومما يؤكد على أصالة الأعراف والعادات وتجذر قواعدها ومقتضياتها في تدبير موارد المياه، قدم رسوخها وتوالي احترام مضامينها جيلا بعد جيل، جنبا إلى جنب مع كل القواعد الشرعية وقواعد القانون الوضعي.

ومن المعروف أن بنية القانون المغربي، بالمفهوم العام لمصطلح القانون تتكون في أصلها من أنساق ثلاثة من الضوابط: الأحكام الشرعية، والقواعد العرفية، والنصوص التشريعية (**أحمد إد لفقيه، 2002، ص 130**) وهذا مما يؤكد المكانة التي تحتلها الأعراف والعادات في المجتمع المغربي إلى جانب الأحكام الفقهية، والنصوص الوضعية فالأعراف كانت على الدوام تشكل مصدرا من مصادر القانون من ناحية. ولها من ناحية أخرى صلة وثيقة بالشريعة وبأصولها. (**المرجع السابق ص 131**)

3.2 أهمية الأعراف في تدبير الموارد المائية.

يشكل التدبير الجماعي للموارد المائية بجماعة الصباب إرثا تاريخيا برزت أهميته من خلال ما يقوم عليه من أعراف وتقاليد تضبط طرق توزيع المياه بين أفراد القبيلة، حيث تعتبر الجماعة (جماعة) مؤسسة جماعية ديموقراطية لتدبير الموارد المائية نظرا لما تتوفر عليه من سلطات رمزية وتشريعية داخل القبيلة، فهي تسهر على تنظيم الحياة الجماعية، وتدبير استغلال الأراضي الزراعية، كما تعمل على تدبير الموارد المائية وضمان التوزيع العادل لمياه السقي بين المزارعين ذوي الحقوق المائية وفق قوانين وأعراف صارمة لا يحق لأحد من أفراد الجماعة تجاوزها، سواء في عملية تقسيم الماء بين المزارعين أو حل النزاعات حول الماء ومعاقبة المخالفين من خلال فرض غرامات مالية رمزية أو إلزامهم بتنقية الساقية، أو عدم استفادتهم من حصتهم في الماء لمدة معينة، كما يتم اعتمادها في تنظم أعمال الصيانة للقنوات والسواقي، والمواجل(**فينيك عبد الواحد2018، ص 529**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

فالأعراف هي المرجع الرئيسي الذي تعود إليه الجماعة في تدبير الموارد الطبيعية المشتركة خاصة المائية والتي تعتبر من الموارد الحيوية، والتخفيف حدة التوتر والصراع بين أفراد القبيلة وضمان التدبير الأنسب لحالتي الندرة والوفرة المائية بالجماعة.

وتنتشر الأعراف بشكل كبير حيث تشمل كل الجزئيات المشتركة بين الأفراد، وبذلك توطد علاقات التآزر والتعاون بين كل أفراد القبيلة من خلال العمل التعاوني (التويزة) الذي يكرس مبادئ التضامن والتكافل، سواء عن طريق الفرض أو التراضي، كما أنها تتسم بالمرونة والتجدد وتخضع للمتغيرات، وليست جامدة على شاكلة واحدة، وبذلك تساير الزمن، وأحواله المختلفة.

إن الأعراف المتبعة تبين دقة التشريعات والقوانين، كذا حرص الإنسان الأمازيغي على العدل في توزيع الحقوق، كذا تنظيم المجال الفلاحي، والمساهمة في رفع الإنتاج، تحافظ على استمرارية الإنتاج بالمنطقة.

4.2 طرق توزيع الأنصبة المائية وفق الأعراف السائدة.

يعتمد نظام التوزيع العرفي بجماعة الصباب على طريقة السقي بالنوبة " والنوبة عبارة عن محدد زمني لتوزيع مياه الري أو وحدة قياس زمنية للسقي." (**أحمد إد لفقيه، 2002، ص 165**)، حيث يخصص لكل واحد من الشركاء في المورد المائي وقت محدد، ينال فيه نصيبه من الماء، حيث ملكيته، وتبعا لذلك تختلف مدة استفادة كل واحد منهم، إما مردة، كل 15 يوما، أو مرة في الشهر، أو حتى مرة في الشهرين، والغالب أن كل واحد يستفيد حصته المائية مرة كل شهر، وتسمى الدورة المائية.

وتم اعتماد نظام النوبة في السقي، تبعا لنظام تشكيل القبيلة وانتماء الأفراد لفروعها، حيث تتشكل القبيلة من عدد من الأفخاذ، وكل فخذ فيه عدد من العشائر أو ما يسمى بالأمازيغية (لَعْشَرْثْ)، وتختلف مواقيت سقي كل فخذ خلال الشهر ولكن لا تتجاوزه، وغالبا ما تكون ملكيات أفراد الفخذ الواحد متقاربة وهو ما يسهل عملية الاستفادة حيث يكون مجرى الماء في مكان واحد ولا ينتقل من موضع إلى آخر.

تختلف طرق توزيع المياه بين مجال عمل الساقية المرفوعة مباشرة من العين، ومجال عمل الماجل، كما تختلف طرق السقي بين فترات السنة، وبين أوقات الليل والنهار. وسنجمل الحديث عنها في النقاط الآتية:

1- مياه العين، التي تستغل نهارا ويتم توزيعها بشكل مباشر.
2- مياه العين التي تستغل ليلا، أو يتم جمعها في الماجل ليلا وتوزيعها نهارا.
3- طرق قسمة مياه الأودية. (وادي ملوية).
4- قسمة المياه الموسمية، كمياه الأمطار والسيول.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

1.4.2 توزيع المياه في مجال السقي المباشر من العين.

بالنسبة لمجال عمل الساقية المرفوعة من العين فيتم اعتماد نظام يتغير بين الصباح والمساء ويتغير كل ستة أشهر، حيث يخصص لكل فخذ ثلاثة أيام من كل شهر هذا النظام هو المعتمد في أصل التوزيع إلا أنه تعرض للكثير من التغيرات نتيجة تغير الأملاك وانتقالها بين الأفراد، كذا الهجرة نحو المدن، وغيرها ولكن ما أشرت له هو الأصل في التوزيع. (**الدراسة الميدانية للباحث، 2022**)، وتتولى عشائر الفخذ الواحد السقي خلال المدة المحددة لها، وتختلف مدة كل عشيرة حسب ما تملكه من مساحة أو أشجار الزيتون ولكن في الأغلب أنها تسقي مدة نصف يوم، تبدأ من الساعة السادسة صباحا، إلى الثانية عشر زولا، لتبدأ العشيرة الأخرى من الثانية عشر زوالا حتى السادسة مساء.

وتتكون هذه الطريقة من عمليتين (أكساي نومان) أي رفع الماء أو جر ساقية الماء وهي بداية النوبة المائية وعملية (تغارت) وتعني جفاف الماء وهي نهاية النوبة المائية لعشيرة المساء.

العملية الأولى: عملية رفع الماء. (أكساي نومان)

وهذه العملية تكون ضمن الفترة الصباحية، وتمتد من السادسة صباحا حتى التاسعة صباحا، وعند بدايتها لا يتم احتساب مدة السقي إلا بعد وصول الماء إلى حوض الشجرة، (غالبا ما يستغرق وصوله حوالي 40 دقيقة)، ويختلف ذلك من مكان إلى آخر حسب القرب من المنبع أو البعد عنه، وبذلك قد تطول هذه المدة أو تقصر تبعا لذلك. (**الدراسة الميدانية للباحث، 2022**)، هذا الوقت الضائع يحتسب من مجموع ماء العشيرة حسب عددهم، وحسب الوقت الزمني الذي يمتلكه كل فرد منهم، حتى لا يتحمل ضرره فرد واحد، وهذا يقلل الضرر الواقع على الأفراد خاصة في أوقات الصيف، (كل واحد من المشتغلين تنقص له مدة زمنية عشر دقائق أو ربع ساعة في كل ساعة زمنية) وتقوم إحدى العشائر برفع الماء صباحا، وأما العشيرة الأخرى فيسقي أفرادها في المساء. ويتغير نظام السقي بهذه الطريقة كل ستة أشهر في كل شهر يقوم أحد الأفخاذ برفع الماء، وتسقي عشائره بنفس النظام.

العملية الثانية: عملية تغارت، أو انتهاء النوبة اليومية.

وتكون هذه العملية ضمن الفترة المسائية التي تبدأ من الثانية عشر زوالا حتى السادسة مساء، وأفراد هذه العشيرة لا يلحقهم ضرر ولا نقص في المدة الزمنية التي يمتلكها كل واحد منهم، وسبب تسمية هذه العملية باسم (تغارت)، أي أن ماء الساقية ينتهي مع انتهاء فترة سقيهم وهو ما يعني انتهاء نوبة هذا اليوم. ومما تتميز به (تغارت) أن المتأخر في السقي في الغالب ما يستفيد من فترة زمنية إضافية، وهي المسافة التي يقطعها الماء في الصباح (قد تصل لأربعين دقيقة) ويتناوب أفراد العشيرة المتأخرة في السقي في الاستفادة منها،

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

حيث يتأخر فرد منهم كل شهر في السقي، ومع انتهاء هذه الفترة يكون أصحاب النوبة المقبلة قد قاموا برفع الماء في ساقيتهم بشكل تلقائي. وبهذه الطريقة تتوزع الحقوق المائية على مختلف أفراد عشائر القبيلة، وتعاد نوباتهم مرة كل شهر في نفس التوقيت، طيلة أشهر السنة.

2.4.2 توزيع مياه الماجل.

تعتمد منشأة الماجل في استغلال مياه المجاري الضعيفة أو ذات الحمولة المائية المنخفضة ويكون الهدف الرئيسي منها حبس مياه العين وتجميعها قبل إخضاعها لعملية التوزيع، و تتخذ هذه المنشآت شكل صهاريج أو خزانات مكشوفة تبنى بالحجارة والإسمنت بأشكال عصرية كالمسابح العادية وتتم تهيئتها لتتجمع فيها المياه، ويتشكل في الغالب من مجرى يدخل منه الماء، وثقب للتفريغ يتم إغلاقه كلما انتهت عملية السقي. (**أحمد إد لفقيه، 2002، مرجع سابق، ص 162**) وقد صمم الماجل لتجميع مياه نوبة الليل لتصرف بالنهار وذلك من أجل تجنب مصاعب السقي بالليل ومخاطره.

ويبدأ العمل بالماجل بعد انتهاء الفترة النهارية للسقي والتي تنتهي مع السادسة مساء، حيث تبدأ الفترة الليلية من السادسة مساء حتى السادسة من صباح اليوم الموالي، وهذه الفترة يتنوع عمل الفلاحين فيها، إما أن يكون السقي ليلا، وإما أي يكون نهارا من خلال اقتسام الماء المجموع في الماجل.

1.2.4.2 في حالة السقي ليلا.

في هذه الحالة يكون توزيع الماء بالدقائق والساعات، (تقدر أربع دقائق لكل شجرة زيتون)، تماما كما هو الأمر بالنسبة للسقي في النهار، إلا أن السقي في أوقات الليل قليل نسبيا، نظرا لصعوباته المتعددة. الأصل أن الماجل تم بناؤه للسقي نهارا من خلال تجميع مياه الليل في الماجل، ولكن هذا لا يمنع من السقي ليلا لمن كان قادرا على ذلك، وقد يتعرض صاحبه للغرامة إذا تسبب في ضياع حصص المشتركين معه في نفس يوم السقي. (**الدراسة الميدانية للباحث، 2022**)

2.4.2.2 في حالة جمع المياه في الماجل.

في حالة لم يتم السقي ليلا، فإن المياه تجمع في ماجل كبير تم بناءه خصيصا لهذا الغرض حيث تجمع فيه المياه من السادسة مساء حتى السادسة من صباح اليوم الموالي، ويتم اقتسامها بين المستغلين في نفس اليوم. وحتى تفرق المياه بكيفية عادلة توضع قصبة (غانيم) في الماجل ويتم تحديد الأنصبة على طول عمود القصب بواسطة خيط بألوان مختلفة، وفي الحقيقة هذه العملية فيها الكثير من التعقيدات والعمليات الحسابية على الرغم من أنها تبدوا عملا بسيطا، وفي الغالب يتولى أحد الشيوخ (أمغار) أو العارفين بأعداد الأشجار وأنصبة المستفيدين توزيع الحقوق بينهم.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وتبدأ العملية بعد اجتماع أغلب المستفيدين ويحدد منسوب المياه المتوفر من خلال غرز عود القصب في الماجل وقياسه بالسنتمتر، (قياس حجم المياه) ويحذف منه مستوى الوحل الموجود في الماجل وبعدها يتم اقتسام الأنصبة يتم تمييز الحقوق في عود القصب بواسطة خيوط من الثوب بألوان مختلفة تميز حق السابق عن اللاحق، ويخصص سنتمتر واحد لكل شجرة، وغالبا ما يبدأ السقي الأقرب للماجل ثم الذي يليه وهكذا إلى حين انتهاء حصص جميع المستفيدين،

وفي حالة نقصان منسوب المياه في الماجل، إما لكون الوقت صيفا، أو لأي سبب، فإن ذلك يتحمله كل أفراد العشيرة، كل واحد حسب ما يملكه من أشجار، بحيث يتم تفريق الضرر على الجميع حسب ما يمتلكه كل واحد من أشجار، أو مدة زمنية.

3.4.2. تدبيروتوزيع مياه السيول والأمطار.

في حالة حدوث أمطار غزيرة، ووقوع سيول وفيضانات، فإن ذلك يكون سببا في توفير المياه في تلك الفترة والتي قد تمتد لأيام حسب استمرار تساقطات الأمطار، وخلال هذه الفترة يكون العمل على أشده لحماية ساقية الماء من الفيضانات المحتملة، ومن حق أي فرد المشاركة في ذلك وهؤلاء الذين يساهمون في استرجاع جريان المياه يستفيدون من سقي أشجارهم كتعويض عن المجهود المبذول، كما أن وجود الأمطار الغزيرة أو ارتفاع منسوب مياه الوادي يتسبب في حدوث أضرار للساقية وبذلك تحتاج لمدة زمنية حتى يتم إصلاحها، وحتى لا يتضرر أصحاب الحقوق المائية يتم تأجيل حقوق الجميع حتى عودة المياه لمجاريها، وهو العملية التي تسمى بالأمازيغية (أموزر نوامان) ، وكمثال توضيحي، نفترض أن الأمطار الغزيرة بدأت في اليوم الأول من الشهر واستمرت حتى اليوم الثالث فإن هذه المدة لا تحتسب وإنما تلغي بشكل كلي حيث سيسقي أصحاب اليوم الأول في اليوم الرابع من الشهر، ويتبعهم الذين يلحقونهم في الترتيب وهكذا دواليك في كل مرة. وهذا المبدأ عام يعمل به في جميع الأحوال الطارئة التي تمنع من استمرار عملية السقي، (**الدراسة الميدانية للباحث، 2022**). وغالبا ما تتسم عملية إصلاح السواقي المتضررة بروح التضامن والتعاون بين أفراد القبيلة، سواء الناحية المادية أو المعنوية.

4.4.2 تدبير مياه الأودية.

تستوطن عدد من دواوير الجماعة على ضفاف نهر ملوية، والسقي السائد في هذه الدواوير-كما في كامل تراب الجماعة- هو نظام السقي بالنوبة حيث يبدأ الشركاء في الساقية الواحدة السقي من الدواوير العليا بالقرب من مكان رفع الساقية من النهر، ثم الذين يلحقونهم وهكذا، وتخصص لكل مستفيد فترة زمنية من اليوم بالليل أو النهار يسقي حقوله خلالها، ويكون فيها تبادل من كانت حصته في النهار خلال هذا الأسبوع فسيسقي في الحصة الليلية الأسبوع الموالي.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وعند فساد الساقية من أحد جوانبها، فإن الجماعة تقوم بالتعاون لأجل إصلاحها، وهو ما يسمى بالأمازيغية (تراريت نوامان) أو استرجاع الماء بشكل جماعي (تويزة). يعتمد سكان الجماعة على أسلوب السقي الانجذابي يعتمد هذا النظام على السواقي (التي تسمى بالأمازيغية تارگا أو تارجا) لنقل المياه بعد رفعها من النهر إلى الحقول والمزروعات، بين الأعالي والأسافل، وحتى مع ظهور الآليات الحديثة للسقي وانتشارها على نطاق واسع، إلا أن الساقية هي المهيمنة على آليات السقي بالمنطقة. (**الدراسة الميدانية للباحث، 2022**)، ولكن الملاحظ أن هذا النظام في السقي كاد يختفي حيث حلّت مكانه المضخات الحديثة التي سهلت أمر السقي أكثر، ووسعت مجال الإنتاج الفلاحي. ونفس الطريقة تتبع في وادي مزغمة وإن كان جريانه موسمي ونادر، أما وادي بوراشد فجريانه يكاد يكون منعدما، ولا يستعمله الناس في أي أغراض فلاحية.

5.4.2 تدبير المياه في المجال الجافة. (المطفيات)

أمام ندرة الموارد المائية في بعض المناطق الجافة (تگزيرت)، و يطلق هذا الاسم على مساحة شاسعة جدا تمتد من حدود مركز الصباب إلى جماعة بوراشد غربا، إلى الحدود مع إقليم تازة شمالا، وتمتد على مساحات شاسعة شمالا كلها تستعمل للرعي، إلا أن توالي سنوات الجفاف، كادت تعصف بهذا النشاط. (**الدراسة الميدانية للباحث 2022**)

قام الإنسان بابتكار آليات متعددة لتدبير المتوفر منها، لتوفير الحاجيات الضرورية للعيش والاستمرار في مزاولة الأنشطة الفلاحية (الفلاحة البورية والرعي) وفي هذا السياق تطور نظام المطفيات (تخابشت نوامان، أو الخزنة بالأمازيغية) التي تعد من التقنيات العتيقة جدا، في جمع مياه الأمطار. تصمم المطفيات من خلال حفر حوض أو صهريج لتجميع المياه الجارية في السفوح الجبلية وغالبا ما تكون. هذه الصهاريج نصف مغمورة وتوجه مياه الأمطار قصد التجميع في الحوض، الذي يكون غالبا مغطى بالحجارة والأخشاب والجير، تبلط أرضيته بالإسمنت حتى لا تتسرب منه المياه إلى جوف الأرض، وتكون له فتحتان واحدة تدخل منها المياه، وأخرى أصغر منها تستعمل لإخراج القدر المراد حسب الحاجة. ويتم تنقيتها من الأوحال وترميم جدرانها كل سنة خلال فصل الصيف، وفي أغلب الحالات تكون المطفية في ملكية الأسرة الواحدة ولا يتم تشاركها إلا نادرا، ولذلك كان أمر صيانتها خاصا بالأسرة.

وقد كانت المطفية ابتكارا عبقريا لمواجهة ندرة الماء وقلة التساقطات، وكذلك تفاديا لتبخر الماء نتيجة الحرارة المرتفعة وقد عرفت هذه التقنية تراجعا كبيرا حيث عرف نظام الترحال نقصا كبيرا، بل كاد يندثر وهو ما عجّل باندثار معظم تلك المطفيات الموجودة بالمنطقة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

3- أهمية الموارد المائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة.

1.3 أنواع المنتوجات الزراعية بالمنطقة.

يضم المجال الجغرافي لمنطقة الصباب انتشار العديد من الحقول والتي تضم منتوجات زراعية عدة، والتي تتنوع حسب المناطق وحجم الموارد المائية وخصائص التربة، ويعتبر إنتاج أشجار الزيتون أهم المغروسات المنتشرة في الجماعة، وخاصة في مركز الجماعة، حيث تمتد أشجار الزيتون على مساحات مهمة جدا، كما تنتشر في عدد من دواوير الجماعة أشجار أخرى كالخوخ والتين والعنب والرمان... إلا أنه يوجه في الغالب للاستعمال الذاتي، ولا يوجه للسوق عكس أشجار الزيتون التي توجه كميات مهمة منها للبيع، خاصة في ظل الجودة الرفيعة التي تتميز بها ثمار المنطقة. وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لتحقيق تنمية مهمة للمنطقة، فأغلبية الساكنة توجه إنتاجها الفلاحي من الزيتون للسوق بشكل عشوائي، أو تتولى استخراج الزيت منه وبيعها بكيفية عشوائية كذلك، كما تتميز المنطقة بوجود حقول مخصصة لزراعة الحبوب كالقمح، والشعير، والذرة، وحقول أخرى لإنتاج أعلاف الماشية كالفصة والخرطال.

كما تنتشر في الجماعة عدد من المنتوجات الزراعية الموسمية كالفول، والبصل، والبطاطس، الجزر، ولكن نسبة توجيهها للسوق يبقى ضعيفا على الإجمال، لعدة أسباب خاصة منها: بعد بعض الدواوير عن مدينة جرسيف، وقلة وسائل النقل، وضعف الإنتاج.

وأغلب المنتوجات الزراعية تنتشر في المجال السقوي وخاصة الدواوير التي يستوطن سكانها وادي ملوية، ووادي مزغمة فقط على تباين من دوار إلى آخر حسب المساحة الصالحة للزراعة ونسبة المياه وغيرها.

أما بالنسبة للسكان الذين يقطنون بجماعة الصباب فيكتفون بأشجار الزيتون حصرا، وذلك لقلة الموارد المائية وندرتها (مياه العين فقط)، كذا قلة المناطق الصالحة للزراعة بالمنطقة، وزيادة نسب الهجرة نحو المناطق الحضرية سنة بعد أخرى، وقلة الإمكانيات المادية واللوجستيكية.

2.3 إنتاج الملح:

مما يمكن ذكره في هذا المقام ما يتميز به دوار الخرجية من إنتاج مادة الملح، حيث تنتشر حقول إنتاج الملح على نطاق واسع، بالإضافة إلى الملح الحجري الذي يستخرج من منطقة صخرية (أدرار نتيسنت) جبل الملح، إلا أن هذا القطاع ما زال لم يهيكل إلا في حدود ضعيفة جدا، وربما هيكلته وتنظيمه بالشكل المطلوب يمكن أن يساهم في المستوى الاقتصادي لهذا الدوار، وللجماعة بشكل عام، وإن كان إنتاج هذه المادة يستهلك الكثير من الموارد المائية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

صورة 1: (حقول إنتاج الملح بدوار الخرجية، ودوار أزيزا جماعة الصباب، إقليم جرسيف، المغرب.)

4- سبل تطوير التنمية الفلاحية وتحقيق تنمية مستدامة بالجماعة.

تتميز جماعة الصباب بإنتاج فلاحي مهم وخاصة إنتاج الزيتون الذي يعتبر ميزة في الجماعة كما هو الأمر في مدينة جرسيف برمتها، وهو ما يعتبر فرصة سانحة يمكن الاستفادة منها في تطوير الإنتاج وتحسين المنتوج وتنميته بالجماعة مما سيساهم بلا شك في رفع مستوى التنمية بالجماعة على كل المستويات.

إن الطرق التقليدية المعتمدة في السقي مما أشرنا له سابقا، يتسبب في ضياع موارد مائية مهمة، تستوجب إيجاد حلول مناسبة لتجاوزها حيث تبقى عملية تطوير الوسائل التقنية لتدبير الموارد المائية بالجماعة مطلبا ملحا لأجل الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وتوسيع المجال الزراعي المستغل. **(بوغدة نور الهدى 2015. ص 138)**

وحسب ما نراه في واقع الجماعة وعدد من دواويرها، يمكن اعتماد مجموعة من السبل والآليات التي يمكن أن تؤهل الجماعة لإنتاج زراعي وتحقيق تنمية مستدامة:

1- العمل على تحسين البنية التحتية في مناطق الجماعة خاصة تلك المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والطرق، وتشجيع الاستثمار لدى الشباب.

2- تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة استغلال المياه والحد من هدرها، وقد أشرت إلى أن الطرق التقليدية في السقي تتسبب في ضياع الكثير من الموارد المائية.

3- توسيع المجال الفلاحي المستغل عن طريق استصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية الضرورية، والحرص على الاستفادة من المياه الموسمية كمياه الأمطار والثلوج...

4- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها.

5- توفير متطلبات التطوير والتحديث للنظم والتسويق الزراعي، والخدمات المساندة في الحصاد والفرز والتنظيف، والدعم اللازم لذلك، وتكثيف البرامج الإرشادية للفلاحين.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

خاتمة:

تعبر الموارد المائية في أي منطقة عن وجود ثقافة مائية وزراعية عريقة بها، بالإضافة لكونها سببا في استقرار الساكنة منذ فترات زمنية بعيدة، فالتنظيمات والتقنيات والأعراف التي أنشأتها القبيلة والساكنة المحلية ساهمت ولفترات طويلة في الحفاظ على الموارد المائية من الضياع، كما نظمت عملية توزيع الحقوق المائية، وصيانة المنشآت المائية وحل الخلافات بين عموم المشتركين فيها، وساهمت في خلق مجالي تنموي للسكان، إلا أن التنمية العصرية والمواكبة الحقيقية لتطور الاقتصاد والتغيرات المناخية تستوجب من الساكنة المحلية والدولة التفكير في تطوير تقنيات تدبير الموارد المائية بالجماعة وزيادة المجال الزراعي وخاصة إنتاج الزيتون، بما يحقق تنمية شاملة لسكان المنطقة.

المصادروالمراجع.

1- ابن منظور 1992، لسان العرب" لابن منظور دار صادر بيروت لبنان مجلد 2 الطبعة الثانية.

2- أحمد إد لفقيه، 2002، نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في القانون المغربي شرعا وعرفا وتشريعا"، منشورات كلية الشريعة القانون بأكادير جامعة القرويين مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء. الطبعة الأولى،

3- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط دار الفكر ط د ت.

4- بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق الزراعية المستدامة والأمن الغذائي " - حالة الجزائر- رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف - 1- موسم 2014\ 2015م.

5- جماعة الصباب على موقع الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%A8

6- حسين حنفي، 1998 التراث العربي الإسلامي دراسة تاريخية مقارنة" ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د ت الجزائر.

7- دنيا نصير طارق وشذى فالح حسين، 2017، الاستثمار المستدام في مباني التراث العمراني (دراسي تحليلية لنماذج عربية) مجلة الهندسة جامعة أوروك مجلد 23 العدد الثاني، ص 42.

8- صحيفة عكاظ." 27 أكتوبر 2004م، العدد 13941.

9- عبد الرزاق وورقية، 2012 أثر الفقه الإسلامي في التهيئة العمرانية للمدن العريقة. https://www.alukah.net/publications_competitions/0/39896/#ixzz6Hq7K3sm3

10- عبد الناصر الزهراني، 2012، إدارة التراث العمراني د الجمعية السعودية للدراسات الأثرية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

11- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (816هـ 1413م)، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي ط دار الفضيلة القاهرة مصر ط 2004م.

12- فينيك عبد الواحد2018، التراث المائي والتدبير العقلاني للموارد المائية رهان التنمية بدير أطلس بني ملال" مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين العدد 07.

13- محمد عابد الجابري، 1991، التراث والحداثة دراسات ومناقشات" ط: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى.

14- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة يونسكو، 2016، إدارة التراث الثقافي العالمي، ص 12.

15- مونوغرافيا جماعة الصباب. https://guercifcity.net/6728.html

16- ميشيل كوت، 2019، التراث الثقافي للماء في الشرق الأوسط والمغرب العربي" دراسة مواضعية المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي برعاية اليونيسكو، طبعة المجلس الدولي للآثار والمواقع.

17- نايلة أبي نادر، 2008، التراث والمنهج بين أركون والجابري" ط الشركة العامة للأبحاث والنشر بيروت لبنان ص 55.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

أثر المخالفات التخطيطية على الشارع العام في السودان

دراسة جغرافية مدينة كوستي، ولاية النيل الأبيض خلال الفترة (2000 – 2013)

The impact of planning violations on the public street in Sudan

Geographical study of the city of Kosti, the White Nile State during the period (2000-2013)

د.نجوى محي الدين محمد علي السنجاوي، أستاذ الجغرافية المساعد، كلية التربية، كلية هندسة العمارة، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان

ملخص:

هدف البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور المخالفات التخطيطية من حيث أنواعها و أماكن انتشارها وآثارها السالبة، وابتكار طريقة لمعالجة هذه التشوهات لتكون مرجعاً تحذو حذوه كل الإدارات المختصة، والحد من الممارسات ذات الأثر المخل، وتكمن مشكلة البحث إلى أن هنالك العديد من الاختلالات تعترض عمليات التخطيط و تشوه معطياته و تتلخص في الآتي: ندرة للكوادر الفنية المدربة تدريباً تقنياً في مجال الرقابة على المباني، ضعف الوعي العام بالشارع العام و التعدي عليه، ومنهجية العمل المتبعة التاريخية الوصفية الأيكولوجيا السياسية والأدوات المستخدمة العمل الميداني التصويري الوثائقي، والاستنتاجات الرئيسية المتوصل إليها، اتضح من البحث أن المخالفات التخطيطية لها أثر على النواحي الجمالية والمظهرية والفنية، التشوهات لها أثر على النواحي الصحية والخدمية الاجتماعية والأثرية والتاريخية والأخلاقية، وأوصى البحث بإنشاء جهاز لحماية الأراضي وإزالة المخالفات والتعدي على الشارع العام عبر لجان المحليات ويعمل تحت إشراف وزير البنى التحتية والتنمية العمرانية.

الكلمات المفتاحية: المخالفات التخطيطية؛ التشوهات؛ الشارع العام؛ دراسة جغرافية؛ حماية الأراضي

Abstract:

The goal of the research is to know to find out the reasons that led to the emergence of planning violations in terms of their types, places of spread and negative effects, and to administer a way to address these distortions to be a reference that follows all the competent departments, and to reduce practices with a violent effect, and the search problem is that there are many Violations face

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

planning and distorting its data and are summarized in the following: a scarcity of technical cadres trained in the field of building control, weak public awareness of the public street and infringement, and the methodology of the historical, descriptive political ecological and tools used the documentary pictorial work, and the main conclusions connected To her, it became clear from the research that planning violations have an impact on the aesthetic, appearance and artistic aspects, the distortions have an impact on the health, social, archaeological, historical and moral aspects, and he recommended the research to establish a land protection device, remove violations and infringe on the public street through local committees and works under the supervision of the Minister of Infrastructure and Urban development.

Key words: planning violations; Disadvantages; Main Street; Geographical study; Land protection

مقدمة

دراسة المخالفات التي تأتي متوافقة مع دواعي سياسية وخدمية ورؤية اقتصادية تحتاج لقراءة متأنية في كيفية الاستفادة من المخالفات لتخدم تلك المحاور (السياسية – الخدمية – الاقتصادية) ، وبالضرورة لابد من تحديد (الرضا) كمؤثر قياسي و اختفاء المخالفات و التعديات كظاهرة حضارية، وكما أن هنالك جهود كثيرة بُذلت للمعالجة و الترقية حيث أن التشوهات الناتجة عن سوء الأوضاع التخطيطية الناتجة عن التداخل في الصلاحيات و الاختصاصات بين الجهات ذات الصلة، والتي تؤدي إلى تأخير الإجراءات و هي من أكبر المشاكل خاصة في المدن الكبرى و التي تنتج عن الأوضاع الإدارية بمختلف أشكالها الطبيعية و الاقتصادية والاجتماعية، ونشأت ظاهرة داخل هذه المدينة أو في أطرافها مما يسمى بالسكن العشوائي أو الاضطراري (غير القانوني)، و سببت مشاكل كثيرة في التعدي على الأراضي وضغطت على الخدمات وأصبحت وكراً وملجأ للفارين من العدالة و غيرهم.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

1 – الاطار العام

نظراً لندرة الكوادر الفنية المدربة تدريباً نقنياً في مجال الرقابة على المباني، وضعف الوعي العام بالشارع العام والتعدي عليه، وغياب المخططات العمرانية الموجهة للنموالعمراني على مختلف مستوياتها، جاء هذا البحث ليلقي الضوء على هذه الإشكالية ويضع بعض الحلول للمعالجة.

1 – 1 مشكلة البحث:

ترجع مشكلة البحث إلى انتشار الظواهر السالبة والمخالفات التخطيطية المخلة التي تؤدي إلى تشوهات واضحة وفاضحة تؤثر على جماليات المدن، والتعدي على الشارع العام والميادين وتشوه عمليات تخطيط المدن بشكل ملفت للنظر ويعرض المدن للكوارث والفيضانات والزلازل، ويعود مرد ذلك إلى الآتي: ندرة الكوادر الفنية المدربة تدريباً نقنياً في مجال الرقابة على المباني، وضعف الوعي العام بالشارع العام و التعدي عليه، وغياب المخططات العمرانية الموجهة للنموالعمراني على مختلف مستوياتها.

1 – 2- أهمية البحث:

تشير أهمية البحث إلى المساهمات التي يقدمها للمعرفة الإنسانية أو الفرد أو المجتمع ، واستنباط طريقة جديدة في معالجة المخالفات الخاصة بالمواقع السكنية و التجارية و الحكومية.

1 -3 - أهداف البحث:

تسعى الدرسة لتحقيق جملة من الأهداف لآتية:

1- التعرف على الأسباب التي أدت إلى ظهور التشوهات التخطيطية من حيث أنواعها و أماكن انتشارها وآثارها السالبة.
2- إبتدار طريقة لمعالجة هذه التشوهات لتكون مرجعاً تحذو حذوه كل الإدارات المختصة.
3- الحد من الممارسات ذات الأثر المخل بالعمليات التخطيطية.
4- توحيد المفاهيم التخطيطية ووضع بعض المعايير و المواصفات الهندسية.
5- عمل خريطة موجهة لمدن ولاية النيل الأبيض.
6- ترقية البيئة العمرانية.
7- ترقية الجانب الثقافي والتغير الاجتماعي بالإرشاد بضرورة احترام الشارع العام وعدم التعدي عليه.

كما ان هنالك أهداف فرعية تتمثل في الأتي:

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

1- حماية الأراضي الحكومية وذلك بمحاربة التفلتات العشوائية و الاعتداء على الأراضي الحكومية ومكافحة بيع الأراضي الحكومية.

2- ضبط ومراقبة استخدامات الأراضي.

3- إزالة كافة المخالفات في الطريق العام مع توعية المواطنين لمعرفة القوانين والمخالفات بين شرائح المجتمع الحضري.

1 – 4 - مناهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج لتحقيق أهدافها وهي:

1. المنهج التاريخي: ويستخدم لتتبع التشوهات التخطيطية الحادثة ومدى التغيرات والتشوهات التي ظهرت على مر السنوات الماضية.
2. المنهج الوصفي: استخدم لوصف الظاهرات الحادثة بفعل الإنسان وربطها بالواقع وإظهار تأثيرها على الشارع العام، وما تحدثه من حجب للرؤية ومن ثم تتسبب في حدوث حوادث مرورية.
3. منهج الايكولوجيا السياسية: استخدم لدراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة التخطيطية واستخدم لتوضيح أثر القرار السياسي على المخالفات بالطريق العام.

1 – 5 - حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: تشمل الفترة من عام 2000م – 2013م وهي الفترة التي حدث فيها الخلل التخطيطي في الشارع العام.

2- الحدود المكانية: تتمثل في كوستي التي تقع بين خطي طول (39 :31) و (32:45) ودائرتي العرض (12°5) و (40 :13°5).

1 -6 - أسباب اختيار الموضوع:

1- تداخل الوظائف و الصلاحيات واختلال النظام الرقابي مما أسفر عن تغيير في النمط العمراني.

2- تمدد المدن في كل الاتجاهات دون تحديد لشكل النمو.

3- وتطورات المخالفات حتى كانت تستحوذ على كل النطاقات الإدارية للمدن وظهرت التشوهات في المناطق الطرفية البعيدة عن الرقابة وعن مراكز المدن.

1 -7 - الإطار النظري:

التخطيط العمراني هو علم ذو فن و إطراء ، ولكن تحدث أحياناً تحولات و تغييرات تخطيطية تسير بالتخطيط نحو منعطف خطير يؤدي إلى الإخلال بالمظهر العام في شتى المناحي التخطيطية ، لذا هدفت الدراسة إلى طرح وتناول مشكلة التشوهات التخطبطة بالشارع العام ودراستها لإيجاد حلول لمعالجتها، وتنبع أهمية الموضوع من أن

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

للتخطيط العمراني دور في السلامة العامة و المرور بهذه المنعطفات والتشوهات بالطريق العام تؤدي إلى حجب الرؤية ثم تؤدي إلى حوادث مرورية، وقد خلصت الدراسة للعديد من التوصيات مثل إنشاء جهاز للرقابة وحماية الأراضي وإزالة المخالفات، كما تم تقديم مقترحات للدراسة يعمل بها مستقبلاً، ويُعنى هذا البحث بدراسة المخالفات التخطيطية الناتجة من سوء الأوضاع التخطيطية والإهمال المتمثل في عدم الرقابة على الأبنية و الحدائق و المخازن و الزرائب و دورات المياه خارج أسوار المنازل، و في الإضافات للدكاكين بتقفيل الفرندات وإضافتها للدكاكين في المراكز التجارية في مراكز المدن وإيجاد الحلول لمعالجتها، وتشير أهمية البحث إلى ما ترمي إلى تحقيقه الدراسة أو المساهمات التي تقدمها للمعرفة الإنسانية أو الفرد أو المجتمع ، واستنباط طريقة جديدة في معالجة التشوهات الخاصة بالمواقع السكنية و التجارية و الحكومية، ويفيد في معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور التشوهات التخطيطية من حيث أنواعها و أماكن انتشارها وآثارها السالبة، وكيفية إيجاد آلية لمعالجة هذه التشوهات لتكون مرجعاً تحذو حذوه كل الإدارات المختصة، ولحماية الأراضي وإزالت المخالفات و الحضور و القراءة الميدانية لتزايد الظواهر السالبة والتشوه البصري من خلال رصد التقارير، ترتبت عيه المزيد من المسئوليات والالتزامات لاستئصال التشوهات، مما يحتاج لبذل مزيد من الجهود و المشاركة المجتمعية ووسائل الإعلام المختلفة.

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا بين دائرتي 4 و22 شمال خط الاستواء، وخطي الطول 22 و 28 ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر إلى حوالى 670 كلم، وتحده دولتان عربيتان وخمس دول أفريقية، وتبلغ مساحته 700000 ميل مربع، وهو ثالث أكبر بلد في أفريقيا بعد الجزائر والكنغو الديمقراطية، والثالث في العالم العربي بعد الجزائر والملكة العربية السعودية، والسادس عشر على نطاق العالم كان الأكبر مساحةً في العالم العربي وأفريقيا قبل انفصال الجنوب في عام 2011 ، العاشر عالمياً بمساحة قدرها 2.5 مليون كيلو متر مربع تقريباً.

التضاريس: أراضي السودان بشكل عام عبارة عن سهل رسوبي منبسط، ينحدر قليلاً من الشرق والغرب نحو الوسط، وينحدر السهل بأكمله من الجنوب نحو الشمال، تتخلله مرتفعات تغطي أقل من نسبة 5 % من مساحته الاجمالية، وتتنوع تضاريس أرضه كالأتي: سهول غرينية في الوسط كسهول الجزيرة، وصحاريمثل صحراء بيوضة وصحراء النوبة وصحراء العتمور، وشبه صحاري في الشمال، السافنا الرطبة(الغنية بالحشائش) والجافة في الوسط والجنوب الأوسط والجنوب الشرقي، سلسلة تلال التوائية في الشرق والشمال الشرقي مثل تلال البحر الأحمر، وجبال النوبة في كردفان، وجبال الأنقسنا في ولاية النيل الأزرق، تلال منعزلة في مناطق متفرقة في الوسط مثل تلال القضارف في الشرق، وجبل الداير في شمال كردفان غرباً، وجبال بركانية منعزلة في أقصى الغرب والشرق كجبل مرة في دارفور وجبال التاكا وجبل توتوتيل في ولاية كسلا وجبل الميدوب في الركنالشمالي الغربي، بالإضافة إلى شريط ساحلي على البحر الأحمر، وتشق أراضي السودان أنهار ووديان وخيران وروافد مائية عديدة

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

موسمية ودائمة أبرزها نهر النيل الذي يشكل أهم ظاهرة جيمورفولوجية في السودان إذ يمتد إلى حوالى 1700 كيلو متر من الجنوب إلى الشمال، كما يغطي حوض النيل وروافده في السودان حوالى 2.5 مليون هكتار، وتشمل روافد النيل الأتي: النيل الأبيض – النيل الأزرق – عطبرة – ستيت – الدندر – بحر سلام – الرهد وأودية موسمية – نهر القاش – خور طوكر – خور أبوحبل، وأخرى جافة كوادي هور – وادي الملك، إلى جانب عدد من البرك والمستنقعاتوالخيران الموسمية التي تفيض بالمياه في فصل الخريف في الصيف، وبعض الجزر المرجانية والرؤوس على ساحل البحر الأحمر وبحيرات صناعية والشلالات والسدود والخزانات والشعب المرجانية.(**عمران، 2012، ص:69**)

جغر افية ولاية النيل الأبيض:

تعتبر ولاية النيل الأبيض من إحدى ولايات الوسط، وهي ملتقى طرق بين الجنوب والشمال والغرب والشرق والوسط، تقدر مساحتها بحوالى 40 الف كيلو متر مربع، أي ما يعادل 9.5 مليون هكتار، وتقع بين خطي طول 33، 31 – 15، 33، وتحتل وسط السودان، وتتميز بفصلين رئيسين هما الشتاء البارد الجاف وفصل الصيف الممطر الرطب، ويختلف طول فترة الشتاء في الشمال عنه في الجنوب، وأما فصل الصيف فهو فصل الأمطار بسبب الرياح الجنوبية الغربية المشبعة بالرطوبة والمصحوبة بالسحب الممطرة، والأجزاء الشمالية تتصف بصيف حار جداً تهب عليه العواصف الترابية قبل الخريف، أما الأجزاء الجنوبية من الولاية تمتاز بصيف ممطر يدوم من ابريل حتى أكتوبر وتزداد شدة الأمطار إلى أكثر من 600 ملم في العام في جنوب الولاية.(عمران، 2012، ص:107)

المناخ: حار جاف صيفاً دافي ممطر شتاء وصيفاً.

1 – 8 - الدراسات السابقة:

دراسة الفرا، (2010)، بعنوان استراتيجيات تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم استراتجيات تخطيط عمراني مستدام في البيئات العمرانية المختلفة للتعرف على الاستراتيجيات والمعايير الخاصة بواقع قطاع غزة، وقد تطرقت الدراسة إلى الواقع التخطيطي في قطاع غزة، وأهمية تطبيق مفهوم الاستدامة، كما تطرقت كيفية تخطيط الأنواع المختلفة من المناطق الحضرية بطريقة مستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد سكاني هائل وتفاقم المشكلات البئية المصاحبة له ، والاستنزاف المتزايد للموارد، والكثافة السكانية المرتفعة في ظل محدودية الأراضي.

دراسة صالح، (2009)، بعنوان اتجاهات التطر العمراني في مدينة طوباس دراسة مورفولوجية المدينة، هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل الوضع القائم في طوباس من ناحية مورفولوجية وتحديد اتجاهات وخصائص التطور

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

العمراني في منطقة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج أن طوباس مدينة ريفية ولا تزال تخطو خطواتها الأولي لتكون مركزاً حضرياً، وكذلك عدم وجود شبكة صرف صحي للمياه العادمة للمدينة، لما في ذلك من أثار سلبية على الصحة العامة والبيئة، وعدم وجود ساحات مخصصة للترفيه والتنزه، وعدم وجود أشجار على الطرقات.

دراسة رياض، (2008)، بعنوان النمو العمراني العشوائي في مدينة المنصورة(المشاكل واتجاهات الحلول)، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل ظاهرة النمو العمراني في مدينة المنصورة في محاولة لإيجاد بعض الحلول لهذه المشاكل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة في جمع البيانات والمعلومات، واسفرت الدراسة عن أهم النتائج وجود عدد كبير من مناطق النمو العمراني العشوائي في المدينة واستمرارها في النمو إلى أن وصلت نسبتها 8% من إجمالي المدينة لغياب التشريعات والقوانين الرادعة والحازمة، وبالتالي استمرار تآكل الأراضي الزراعية نتيجة لاستمرار الزحف العمراني العشوائي غير القانوني في مناطق النمو العمراني العشوائي وهو في حقيقته إسكان شعبي تقوم به طائفة كبيرة من الشعب لحل مشاكل أساسية، وتوفير تصميمات ونظم بناء ملائمة لها، وتوفير أراضي للبناء عليها.

دراسة عبدالقادر، (2005)، بعنوان اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور للقرى الواقعة شمال محافظة نابلس، هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع القائم في المنطقة على الصعيد العمراني والاداري والاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي والخدماتي، وذلك لإعداد سياسة تخطيط وتنظيم عمراني، من أجل النهوض بالتجمعات السكانية في المنطقة، وتركزت الدراسة في العلاقة التفاعلية المتبادلة بين التجمعات السكانية ومراكز الخدمات المقترحة، وكذلك تحديد أهم الاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة، وأهم نتائج الدراسة أن هذه المنطقة تفتقر إلى التخطيط حيث أنه لا توجد خطة شاملة تندرج تحتها أعمال التطوير والمشاريع التي تتم في المنطقة وتحتاج إلى إعادة تأهيل.

دراسة عارف(2004): بعنوان واقع واتجاهات التطور العمراني لبلدة سيلة الحارثية(محافظة جنين) الهدف من الدراسة وضع تصور لتطوير البلدة وذلك بتوسيع الخارطة الهيكلية وتنظيم البناء من حيث المساحة المخصصة للوحدات السكنية، والفراغات الميادين والساحات الفارغة والمناطق الخضراء وخطوط الطرق والكباري والمعابر والجسور بالاضافة إلى تطوير وتوسيع المرافق والخدمات العامة، كما أهتمت الدراسة بالخصائص الجغرافية والاقتصادية والعمرانية للبلدة مع تحديد وحصر المشاكل التي تواجه عملية التخطيط والتنظيم العمراني ، والتعرف على الامكانيات المتاحة، ووضع الحلول والمقترحات لتحديد اتجاهات التطور المستقبلي للبلدة، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج تتمثل في ضيق المخطط الهيكلي للبلدة، والحاجة الماسة لتوسعته لكي يكون بالإمكان القيام بأعمال التخطيط والتطوير دون قيود بفرضها ضيق المساحة، وعدم ملاءمة المكان، وكذلك يشكل غياب القانون عقبة حقيقية أمام أي عملية تطوير وتخطيط حتى لوتوفرت كل الامكانيات المادية والكوادر والكفاءات،

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

كما تفتقر البلدة للكثر من خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية، كما أن القرية تتمتع بالعديد من نقاط القوة والفرص والمقومات اذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل وبالتالي تحل كل المشاكل ويتم تجاوز كل العقبات التي تحول دون ذلك.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

نظراً لعدم وجود دراسات سودانية تبحث في هذا الموضوع لذلك اختار الباحث عدد من الدراسات النظيرة التي تبحث في التخطيط العمراني من عدة جوانب أجنبية ولكنها تشابه لحد كبير الدراسة الحالية ولكن تختلف معها من حيث المكان والسلوك البشري والتصرف في الأراضي بطريقة غير قانونية وتجاوزات ومخالفات والتعديات على الشارع، ولذلك نجد عدم توافق بين أهداف الدراسة ونتائجها ونتائج وأهداف الدراسات السابقة، إلاّ أنها هناك ثمة شبه كبيرة حيث أثبتت الدراسات السابقة والدراسة الحالية أهمية التخطيط العمراني على مختلف الأصعدة والأمكنة والمستويات، وإبراز الوجه الحضري للتخطيط العمراني، وحمايته بالقوانين والتشريعات الحاسمة والرادعة.

2 – منهجية العمل:

منهج الايكولوجيا السياسية: استخدم لدراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة التخطيطية واستخدم لتوضيح أثر القرار السياسي على المخالفات بالطريق العام.

3 – الإطار الميداني:

3 -1 - أنواع المخالفات بالشارع العام:

1. الحفر، البناء ، الرصف ، الهدم ، سياجات ومد أسلاك وأنابيب.
2. وضع أرفف وحاملات بضائع ومولدات ومظلات عرض السلع أو المواد في الطريق العام.
3. وضع المنقولات خراج المحال أو المصانع أو المخازن أو المنازل لأقصر مدة تلزم للشحن أو التفريغ بشرط عدم تعطيل حركة المارة.
4. أعمال الورش الميكانيكية وصيانة المركبات في الطريق العام.
5. إتلاف أثاثات الطريق وتشمل الانترلوك والكرفستون وأعمدة الإنارة وإشارات المرور والمصارف والتشجير وعلامات الطريق.
6. نقل المواد الصلبة بالمركبات دون حمايتها وتغطيتها بغطاء محكم لمنع التناثر أو السقوط.
7. ترك مخلفات المباني أو وضع مواد البناء أو معداته على الطريق العام.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

8. إزالة تراب مصارف المياه أو الجسور الواقية أو عمل عبارات فائقة تعيق تصريف المياد.
9. إتلاف الطريق بسكب المياه أو المواد السائلة أو المنظفات بمختلف أنواعها. (**مخالفات الطرق، 2013، ص:3**)

3 – 2 - أنواع المخالفات:

1- مخالفات بالأحياء السكنية.
2- مخالفات بالمناطق التجارية (الأسواق).
3- مخالفات بالمواقع الحكومية.
4- مخالفات بالمناطق الصناعية.

كل نوع من هذه الأنواع والتشوهات الناتجة بها على الشارع أو الطريق العام تؤثر عليه وتخلق صور غير جمالية، كما تؤثر على حؤكة المرور العام (حجب الرؤية).

المخالفات التي تحدث بسبب إنشاء المباني السكنية:

- التدابير اللازمة لتأمين دخول وخروج المعدات والآلات من وإلى الموقع.
- يجب على المقاول أو المالك المرخص له بالبناء عمل سياج واقي للمباني تحت التشييد في المناطق ذات الكثافة السكانية والمرورية وفقاً للاشتراطات الفنية.
- عدم جوار شغل الطريق العام، ولا يجوز لسلطات المياه والكهرباء والمجاري والهاتف أو اي خدمات أخرى مثل الكافتيريات مد خدماته على الطريق العام. (**مخالفات الطرق، 2013، ص:3**)

صورة رقم (1) كافتيريا على الشارع العام، المصدر: العمل الميداني، 2017م

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- لا يجوز عمل توصيل مباني أو آبار أو أحواض تحلل أو مراحيض خارج حدود القطعة السكنية إلا بتصدسق من السلطة المحلية.
- لا يجوز شغل الطريق العام بأي مواد أو معدات أو فضلات مثل المواد المحلية (رمل، خرصانة، تراب، ردميات، ....الخ).
- لا يجوز زرع مساحات أو وضع حواجز أما مبنى أو منشأة في الطريق العام والالتزام بخط التشجير حسب النماذج المعتمدة من السلطات المختصة بوزارة التخطيط في الطرق الرئيسية.
- عمل حواجز ودرج سلام أو تركيبات أو مباني أو أي أجهزة تكييف بمستوى لا يقل عن 2.5 متر من منسوب أرضيات الطريق العام، ولا يجوز وضع محولات كهرباء أو مولدات في الطريق العام مثل النفايات والتي تتمثل في موجهات حفظ النفايات.

صورة رقم (2) التشجير، المصدر: العمل الميداني ، 2017م

- عدم حفظ الناتج اليومي للقمامة.
- التأكد من وضع القمامة في مستودعاتها.
- جمع القمامة داخل حدود المناطق السكنية.
- نقل القمامة إلى مكان نقلها الذي تحدده السلطة المحلية (مكب – مردم).
- وضع امواد السائلة أو البرازية أو الحارقة في أي مستودع أعدته المحلية لحفظ الأوساخ تكلفت بنقل محتوياته.
- عدم رمي القمامة في الطريق العام.
- بعثرة محتويات مستودع عمومي للقمامة أعدته السلطة المختصة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

3 –3 أنواع التعديات:

أ- **لحماية الأراضي الحكومية:** وذلك بإزالة السكن العشوائي ومراقبة ومنع التمدد في نقاط الارتكاز لحماية الأراضي المستهدفة.

ب- **التعديات الفردية:** التعديات داخل المخطط (زراعي، سكني، أو صناعة مجالات فردية، قضائية، تنفيذ الالتزامات مع الإدارتت الأخرى في الجهاز والاستخدامات ، المخالفات). (مخالفات الطرق، 2013، ص: 13)

التدابير والاحتياطات اللازمة لسلامة المباني المجاورة والمارة بالشارع العام:

- يجب أن يتخذ المالك المرخص له بالبناء كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لسلامة المباني المجاورة عند التجهيز للبناء ومباشرة التنفيذ ودخول وخروج المعدات و الآلات بالمواقع، وعند حفر أحواض التحليل و الترسيب و الآبار (السايفون) وذلك وفقاً لتوجيهات سلطات المباني.
- لسلطات المباني الحق في إلزام أصحاب المباني في المواقع ذات الكثافة المرورية العالية بعمل سياج واقي للمارة وإيقاف البناء إذا لم تنفيذ السياج.
- لا يجوز وضع مواد البناء خارج القطعة بحيث يؤثر وجودها على الطريق العام أو مباني الجار، ويحمل المالك المرخص بالبناء كافة الأضرار عن تلك المخالفات.
- على المالك المرخص بالبناء اتخاذ كافة الاحتياطات و التدابير اللازمة عن تشييد الحمامات والمراحيض (ويجب تشييدها داخل المنازل وليست خارج أسوارها)، وكافة أنواع المباني وأحواض التحليل والترسيب وحجرات التفتيش و الآبار حتى لا تؤثر على مبانيه أو مباني الجار، وفي حالة عدم التزامه بهذا الإجراء يتحمل التبعات و الأضرار الناتجة عن تنفيذ تلك المباني.
- لا يتم تشييد مباني الحمامات والمراحيض والمطابخ وأحواض التحليل والترسيب وحجرات التفتيش والآبار على بعد أقل من مترين في حدود الجار، ويتحمل مالك البناء كافة الالتزامت القانونية تجاه الأضرار الناتجة عن تنفيذ تلك المباني.
- يجوز لسلطات المباني إيقاف أي مباني يتوقع حدوث أضرار للغير منها إذا لم يتخذ الحد المعقول لوسائل وإجراءات الجمالية منها.
- لا يجوز للمالك السماح بسكن العمال أو غيرهم داخل موقع البناء أو أي مباني في حدود العمل عدا العمال القادمين لحراسة المباني والمعدات وذلك بعد الحصول على إذن من سلطات المباني. (**قانون تنظيم المباني، 2009، ص:7**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

3 -4 - ترقية البيئة العمرانية:

- إزالة كل المخالفات التي في حرم الطريق العام والتي تشكل مخالفة بموجب قانون حماية الأراضي واللوائح.
- إزالة الأنقاض المجهولة.
- المخالفات التي يصعب إزالتها لظروف عامة (مولدات، محولات كهرباء، السياجات حول المواقع تحت التشييد، الحفريات لتوصيل خطوط الخدمات).
- التعديات داخل المخطط وذلك بالمساهمة في خلق بيئة تخطيطية صالحة بتنفيذ مخططات بخرط مصدقة وفتح مسارات الطرق داخل المخطط. (قانون **التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي، 1994**)

3 -5 - التشوهات التجارية:

ظهرت مخالفات أمام المحلات التجارية خاصة في مركز المدن بالأسواق والمحلات التجارية بالأحياء السكنية خاصة في الواجهات بالأحياء السكنية المرفعة إلى أسواق. حيث يتم قفل الفرندات بالأسواق وتضاف لمساحة الدكان علماً بأن الفرندة عبور للجمهور، وهذه الإضافات قد تكون بالمواد الثابتة أو بالمواد غير الثابتة أنظر صورة رقم (3).

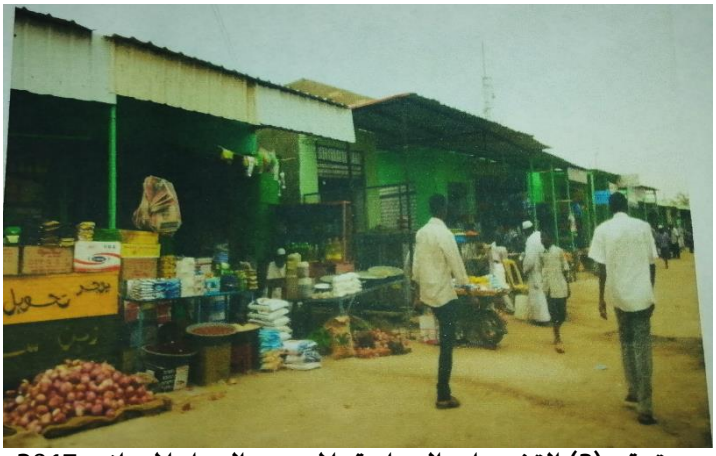

صورة رقم (3) التشوهات التجارية، المصدر: العمل الميداني، 2017م

3 – 6 - الشروط والمواصفات الخاصة بالمباني في المناطق التجارية:

(1) يلزم إتباع الأنظمة التخطيطية التي تحددها السلطات المختصة فيما يخص نسب البناء في المناطق المختلفة بالمدينة لمعايير الكثافة العمرانية.

(2) في مستوى الطابق الأرضي يجوز استغلال كل مساحة الأرض بدون الإخلال بالآتي:

- شروط فرندات الأسواق التي تحددها السلطات المختصة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- متطلبات خطوط المجاري والصرف الصحي وإمداد الماء داخل المبنى والتي لا يجوز عملها خارج القطعة.
- عدم التعدي على حدود الجار في باطن الأرض وظاهرها. (**قانون تنظيم المباني، 2009، ص:16**)

3 – 7 - شروط عامة:

يجب أن تتوفر في كل مبنى تجاري حسب الحال الذي تقرره سلطات المباني أو السلطات الأخرى المختصة ما يلي:

1- فرندات إذا كانت في التخطيط العام.
2- غرفة للحارس ملحق بها دورة مياه.
3- دورات مياه للتجار إذا زاد المبنى عن طابق واحد.
4- غرفة للكهرباء حسب مواصفات الجهات المختصة متى ما طلب ذلك.
5- مكان لتوصيلات الهاتف ووسائل الاتصالات الأخرى.
6- تجهيزات إمداد المياه حسب مواصفات اجهات المختصة.
7- تجهيزات الصرف الصحي في الأماكن التي ليست بها مجاري عمومية إذا تعذر توصيل المبنى للمجاري العمومية.
8- موقف أو مواقف للسيارات.
9- سلم رئيسي أو سلالم.
10- يجب أن يوفر مصعد كهربائي وسلم في أي مبنى يزيد ارتفاعه عن خمسة طوابق. (**قانون تنظيم المباني، 2009، ص:16**)

3 – 8 - الشروط والمواصفات بالمباني في الشوارع التجارية:

نسب البناء والارتفاعات: يسمح بتعمير الواجهة المطلة على الشارع التجاري ولا تتجاوز نسبة البناء المسافات الواردة في الشروط والارتداد عن الجار الواردة أدناه:

3 – 9 - الارتدادات:

1. تقاس الارتدادات من أبرز حافة المبنى.
2. ترتد المباني من الناحية الخلفية الموازية للشارع التجاري مما يساوي ثلث ارتفاع المبنى على أن لا يقل الارتداد عن 250سم.
3. يجوز البناء على حد الجار شريطة عدم فتح شبابيك على تلك الحدود مع عمل ارتداد من الجهة الأخرى (الجار المقابل) لا يقل عن 1.5 متر، وفي حالة وجود مدخل جانبي جهة الجار فيجب ألا يقل الارتداد عن 3 متر. (**قانون تنظيم المباني، 2009، ص :21**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

3 – 10 - الرصيف المحازي:

1. في المناطق التجارية أو أي مناطق أخرى تحددها سلطات المباني على المرخص له بالبناء بتبليط الرصيف المحازي لقطعته على الشارع وتشجيره على نفقته الخاصة وتحدده له سلطات المباني بالمواصفات المطلوبة للرصيف والتصميم وعليه التقييد بهذه المواصفات.
2. لسلطات المباني الحق في تنفيذ التبليط في حالى عدم استجابة المالك، وعلى المحكمة أن تقضي برد تكلفة التبليط مضافاً إليها أي رسوم إدارية أخرى تحددها سلطة المباني. (**المرجع السابق، 2009، ص:6**)

3 – 11 - الحفريات والتخلص من الأنقاض والفضلات:

- لا يجوز للمرخص له بالبناء أو من يمثله ترك أي فضلات في موقع البناء، وعليه التخلص من الأنقاض أو تراب الحفر أو فضلات أخرى بالشارع العام على حساب المال وعلى المحكمة أن تأمره برد القيمة مضافاً إليه أي رسوم أو أتعاب أخرى. (**قانون تنظيم المباني، 2009، ص:7**)
- لا يجوز أخذ أتربة من أي أرض أو شواطئ أو مجرى أو جسور إلا من الأماكن التي تحددها سلطات المباني.
- لا يجوز زرع مساحات أو وضع حواجز أو سياج أو زرائب أمام أي مبنى أو منشأة في الطريق العام إلا بعد الحصول على الإذن بذلك ودفع الرسوم المقررة، وتنفيذ المواصفات التي تحددها سلطات المباني على أن يجدد الإذن سنوياً و يزال الضرورة و المصلحة العامة، و يزال بواسطة سلطات المباني المخالفة لذلك.
- لا يجوز عمل حواجز أو أدراج أو سلالم أو تركيبات او مباني أو أجهزة تكييف بمستوى يقل عن ارتفاع مترين، كما لا يجوز وضع مولدات أو محولات كهرباء في الطريق العام وفرندات الأسواق إلا بعد الحصول على إذن من سلطات المباني بعد دفع الرسوم المقررة.

3 – 12 - الطريق العام:

- لا يجوز للمرخص له بالبناء أو غيره من الجهات (كهرباء – مياه – مجاري – هاتف....) شغل الطريق العام أو فوقه أو تحته إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.
- لا يجوز عمل توصيلات مجاري أو آبار أو أحواض تحليل أو مراحيض أو سلالم خارج حدود القطعة المصدقة بالبناء عليها أو من الطريق العام، ويستثنى من ذلك مشاريع الإسكان الجماعي المخصصة لهذا الغرض بعد الحصول على تصديق بذلك من سلطات المباني والسلطات المختصة الأخرى.
- لا يجوز تغيير منسوب أرضيات الطريق العام وفرندات الأسواق في المناطق التجارية عما هو مقرر من سلطات المباني.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- لا يجوز عمل لافتة إلا بعد الحصول على تصديق سلطات المباني التي تحدد الموقع وشكل اللافتة إلا بعد دفع الرسوم المقررة على أن يجدد التصديق سنوياً ويزال متى ما دعت الضرورة بواسطة سلطات المباني.

(قانون تنظيم المباني، 2009، ص:8)

4 - المخالفات الحكومية:

أصبحت المصالح الحكومية تستغل واجهاتها كدكاكين تدر عليها أموال طائلة تشيد على نظام التعاقد الإيجاري للمواطنين. وقفلت مداخل محلية كوستي على سبيل المثال وبعض الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى وأصبحت امتداداً للسوق الكبير بعرض البضائع أمام المحلات التجارية وحتى المساجد لم تسلم من هذه التشوهات ، فقد أصبحت هذه المحلات تستخدم كمورد من موارد الأوقاف (انظر الصورة رقم (4)).

صورة رقم (4): التشوهات الحكومية، المصدر: العمل الميداني، 2017م.

كما يجب على المصالح الحكومية أن تحافظ على مظاهرها كسلطة وتمنع إقامة المحلات التجارية في واجهاتها حتى لا تشوه مظهرها العام.

قد حظر القانون إقامة اي مباني أو منشئات خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة للمدن او المناطق التي ليس لها مخطط استراتيجي عام معتمد أو اتخاذ اي إجراءات في شان تقسيم هذه الأراضي، ويستثنى من هذا الحظر:

(أ) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني في إطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالزراعة.

(ب) الأراضي الزراعية الواقعة خارج أحوزة القرى و المدن التي يقام عليها مسكن خاص أو مبنى خدمي.

(فاروق، 2011، ص:439، 440)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

4 -1 - الأثار المترتبة على المخالفات على الطريق العام:

1- صور غير جمالية:

ندرك أن الشارع العام يمتد على مد البصر للناظر إليه ولكن أي بروز يشوه شكل الشارع العام بالمناظر المخالفة لقانون كإقامة الحدائق غير المنظمة وبمواد بناء محلية مشوه للمظهر العام كالسياج بالحطب و فروع الأشجار والسلك الشائك.

2 - التنسيق الحضاري:

الأعمال التي تحقق القيم الجمالية والحضارية للشكل الخارجي للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية وأسس النسيج البصري لكافة المناطق الحضرية والطابع المعماري والعمراني مع الحفاظ على مواقع وعناصر البيئة الطبيعية. **(فاروق، 2011، ص: 461)**

3 - أصول الرسومات:

نسخ الرسوم الموقع عليها من المهندس المصمم والمعتمدة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم: **(فاروق، 2011، ص:475)**

4 -2 - حد الطريق:

الخط الذي يحدد عرض الطريق عاما كان أو خاصاً .

4 -3 - خط التنظيم:

الخط المعتمد الذي يوضع لتعيين حد الطريق ويفصل بين الأملاك الخاصة وبين المنافع العامة.

4 -4 - زوائد التنظيم:

المساحة الزائدة المحصورة بين خط التنظيم وحد الملكية و الناتجة عن وجود تنظيم حدود الملكية و بها التشوهات للشارع العام.

4 -5 - محور الطريق:

مسار الخط الذي يحدد منتصف عرض الطريق.

وما يدخل ضمن التشوهات التخطيطية المناطق المتدهورة Slums ومناطق السكن الدون Sub Standard و المناطق والأحياء القديمة و المتهالكة و الموبوءة Blighted areas علماً بأن التعبير الأول يشير إلى صفة اجتماعية للسكان أكثر من اشارته لنواحي مادية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

5 - مشكلة المناطق المتدهورة:

تؤدي البطالة والتعطل إلى الازدحام والتزاحم نتيجة الفقر وحيث لا يستطيع أصحاب الدخول المحدودة الحصول على المساكن اللائقة فالحل يكمن في العشوائيات أو الكسن غير القانوني. وكسلاح للمشكلة لجأت بعض الدول لإزالة هذه المساكن في المناطق المتدهورة بإنشاء إدارة لمعالجة السكن الأضطراري. (**حسان، 2006، ص: 350**)

5 – 1 - الأثر على حركة المرور العام:

تدهور العمران وانتشرت الأحياء المختلفة وحدث نقص في الإسكان والمرافق والخدمات العام والمساحات الخضراء وزحمة الشوارع والضوضاء باستخدام البوري ودخان عادم السيارات وانتشرت الحرائق وتدهور المستوى الصحي وظهرت جرائم الأحداث والأمراض الاجتماعية وكثرت حوادث المرور والإصابات وقد أدت كل هذه المشاكل إلى الخروج إلى مدن الضواحي. (**علام، عبدالله، الزبياري، 1993، ص: 37**)

تؤثر المخالفات على الشارع العام بالمدن في حوادث المرور حيث تحجب عن السائق الرؤية وتحدث الحوادث بأن تدخل العربة داخل المبنى الذي يقع بارزاً على الشارع وتتسبب في خسائر في المبنى والأرواح. وهنالك الحوادث المرورية داخل الأحياء السكنية الناتجة عن انعدام الرؤية خاصة في الفترات المسائية مع عدم توفر الإنارة الكافية بالشوارع الرئيسية بالأحياء السكنية. تؤثر على الشكل الهندسي المنتظم للبنايات حيث المخطط التفصيلي يصيبه التشوه الذي يؤدي بالإضافات والامتدادات غير القانونية إلى إدخال خطوط الكهرباء والمياه ومصادر المياه داخل القطع السكنية، وبذلك تصبح كل هذه الخطوط داخل القطع السكنية. وتواجدها داخل القطع له أخطاره المتمثلة في انفجار مواسير المياه أو الالتماس الكهربائي خاصة في فصل الخريف او طفح المجاري بحكم وقوعها داخل المنازل يؤدي إلى تدفق المياه داخل الغرف والمرافق يؤدي إلى آثار بيئية نسبة لتوالد البعوض والناموس الناقل لمرض الملاريا المنتشر بمنطقة كوستي.

5 – 2 - قانون تنظيم المباني:

- سلطة المحليات في وضع اشتراطات بنائية.
- يحدد طابعاً خاصاً أو لوناً معيناً أو مادة خاصة بمظهر البناء بإنشائه حتى لا تتعدد الأصوات ويحدث تشوه بصري.
- يحدد مسافات للارتدادات بالبناء خلف خطوط التنظيم المعتمدة أو حدود الطريق.
- يحدد حد أدنى لمساحات قطع الأراضي التي يرخص في البناء عليها. (**علام، قشوة، 1995، ص: 2001**)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

5 -3 - تنظيم خطوط شوارع المدينة:

لائحة تنظيم خطوط شوارع المدينة هي وسيلة قانونية أساسية لتنفيذ المخطط العام ولكن يتدخل المواطن مع المحليات بتشويهها. **(المرجع السابق، ص: 220)**

5 – 4 - طرق المعالجة:

تعمل إدارة المباني على تفعيل وتنظيم المكافحة والمعالجة للتشوهات باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية حيال المخالفين والتنسيق مع جهاز الحماية بما يضمن تنفيذ قانون ولائحة تنظيم البناء بالتنسيق مع النيابات المختلفة، و يعمل جهاز الحماية الذي سيتم إنشاؤه بالتنسيق مع الأراضي و المباني لمراقبة استخدام الأراضي، ويراعى تنفيذ قرارات الشوارع بفترة سماح مناسبة بعد تسليم الإنذار وتفعيل العمل من جانب تجديد الأحكار الصناعية مع الحرص على عدم تقنين المخالفات أياً كانت وأن يكون العمل حسب القانون.

5 – 5 - التشوهات الصناعية:

بما أن التشوهات الصناعية الناتجة من سوء الإستعمال الصناعية الشديد التعقيد في توزيعه وعدم انتظام أنماطه فهو ينتشر في مناطق واسعة، و يتداخل مع الإستعمالات الأخرى وتتعدد أنواعه من صناعات ثقيلة وخفيفة و حرفية وملوثة للبيئة مثل الدباغات القشارات و مصانع المنتجات البلاستيكية، وكما تساهم هذه الصناعات في دفع عجلة التنمية وفي تغذية خزينة الدولة في شكل رسوم مُتحصلة سواء كانت ضريبية أو جمركية أو محلية، إلا أن هنالك مشاكل كثيرة وتعديات على الشارع العام في نشر الحديد الخُردة والزيوت الراجعة بالشارع و الشحوم ومُخلفات الصيانة بالإضافة إلى وقوف العربات خارج الورِش لضيق مساحتها حيث تتراوح مساحات الورَش الحرفية من 50 م^2 – 200م^2 **(الصناعة بولاية النيل الأبيض، 2001، ص:2)**

ورغم ذلك نجد بالشارع العام كميات من العربات تحت الصيانة وأكوام من الحديد الخردة يؤثر على سير المواطن وعلى حركة المرور العام.

ويجب إزالة كل هذه المخالفات من الطريق العام وإدخالها داخل الورشة الصناعية، كما أن هنالك مخالفات داخل المصانع والمخازن والورش بتغيير غرض استخدامها دون الرجوع للجهات المختصة. حيث تتحول إلى سكن أو حظائر للأبقار أو مزارع للدواجن منافية للغرض الاستثماري الذي منحته سلطات الإستثمار بترخيص لغرض محدد. "انظر صورة رقم (5).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

صورة رقم (5) التشوهات الصناعية، المصدر: العمل الميداني، 2017م.

5 – 6 - المقترحات المستقبلية:

1. تجديد أحكار المناطق السكنية، الصناعية والتجارية وذلك للأتي:

أ. مخاطبة مكتب الأراضي للإفادة عن المناطق المنتهية الأحكار بالتنسيق مع تسجيلات الأراضي.

ب. الزيارات الميدانية للمواقع.

ت. مخاطبة لجنة التخطيط الولائية للإسراع في إصدار القرارات التخطيطية للمناطق منتهية الأحكار إما يتجديدها أو بتغيير غرض استخدامها.

ث. إنذار أصحاب القرارات المنتهية الأحكار بعد صدور القرارات التخطيطية للتجديد أو تغيير الغرض.

2. دراسة الشوارع ذات المواقع التجارية للمساهمة في إصدار قرارات تخطيطية جديدة.

3. النتائج ومناقشتها: ولمعالجة التشوهات بالمناطق الصناعية تم إنشاء قسم للمتابعة بمفوضية الاستثمار، هذا القسم لابد أن يُفعل عمله بتوفير عربة وكوادر فنية مؤهلة لتؤدي مهامها بخبراتها التراكمية في مجال المتابعة.

6 – المقترحات المستقبلية:

1. تجديد أحكار المناطق السكنية، الصناعية والتجارية وذلك للاتي:

- مخاطبة مكتب الأراضي للإفادة عن المناطق المنتهية الأحكار بالتنسيق مع تسجيلات الأراضي.
- الزيارات الميدانية للمواقع.
- مخاطبة لجنة التخطيط الولائية للإسراع في إصدار القرارات التخطيطية للمناطق منتهية الأحكار إما يتجديدها أو بتغيير غرض استخدامها.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- إنذار أصحاب القرارات المنتهية الأحكار بعد صدور القرارات التخطيطية للتجديد أو تغيير الغرض.

2. دراسة الشوارع ذات المواقع التجارية للمساهمة في إصدار قرارات تخطيطية جديدة.

7 - التوصيات:

إنشاء جهاز لحماية الأراضي وإزالة المخالفات والتعدي على الأراضي الحكومية على مستوى ولاية النيل الأبيض لإنقاذ السياسات عبر لجان المحليات ويعمل تحت إشراف وزير البنى التحتية والتنمية العمرانية.

1- تنشأ بكل محلية وحدات للتنفيذ كالآتي:

أ. وحدة لحماية الأراضي الحكومية وإزالة التعديات عليها.

ب. وحدة لمنع المخالفات المدنية بشتى أشكالها تحت إشراف السيد معتمد المحلية المعنية.

ت. تتولى وحدة حماية الأراضي الحكومية توفير الشرطة والقوات اللازمة لها مع توفير قوة من شرطة حماية البيئة تعمل تحت إشراف السادة المعتمدين بالمحليات ومعاونة مدير الشرطة.

ث. تستعين وحدة منع المخالفات بالمدينة بالموظفين بالمحليات ويمكن تعيين مراقبين إضافيين بالمحلية.

2- الشراكة المجتمعية وتفعيل دور الإعام لنشررسالة للمواطنين عبر الآتي:

أ. برامج تلفزيونية خاصة بالجهاز التنفيذي.

ب. استضافات ببرامج تلفزيونية يومية ذات مشاهدة عالية.

ت. بث فقرات درامية وكوميدية تحث المواطن على عدم الإقدام على المخالفات ومعرفة طبيعة الجهاز التنفيذي.

3- تطوير قطاع المعلومات في إطار التنمية الاجتماعية والثقافية، وذلك بإنشاء شبكة إلكترونية تربط جميع الإدارات ذات الصلة واستخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية مع توفير إطلالة على الإنترنت وربط الموقع الإلكتروني (النافذة) بقاعدة بيانات.

أ. التفتيش الميداني المستمر للعقارات بالشوارع التجارية وإنذار المخالفين.

ب. فتح بلاغات بالنيابة للذين لم يستجيبوا للإنذار.,

ت. إرسال المخالفين الذين يودون توفيق أوضاعهم إلى مكاتب الأراضي، وذلك لتحصيل رسوم فرق التحسين ومن ثم تغيير السجل في حالة التحسين الكلي.

4- إصدار مخالفات للذين يتركون مخالفات المباني أو يضعون مواد البناء أو معداته على الطريق العام.

5- إزالة تراب مصارف المياه أو الجسور الواقية التي تعيق تصريف المياه.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

قائمة المراجع:

1. أحمد خالد علام، محمد إبراهيم قشوة، (1995). التخطيط العمراني وتنظيم المباني، مكتبة الانجلو المصرية، 165 شارع محمد فريد، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 201
2. أحمد خالد علام، محمد احمد عبد الله، مصطفى الزيباري، (1993)، تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، 165 شارع محمد فريد، القاهرة، الطبعة الأولى.
3. الجهاز التنفيذي لحماية الأراضي وإزالة المخالفات، يناير 2013م.
4. الصناعة بولاية النيل الأبيض (2001).، المشاكل ومقترحات الحلول، ص 2
5. جهاز حماية الأراضي وإزالة المخلفات.
6. عمران عباس يوسف، علي محمد زين، (2012) الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
7. فاروق عباس صبور، (2011)، تخطيط المدن والقرى، التوزيع: منشأة المعارف، الطبعة الثانية.
8. قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي (1994).
9. قانون التعديلات المتنوعة للقوانين الإيرادية لولاية الخرطوم لسنة 2012م.
10. قانون ولائي رقم (14) لسنة 2012م.
11. محمد مدحت جابر، (2006)، جغرافية العمران الريفي والحضري، تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، الطبعة الثانية.
12. مرسوم مؤقت قانون تنظيم المباني (2009)، ولاية النيل الأبيض.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

دور المراكز الحضرية الصاعدة في الدينامية الترابية: حالة مركز بودينار بإقليم الدريوش

(شمال شرق المغرب)

The Role of Emerging Urban Centers in Spatial Dynamics: The Case of Boudinar's Center in the Driouch Province (Northeast Morocco)

د. عبد الكريم سومع، جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب soumaa_k@yahoo.fr

ملخص:

ساهم التقسيم الترابي الذي شهده المغرب سنة 2009 في ظهور إقليم الدريوش، وترقية مجموعة من الدواوير إلى مراكز محددة منها: مركز بودينار الذي ينتمي لقبيلة "تمسمان" بالريف الشرقي، وهي من إحدى القبائل الزناتة البربرية المنحدرة من بطون "نفزة"، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الدينامية المجالية في العلاقة التي تربط المركز بمحيطه، وذلك انطلاقا من دراسة مراحل التوسع المجالي لمركز/دوار بودينار بالجماعة الترابية بودينار، ورصد الدور الذي تمارسه الأنشطة الإدارية والسوسيو_اقتصادية بالمركز على باقي المجالات المحيطة به في إطار الجاذبية الترابية.

اعتمدت هذه الدراسة على توظيف الأساليب الجغرافية في الوصف والتحليل (برمجيات نظم المعلومات الجغرافية، من خلال دراسة مضمون الخريطة الطبوغرافية لبودينار 1/50000 وتحليل ومعالجة صور الأقمار الاصطناعية LAND SAT)، وعلى المعطيات الإدارية من أجل إبراز مراحل توسع المركز بالجماعة الترابية لبودينار. وقد أبانت الدراسة عن أثر التقسيمات الإدارية في ترقية مركز الجماعة، وعن دور المرافق الإدارية والموارد المالية الخارجية في توسع المجال العمراني لبودينار، وبروز علاقات جديدة بين المركز وباقي الجماعات الترابية لقبيلة تمسمان.

الكلمات المفتاحية: التقسيم الترابي، الدينامية المجالية، مركز بودينار، قبيلة تمسمان، اختلالات ترابية.

Abstract:

The territorial division that Morocco underwent in 2009 contributed to the emergence of the Driouch province, and to the promotion of several douars into defined centers including: the Center of Boudinar, which belongs to the "Temsamane" tribe in the eastern Rif. This tribe is one of the

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Zenata Amazighe's tribes descended from the "Nafza" lineage. This study aims at determining the role of spatial dynamism in the relation that connects between humans and their environment, based on an examination of the stages of territorial expansion of the Boudinar's douar to a center in Boudinar community. and observing the role played by administrative and socio-economic activities in the center on the surrounding areas within the framework of territorial attractiveness.

This study employed geographical methods in description and analysis (utilizing Geographic Information Systems (GIS) software. It involved examining the content of the 1:50000 topographic map of Boudinar and analyzing and processing LANDSAT satellite images). Administrative data are also utilized to highlight the stages of territorial expansion within the Boudinar community. The study shows the role of the development of administrative divisions in upgrading the area of douar Boudinar to a center and reveals the role of the Administrative Facilities, and the external financial resources in the expansion of the Boudinar center, along with the emergence of new relationships between the center and the other territorial communities of the Temsamane.

Keywords: Territorial Division, Spatial Dynamics, Boudinar Center, Temsamane tribe, Territorial imbalances.

مقدمة:

تتداخل العوامل والمحفزات المؤدية إلى تغيير الخريطة المجالية لحدود الجماعات الترابية داخل الدولة، فقد عرف المغرب مجموعة من التقسيمات الإدارية خلال القرن العشرين، تحولت خلالها حدود الجماعات الترابية، وتطورت بعض التجمعات السكانية إلى مراكز، مهدت لخلق مدن صغيرة ومتوسطة، مقابل إفراغ المجالات الريفية الضاحوية، لتعتبر بذلك المقاربة الترابية من بين المقاربات المعتمد عليها في معالجة إشكالات التحولات الترابية.

لقد ظهر إقليم الدريوش بشرق بشمال المغرب بعد التقطيع الترابي الذي شهدته البلاد سنة 2009، فأصبح إقليما مستقلا عن إقليم الناظور، بعد إحصاء 2014 وبتدخل من الدولة تم تحديد مجموعة من المراكز المحددة بالجماعات القروية (نموذج بودينار وكرونة بالريف الشرقي)، وتغطيتها بوثائق التعمير التنظيمية لمراقبة التوسع المجالي لها، مع احتضانها لمجموعة من الخدمات والمرافق الإدارية والسوسيو_اقتصادية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

1. الإطار المنهجي للبحث

1.1 إشكالية البحث

يتمحور موضوع البحث حول دراسة الدينامية الوظيفية والمجالية لمركز بودينار، ودورها في إعادة تنظيم المجال القروي للجماعة، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية؛ ما هي مراحل نمو وتوسع المجال العمراني لمركز بودينار؟ وما طبيعة الجاذبية التي يمارسها المركز على الدواوير المحيطة به؟ وما هي أساليب التدخلات العمومية من أجل التحكم في توسعه على حساب المجالات الضاحوية؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجمل التطورات التي عرفها دوار بودينار والمجالات المحيطة به، وذلك من خلال التركيز على ما يلي:

- تحديد مراحل تطور الدوار وتحوله إلى مركز محدد.
- إبراز أهم مظاهر التحولات التي عرفها محيط المركز في إطار علاقات التأثير والتأثر القائمة بين المركز وباقي دواوير الجماعة.
- رصد التدخلات التي تقوم بها الدولة من أجل التحكم في توسع المركز والدواوير المحيطة به.

3.1 منهجية العمل:

من أجل تشخيص وإبراز مراحل تطور مجال الدراسة من الدوار إلى مركز محدد، وللوقوف على دور هذه التحولات في إعادة تنظيم المجال القروي للجماعة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتمت الإستعانة بالعمل الكرطوغرافي (وعلى تحليل ومعالجة الصور الفضائية للقمر الصناعي لاند سات LANDSAT، ومضمون الخريطة الطبوغرافية بودينار 1/50000)، والعمل الميداني. كما تم تعزيز ذلك بمجموعة من الوثائق الإدارية المتوفرة لدى المصالح الإدارية الجماعية والإقليمية.

4.1 تحديد مجال الدراسة:

يعتبر بودينار من الدواوير التي تحولت بعد إحصاء 2014 إلى مراكز محددة ("مركز محدد" حدود جزء من جماعة قروية يتم تحديده بنص تنظيمي معتمدا على المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379 (2 ديسمبر 1959) في شأن التقسيم الإداري للمملكة)، ويقع المركز بدائرة الريف الشمالية من إقليم الدريوش وبشمال غرب جهة الشرق. يحد الجماعة إداريا جماعة بني مرغنين شرقا، وجماعتي أولاد أمغار واتروكوت غربا، وتحدها جنوبا جماعة تمسمان، لتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا (الخريطة .1.). ولهذا الموقع تأثير مهم في الخصائص الطبيعية والبشرية للمجال، إذ ينتمي مجال الدراسة إلى النظام المناخي

المتوسطي جاف إلى شبه جاف، وبمعدل تهاطل يتراوح بين 200 و300ملم/السنة، فضلاً عن توفر مقومات الحياة من الموارد المائية والتربة الزراعية وسهولة الاتصال بالدواوير والجماعات المحيطة.

يعتبر دوار بودينار من الدواوير التي تحولت بعد إحصاء 2014 إلى مراكز قروية محددة للجماعة الترابية بودينار، إذ بلغ عدد السكان فيه حوالي 1768ن بحسب إحصاء 2014م، 34% منهم ساكنة نشيطة، يعمل اغلبهم في النشاط الفلاحي إلى جانب عدد من الانشطة الاخرى مثل التجارة والخدمات.

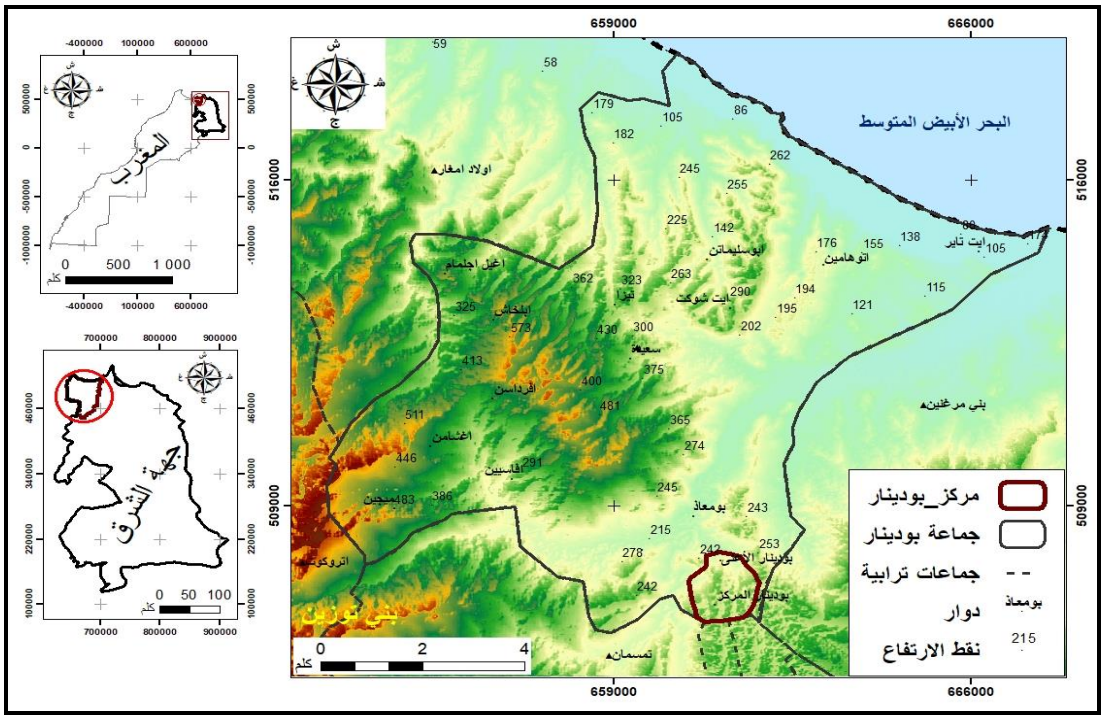

الخريطة 1: توطين موقع مركز بودينار بجماعة بودينار إقليم الدريوش

المصدر: جماعة بودينار + المندوبية السامية للتخطيط بوجدة

ينتمي مركز بودينار لقبيلة "تمسمان" بالريف الشرقي، وهي إحدى قبائل زناتة الأمازيغية المنحدرة من بطون "نفزة"، كما جاء في دراسة الباحث أحمد الطاهري، عند قوله: "ويتعلق الأمر بنفزة وبطونها... ويعود استقرارهم بالريف الشرقي إلى القرن الخامس الميلادي وتنتسب فيه معظم البطون القبلية التي عمَّرت الريف خلال العصر الوسيط" (**أحمد الطاهري، 2019**). يعتبر موقع "سيدي ادريس" والذي يقع على الساحل المتوسطي عند مصب واد "إغزار أمقران"، بشمال جماعة بودينار، من أهم المواقع القديمة التي اكتشفت بإقليم الدريوش، وقد تم رصد بقايا فينيقية في دوار آيت الطاير وتحت أنقاض حصن إسباني بني في العشرينيات من القرن الماضي؛ ففي شتنبر 2003 تمكن فريق من علماء الآثار، في إطار مشروع للتعاون الجامعي بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية- والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث وجامعة كاسينو الإيطالية، من اكتشاف هذا الموقع الأثري الفنيقي الذي يرجع إلى الفترة المتراوحة ما بين القرنين السابع والخامس قبل الميلاد (7و5 ق.م)،

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

وقد مكنت هذه الحفريات من رصد ثلاث مستويات رئيسية، وهي فترة الكولونيالي من خلال بقايا خراطيش الرصاص والزجاج والبنى التي تؤرخ لفترة بناء الحصن الإسباني في العشرينيات، والمستوى الموري ويتمثل في بقايا الخزفيات التي تؤرخ للقرنين الثالث والرابع قبل الميلاد، وكذا المستوى الفينيقي، وهو أقدم المستويات، بحيث مكنت الخزفيات، التي تم العثور عليها، من تأريخه للقرن الخامس والسادس قبل الميلاد؛ بالإضافة إلى العثور على بعض قطع الخزف الإغريقية التي تبقى رغم ندرتها ذات دلالة كبيرة على المستوى التاريخي (**محمد أوسار، 2001**)

2. النتائج

1.2. مراحل ظهوروترقية دواربودينار

كان المجال الترابي للمركز عبارة عن أراضي زراعية فارغة من المباني العمرانية حتى مطلع القرن العشرين، وعلى الضفة اليمنى من واد امعمران تمتد مساحات مهمة من الأراضي المسقية من منابع عيون الواد. بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م انطلقت المقاومة المسلحة، التي تزعمها محمد بن عبد الكريم الخطابي، ضد التواجد الإسباني بالريف من دوار "ادهار ابران" بالجماعة يوم 01 يونيو 1921 والتي تلتها معركة أنوال واستمرت المقاومة إلى حدود 1926م.

حيث عملت اسبانيا بعد فرض السيطرة على قبيلة تمسمان على تحويل المجال المدروس إلى مركز إداري؛ بعد بناء إدارة عسكرية للتسيير ومحكمة وأطلقت على الدوار اسم "رفوسينا"، وبعالية الضفة اليسرى من واد أمقران تم تشييد نقطة مراقبة عسكرية بعالية ادهار ابران وأخرى بسيدي ادريس لمراقبة المركز وباقي الحوض، ومد مسالك طرقية تربط المنطقة بسوق الخميس والثكنة العسكرية بكرونة مع الثكنة العسكرية بأنوال والناظور، (الصور 1.). فشكلت بداية لظهور دوار بودينار.

الصور1: جوانب من المرافق العسكرية الإسبانية بمحيط مجال الدراسة، المصدر: Bravo, Nieto Antonio, all, 2009, pp 110

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

بعد الاستقلال، لعبت الطريق الجهوية 610 الرابطة بين قبيلة تمسمان والناظور عبر مدينة بن الطيب الدور الكبير في تحول مجال الدراسة إلى مجال جذب واستقطاب للساكنة، وذلك للاستفادة من سهولة الانفتاح على المحيط الخارجي، مما أدى إلى ظهور مجموعة من التحولات العامة.

أولا - تطور التقسيمات الترابية لمركز بودينار

نشأت الجماعة القروية بودينار بموجب التقطيع الإداري الأول للمملكة المغربية، وذلك بمقتضى الظهير الشريف رقم: 1.59.351 الصادر في 2 ديسمبر 1959 في شأن التقسيم الإداري للمملكة (**الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3432**). فاحتضنت فخذتي بني بودير وبني ثعبان، وتحول اسم "فوسينا" إلى دوار بودينار الأعلى بعد بناء مقر الجماعة. مع بداية سبعينات القرن الماضي، ونتيجة لوعورة التضاريس الجبلية بدواوير الجماعة، ومشكل المجرى المائي لواد "أمقران" الذي يخترق الجماعة من الجنوب إلى المصب في البحر شمالا، واحتضان الدوار لمجموعة من المرافق (مقر الجماعة، مقر الدرك، قيادة القبيلة، مركز صحي، مدرسة ادهار ابران)، تحول مركز استقطاب للساكنة التي تم طردها من باقي الدواوير نتيجة الظروف غير الملائمة، فغطى بذلك المجال المبني 3.2% من مجال الدراسة سنة 1979 (الخريطة .2).

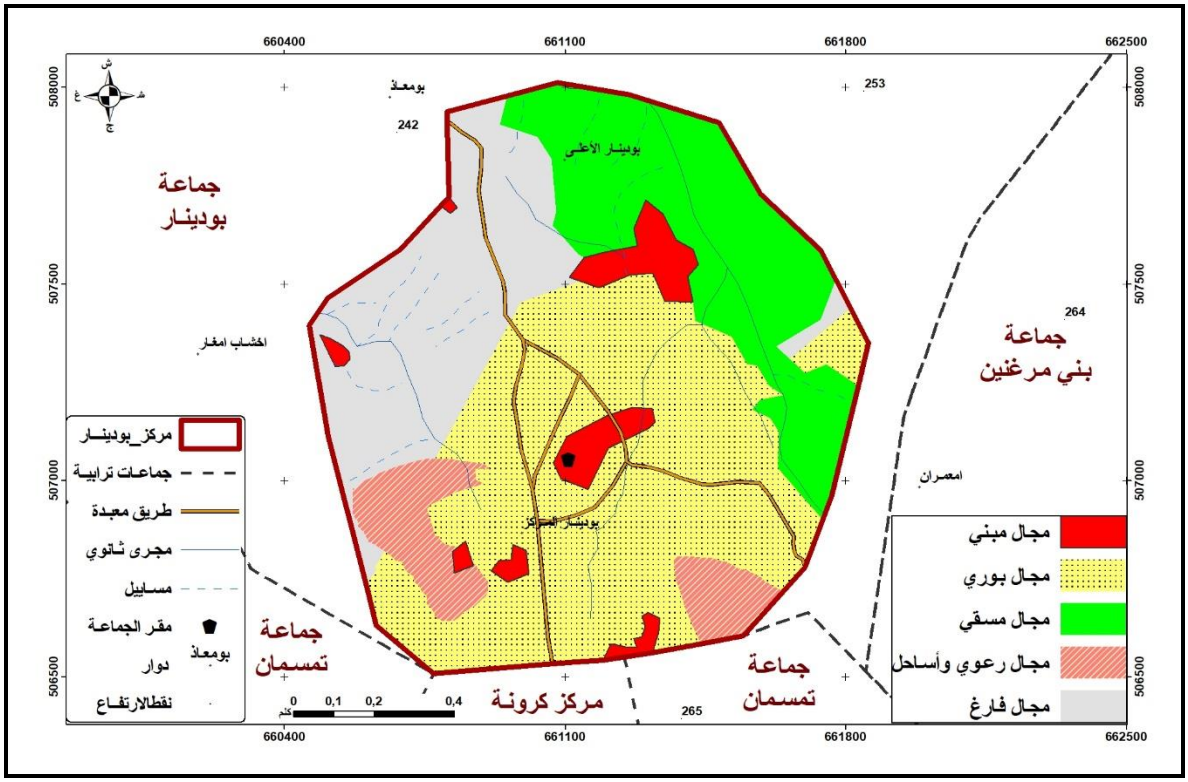

الخريطة 2: أنماط استغلال المجال بمركز بودينار سنة 1979

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 وصور القمر الصناعي LANDSAT لسنة 1979

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

نستنتج من مضمون الخريطة .2. أن المرافق الإدارية التي أحدثتها الدولة بالمجال المدروس قد ساهمت بشكل كبير في ظهور نواة المركز، بحيث استقرت بالقرب من هذه المرافق مجموعة من الأسر التي انتقلت من مرتفعات ادهار ابران وبباقي الدواوير المجاورة سعيا وراء الاستفادة من خدماتها. اقتصر المركز خلال هذه المرحلة على محور الطريق الرئيسية بالجماعة، وبالقرب من الدائرة المسقية لدوار بودينار الأعلى. اعتبرت المندوبية السامية للتخطيط في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982 دوار بودينار كمركز قروي، فعرف بذلك بداية التوسع العمراني السريع، حيث انتقلت مساحة المجال المبني من 3.3 هكتار سنة 1979 إلى 6.2 هكتار سنة 1999، (الخريطة .3.).

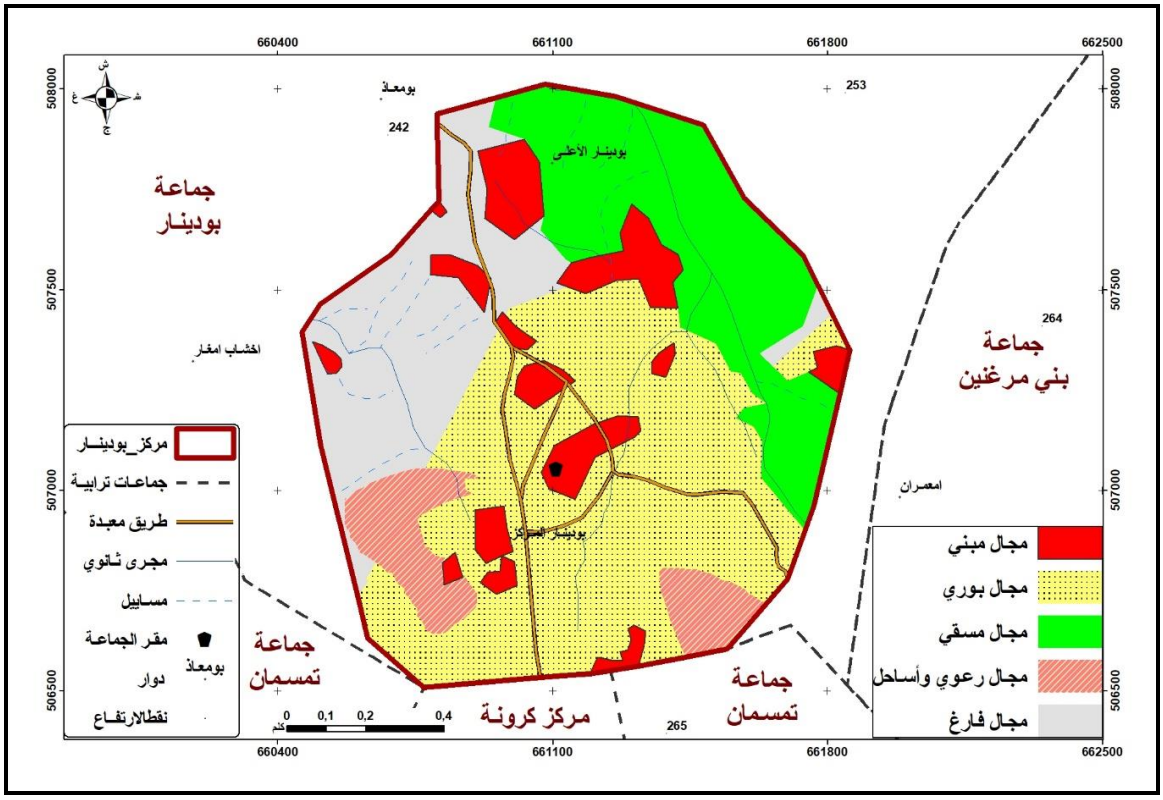

الخريطة 3: أنماط استغلال المجال بمركز بودينار سنة 1999

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 وصور القمر الصناعي LANDSAT لسنة 1999

تميزت مرحلة 1999 بتوسع التجمع السكاني القريب من الدائرة السقوية لدوار بودينار الأعلى، والمسلك الطرقي الرابط بين المركز ودواوير مرتفع ادهار ابران، إضافة إلى الطريق المعبدة الرابطة بين المركز والجماعة الترابية تمسمان. وشهد مجال الدراسة سنة 2001 تزايدا مهما في مساحة المجال المبني، مقابل تراجع مساحة المجالات الفلاحية والفارغة (الجدول.1.).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الجدول 1: استعمال الأرض بمجال مركز بودينار سنة 1999

أنماط الاستغلال	المساحة بالهكتار
مجال عمراني	6.2
مجال فلاحي	76.2
مجال فارغ	41
المجموع	123.4

المصدر: تحليل نتائج صور القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنة 1999

يتبين من خلال الخريطة .3. والجدول .1. تزايد مساحة المجال المبني إلى 5% مقابل تقلص مساحة المجالات الفلاحية، وتراجع مساحة المجالات الفارغة من 39% إلى 33%. وبعد إحصاء 2004 ارتفعت مساحة المجال المبني إلى 9.1 هكتار سنة 2003، مقابل تراجع المجالات الفلاحية إلى 60% والمجالات الفارغة إلى 30.5% فقط من تراب المركز (الخريطة .4.).

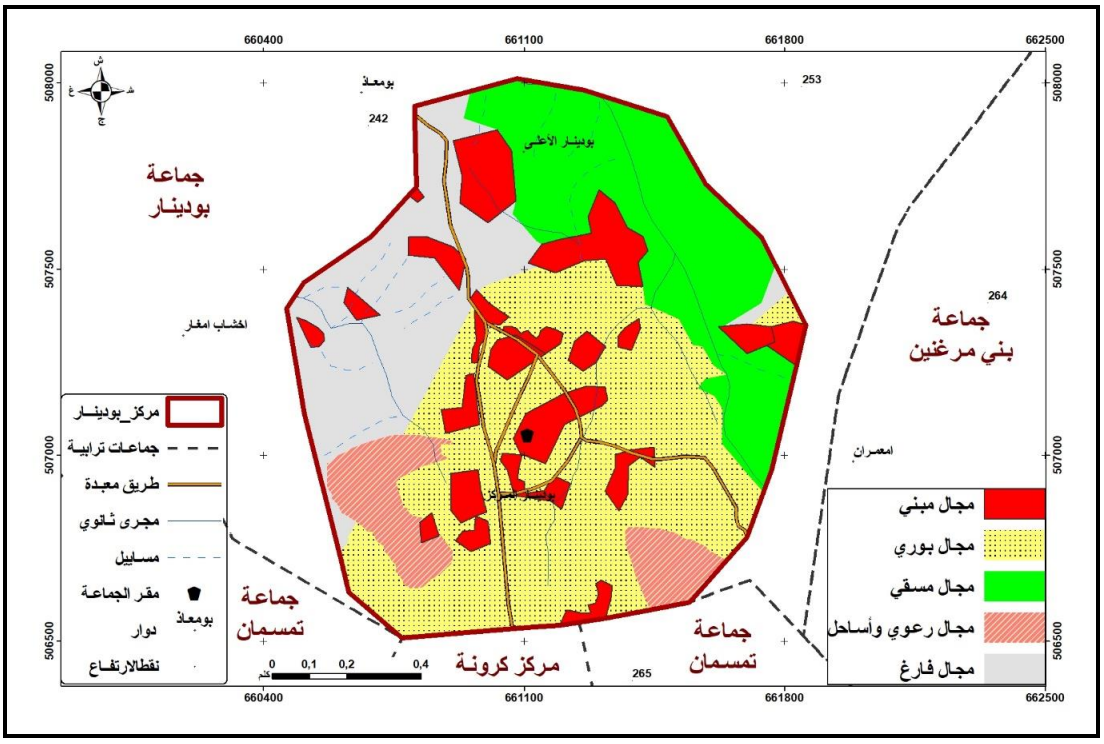

الخريطة 4: أنماط استغلال المجال بمركز بودينار سنة 2003

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 وصور القمر الصناعي LANDSAT لسنة 2003

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

مع بداية القرن الواحد والعشرين شهد المركز تنوع اتجاهات التوسع العمراني باتجاه الشمال الغربي والشرق وكذا اتجاه الجنوب (خاصة الطريق الرابطة بين المركز وسوق خميس تمسمان). وشهد مجال الدراسة سنة 2003 تزايدا مهما في مساحة المجال المبني، مقابل تراجع مساحة المجالات الفلاحية والفارغة (الجدول.2.)

الجدول 2: استعمال الأرض بمجال مركز بودينار سنة 2003

أنماط الاستغلال	المساحة بالهكتار
مجال عمراني	12
مجال فلاحي	75.2
مجال فارغ	36.2
المجموع	123.4

المصدر: تحليل نتائج صور القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنة 2003

يتبين من خلال الخريطة .4. والجدول .2. تزايد مساحة المجال المبني إلى 10% مقابل تقلص مساحة المجالات الفلاحية، وتراجع مساحة المجالات الفارغة من 33% إلى 29%. وعرف مجال الدراسة مجموعة من التحولات بعد تزايد تيارات الهجرة القروية القادمة من دواوير الجبال المجاورة (ادهار ابران والنواحي)، مما ساهم في ارتفاع نسبة المجال المبني من 3.3 هكتار سنة 1979 إلى 12.6 هكتار سنة 2013 (الشكل .1.).

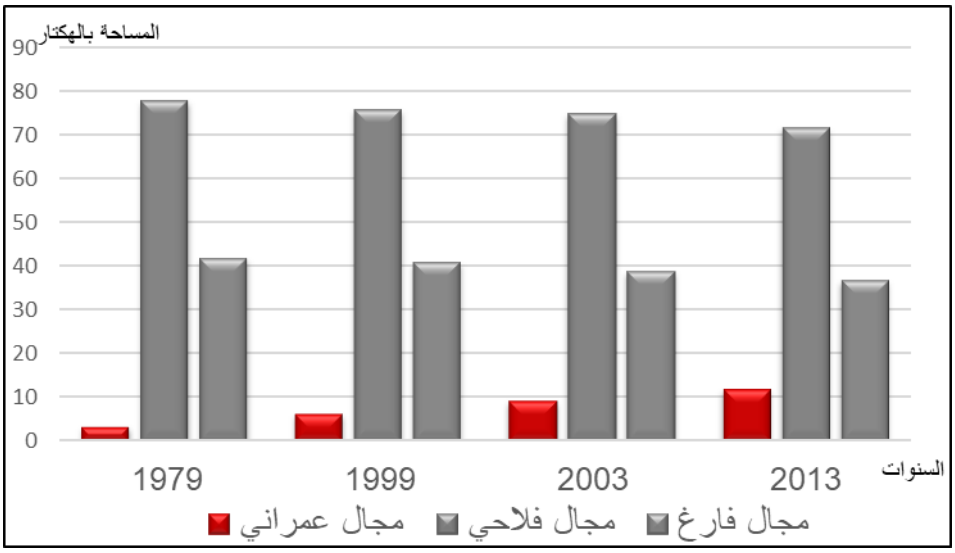

الشكل 1: تطور استعمالات الأرض بمركز بودينار ما بين 1979 و2013

المصدر: تحليل نتائج صور القمر الصناعي لاند سات LANDSAT لسنوات 1979 و1999 و2003

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تميز المركز منذ سنة 1979، بارتفاع مساحة المجالات المبنية مما ساهم في تراجع مساحة المجالات الفلاحية من 61% سنة 1979 إلى 59% سنة 2003. وفي سنة 2014 عرف المركز تغييرا في مجاله الترابي، بحيث شمل أجزاء من دوار بودينار الأعلى، فتوسع المجال العمراني سنة 2023 بكل الاتجاهات، حيث غطت مساحة المجال العمراني بمحيط المركز 22 هكتار، بالتالي تراجعت مساحة المجالات الفلاحية إلى 55% فقط، واقتصرت على المساحات المحيطة لبودينار الأعلى المسقية ومحيط المركز (الخريطة .5).

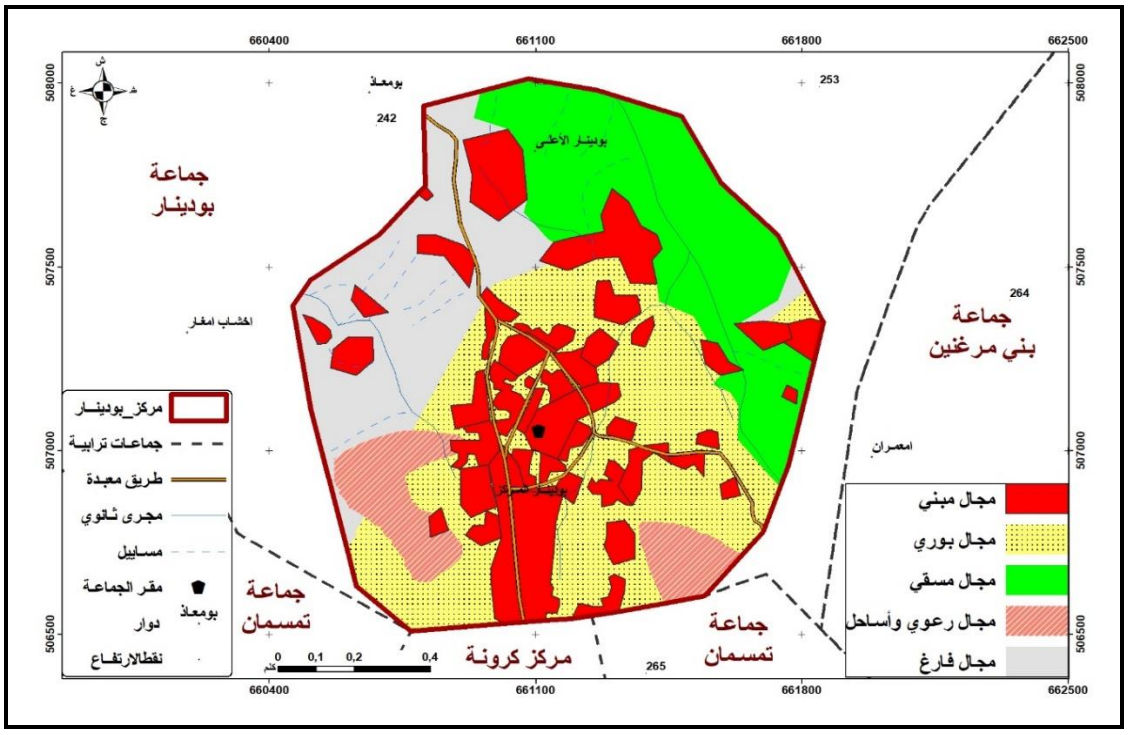

الخريطة 5: أنماط استغلال المجال بمركز بودينار سنة 2023

المصدر: الخريطة الطبوغرافية بودينار 50000/1 وصور القمر الصناعي LANDSAT لسنة 2023

يمكن الاستنتاج من خلال تتبع مراحل تطور المجال العمراني، أن توسع المجال المبني بالمركز قد تشتت بكل أنحاء مجال الدراسة، مع التركيز على طول الشارع الرئيسي ومحيط ثانوية بودينار وإلى الشمال باتجاه بودينار الأعلى، وذلك نتيجة التضاريس المتضرسة بضواحي المركز (الصورة .2).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

الصورة 2: صورة جوية توضح جوانب من امتداد المجال العمراني بمركز بودينار

المصدر: المصدر: الصور الفضائية Google Earth (13/11/2023)

ثانيا - التحولات السوسيو_مجالية بمركز بودينار

عرف مركز بودينار مجموعة من التحولات مست خصائصه الديموغرافية؛ فبعد الاستقلال وإلى حدود إحصاء 1982 كان مجال الدراسة فارغا من التركز السكاني، وفي إحصاء 1982 وصل عدد الأسر المستقرة بالدوار إلى 109 أسرة، وارتفع العدد إلى 400 أسرة في إحصاء 2014 (الشكل .2.).

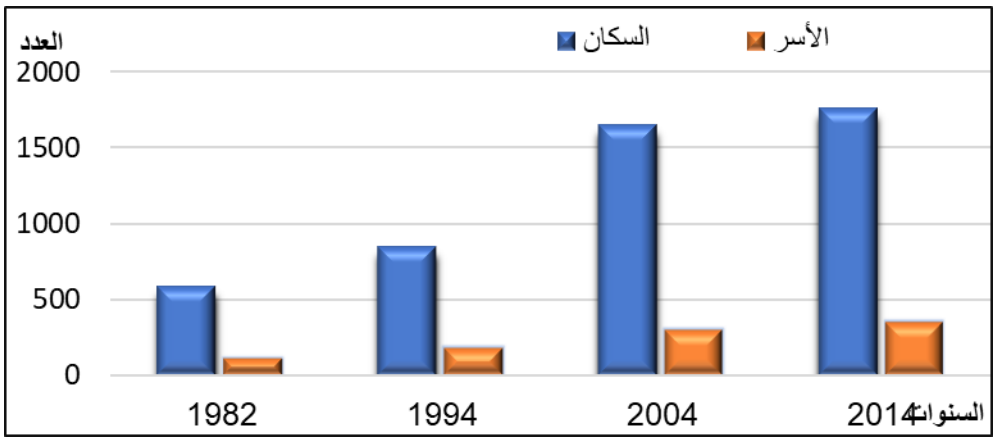

الشكل 2: تطور عدد الساكنة والأسر بمركز بودينار ما بين إحصاء 1982 وإحصاء 2014

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات (1982-1994 – 2004 - 2014)

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

يعتبر مركز بودينار وجهة الاستقرار والسكن لساكنة الجماعة، حيث مارس استقطابا وجاذبية على المجال المحيط به، ولقد كان وراء ارتفاع نسبة التزايد الديموغرافي السريع وتوسيع المجال العمراني مجموعة من العوامل، لعل أهمها التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجرين المقيمين بالخارج خاصة من أوروبا، إضافة إلى احتضان المركز لمجموعة من المرافق والتجهيزات الإدارية والاجتماعية، مما حفز ساكنة الدواوير بالضفة اليسرى من واد أمقران بالجماعات وكذا ساكنة الجماعات الترابية المجاورة (جماعة بني مرغنين واولاد أمغار) على الهجرة والاستقرار بالمركز، وهو ما يترجمه ارتفاع الطلب على رخص البناء حسب القسم التقني بالجماعة (الشكل .3).

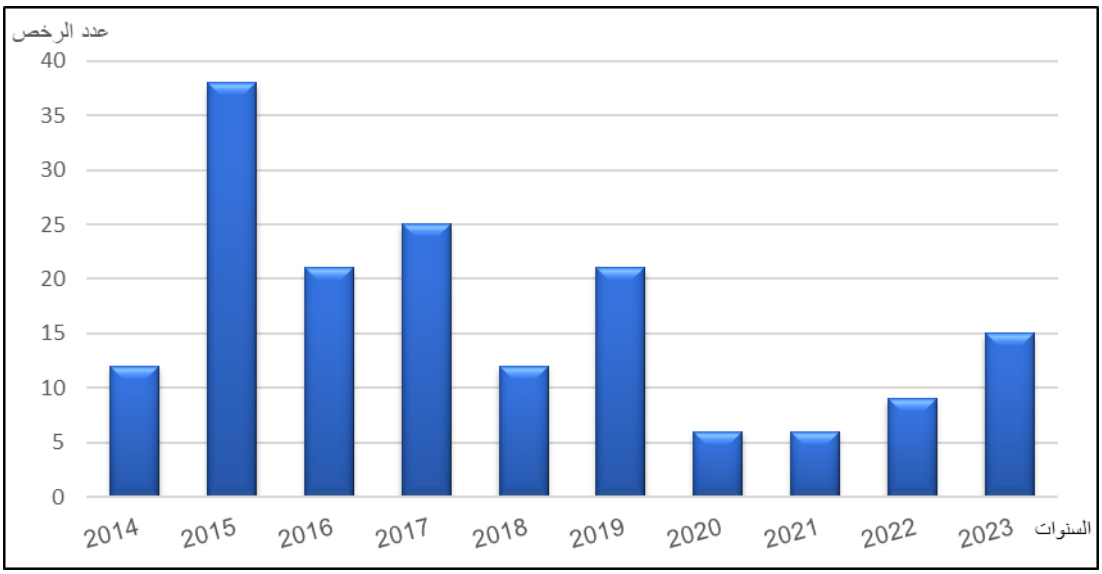

الشكل 3: تطور عدد رخص البناء بمركز بودينار جماعة بودينار، المصدر: القسم التقني بجماعة بودينار

ثالثا - احتضان مركز بودينار لمجموعة من الخدمات و أثرها على محيطه

يعتبر المركز موطنا لمجموعة من الخدمات الموجهة لساكنة الجماعة ولباقي جماعات قبيلة تمسمان، فاستطاع بذلك التأثير على الدواوير المحيطة به من جهة، وعلى ساكنة الجماعات الترابية بالقبيلة من جهة ثانية، مستفيدا من احتضانه لمجموعة من المرافق الإدارية كمقر الدائرة الشمالية، بالإضافة إلى مجموعة من التجهيزات الضرورية (إعدادية وثانوية، وكالة بريدية، وكالات بنكية، والمركز الصحي ودار التوليد، ودار الطالبة...)، ومجموعة من المرافق التجارية والخدماتية الأخرى (الخريطة .6).

كما اتضح من خلال نتائج العمل الميداني، أن مركز بودينار تربطه بساكنة جماعة بني مرغنين علاقة مباشرة، مرتبطة باحتضانه لمقر القيادة والدائرة الشمالية، وبالتالي يشهد المركز حراكا يوميا لساكنة بني مرغنين لتلبية حاجياتها الإدارية والسوسيو-اقتصادية، بالمقابل تربطه بمركز كرونة علاقة تجارية من خلال سوق خميس تمسمان، وبباقي جماعات قبيلة تمسمان علاقة إدارية لاحتضانه مقر المحكمة الابتدائية ومقر الدائرة الشمالية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ومركز الدرك الملكي، أما بمدينة الدريوش عاصمة الإقليم وميضار (يحتضن مجموعة من المؤسسات الإدارية الإقليمية) فهناك علاقة إدارية وخدماتية.

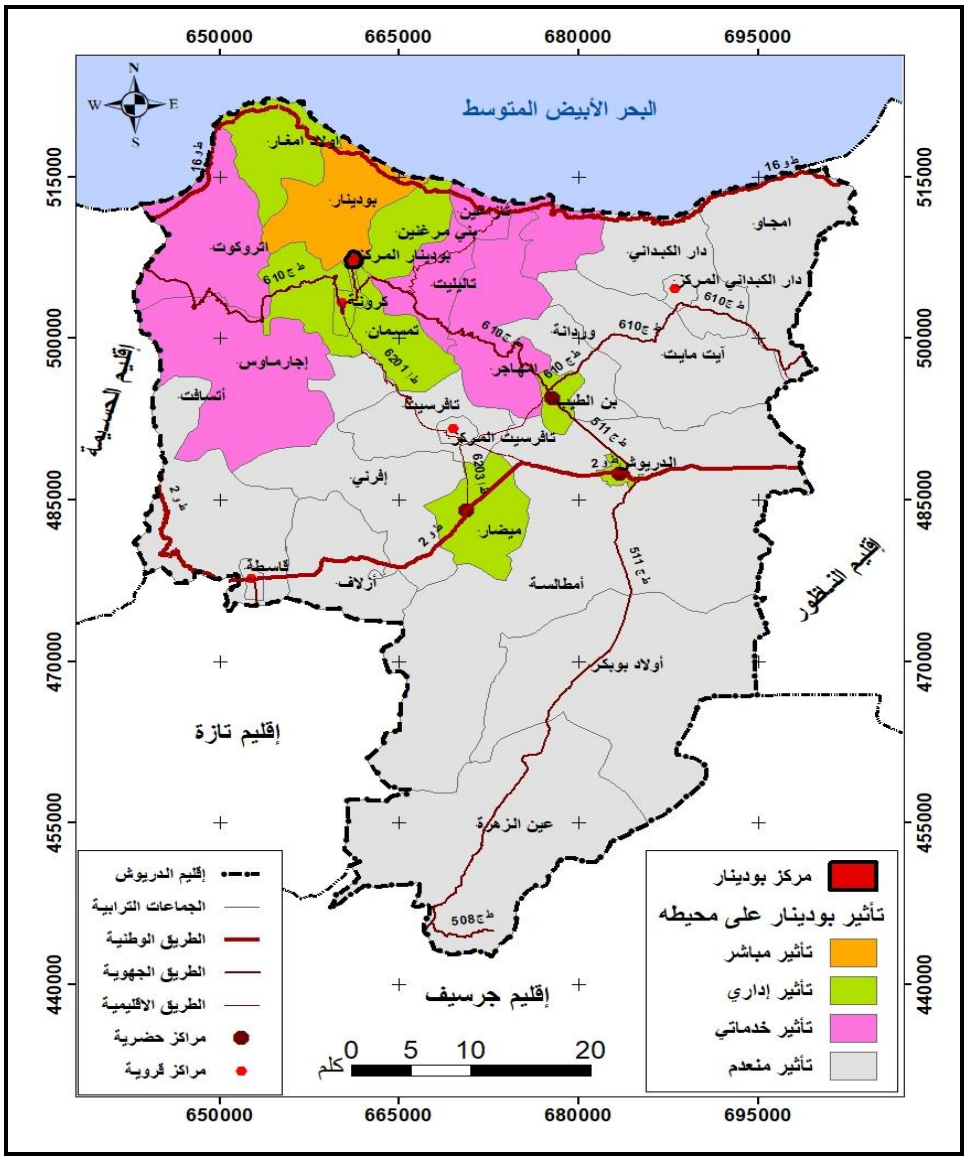

الخريطة 6: درجة نفوذ وتأثير مركز بودينار على محيطه بإقليم الدريوش

المصدر: عمالة الدريوش والعمل الميداني

تمارس الأنشطة التجارية المتواجدة بالمركز استقطابا للساكنة وتقوم بربط العلاقات بين بودينار ومحيطه؛ بحيث يعمل على خلق نوع من الاندماج والتكامل في إطار قطب اقتصادي يربط بين الجماعة ومجالاتها المحيطة؛ ويمتد التأثير إلى مستوى الجماعات المحيطة به، وتعمل بذلك الدواوير القريبة منه (خاصة للجماعات الترابية بني مرغنين وتاليليت....) على تصريف إنتاجها الفلاحي بالسوق (نموذج الدائرة السقوية لمعمران ودائرة أنوال)، مقابل

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

تزويدها بالمنتجات المتوفرة بالسوق. فضلا عن أن مركز بودينار يضم أكثر من 50 محل تجاري لبيع الأثاث المنزلية، ومواد البناء، ومحلات إصلاح السيارات والخياطة. عموما، يعتبر القطاع الأول والثالث من القطاعات التي تحظى بالاهتمام الواسع من طرف ساكنة جماعة بودينار وتضم حوالي 72% من نسبة المشتغلين (**حسب إحصاء منوغرافية الجماعة الترابية لبودينار**)، نظرا للتحولات الاجتماعية الكبيرة التي تعرفها ساكنة الجماعة.

2.2. سبل تدخل الدولة من أجل تدبير المجال العمراني لمركز بودينار

يحظى المجال العمراني باهتمام الدولة بموجب القوانين التنظيمية، فمن أجل تنظيم وتدبير المجال المبني ومحيطه، عملت الدولة على إنشاء مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الجهوية والإقليمية التي أسندت لها مجموعة من الاختصاصات لتكثيف حضور الدولة في مراحل التخطيط الحضري.

أ. دور برنامج عمل الجماعة في تدبير المجال العمراني بالمركز

حاولت الدولة منذ سنة 2009 التركيز على انجاز الميثاق الجماعي لكل جماعة ترابية معتمدا على المادة 36 والتي تنص على الزامية اعداد مخطط جماعي للتنمية، وذلك من أجل تحديد تطلعات ساكنة الجماعة ورسم خريطة التنمية المستدامة؛ معتمدة على المقاربة التشاركية ومقاربة النوع؛ فركز المخطط الجماعي للتنمية بجماعة بودينار على مد مجموعة من الدواوير بالماء الصالح للشرب ومد المسالك الطرقية بين الدواوير وبناء دار الطالبة بالمركز لمحاربة الهدر المدرسي. في سنة 2016 تم تبديل مخططات التنمية للجماعات الترابية والبحث عن مسار جديد لتدبير المجال العمراني داخل الجماعة الترابية؛ بالاعتماد على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والصادر عن تنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، والذي نص على عدة مقتضيات جديدة تهم التدبير الإداري والمالي بالجماعة، والاعتماد على برنامج عمل الجماعة كوثيقة مرجعية للمشاريع التنموية والأنشطة ذات الأولوية (معتمدا في ذلك على المرسوم رقم: 16.301.2 بتاريخ 19يونيو 2016 والذي يهتم بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده). قامت الجماعة الترابية لبودينار بإعداد برنامج عمل الجماعة لسنوات 2017 – 2022 (**المصلحة التقنية بجماعة بودينار، برنامج عمل جماعة بودينار 2017-2022**)، حاولت من خلاله رسم خريطة التنمية المستدامة لتراب الجماعة، معتمدة على التشخيص الترابي والتشاركي، ومركزة على أربعة محاور رئيسية:

- ✓ ضمان الخدمات الاجتماعية والتجهيزات العمومية.
- ✓ التنمية الاقتصادية ومعالجة إشكالية الهشاشة
- ✓ المخاطر الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية
- ✓ الحكامة المحلية

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

بعد مرور ثلاث سنوات من إصدار برنامج عمل الجماعة، تبين مدى عجز الجماعة في تنفيذ الأهداف العامة للبرنامج نتيجة نقص الموارد المالية لميزانيتها، مما فرض عليها بذل مجهودات كبيرة على مستوى بناء الشراكات الخارجية في النسخة الثانية من برنامج العمل.

لتدارك خلل البرنامج الأول وبلورة الرؤية المستقبلية ~~للجماعة~~، حاولت الجماعة الترابية لبودينار وضع رؤية جديدة لبرنامج عمل الجماعة لسنوات 2023 – 2028، عبر التركيز على التوجهات الاستراتيجية للتنمية الإقليمية والجهوية، وتحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية للتنمية والتي ركزت أساسا على ما يلي:

- ✓ تحقيق أهداف النماء والفعالية الاقتصادية.
- ✓ العمل على تلبية الحاجيات الإنسانية والاستجابة لأهداف الانصاف والتماسك الاجتماعي.
- ✓ ضمان ديمومة الموارد الطبيعية للجماعة والمحافظة على البيئة.

في إطار مواكبة تطلعات الدولة لتحقيق التنمية الترابية والبشرية، قام المجلس الجماعي، بعد التشخيص الترابي والتشاركي لكل الفاعلين بالجماعة، بتحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية؛ التي تبين مدى هشاشة التجهيزات والبنيات التحتية للجماعة، وهاجس التحديات الطبيعية المتمثلة في غلبة المرتفعات والانحدارات القوية وانتشار الأساحيل المهددة للمجالات الزراعية، ونقص الخدمات السوسيو-اقتصادية.. من أجل التصدي لهذه التحديات، عمل برنامج العمل الجديد على اقتراح 52 مشروعا مركزا على محوري تأهيل البنية التحتية والعدالة المجالية والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الحكامة المحلية، بميزانية قدرت ب 132.83 مليون درهم وساهمت الجماعة بنسبة 8 مليون درهم (7% من مجموعة ميزانية البرنامج) (**المصلحة التقنية بجماعة بودينار، برنامج عمل جماعة بودينار 2023-2028**).

يسعى هذا البرنامج إلى تخطي تحديات البرنامج الأول، وتحقيق طفرة تنموية على المدى القريب والمتوسط للجماعة وتعزيز مكانة المركز بالجماعة وفي علاقته بباقي الجماعات المجاورة.

ب. دوروثائق التعمير في تنظيم وتأهيل محيط المركز المحدد لبودينار

تعتبر تصاميم النمو والتهيئة من وثائق التعمير التنظيمية الأساسية (تعتمد هذه التصاميم على الباب الثاني (المواد 18 إلى 31) من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ -المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ - المنشور رقم 005/م ت ه م/ م ق بتاريخ 17 يناير 1994 المتعلق بتصميم التهيئة)، التي وضعتها الدولة للجماعات الترابية، قصد تحديد التوجهات العامة للنمو السليم للتكتلات القروية؛ وذلك بالاعتماد على مبادئ العمل التشاركي والأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية ومتطلبات التنمية المستدامة.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

من أجل تقوية الوظيفة الأساسية للمراكز المحددة وتمكينها من المرافق الضرورية للتحكم في التوسع المجالي لمحيطها، ولإعادة تنظيم وتأهيل محيط المراكز بالجماعات الترابية لإقليم الدريوش، قامت الوكالة الحضرية للناظور بإصدار تصاميم النمو لمجموعة من المراكز بالجماعات الترابية القروية للإقليم، وقد استفادت الجماعة الترابية بودينار من تصميم النمو لمركز بودينار سنة 1992، وكان يهدف إلى تحديد اتجاهات التعمير بالمركز وتعزيز بنية الخدمات والبنية الطرقية للربط بين المركز وباقي الدواوير، الا أن التحديات المالية والطبوغرافية قد عملت على فشل تنزيله على أرض الواقع. من أجل تدارك هذه الهفوات عملت الوكالة الحضرية في سنة 2018 على إطلاق مجموعة من الدراسات، لتحديد سبل إعادة هيكلة هذه التصاميم وتدارك الخلل، ووضع سياسة فعالة لقطاع التعمير، والإسهام في تقليص الفوارق المجالية وعقلنة توجه التدخلات العمومية، وبالتالي إرساء منظومة جديدة للتغطية العمرانية.

يسعى تصميم النمو لبودينار، والمعتمد عليه منذ سنة 2018، إلى تقوية الوظيفة الأساسية للمركز، وهيكلة توسع النسيج العمراني عبر إنعاش الإطار المعماري والمشهدي بالمركز، مع التركيز على تقوية وتحديث النشاط الفلاحي، من خلال تدعيم برنامج المغرب الأخضر وضمان سيرورتها الإنتاجية بالجماعة، وتقوية وتنويع باقي الأنشطة المرتكزة على الإنتاج والخدمات، مع تنمية وتطوير القطاع السياحي ودعمه.

3 مناقشة

ساهمت المرافق الإدارية والسوسيو_اقتصادية بمركز بودينار في جذب ساكنة الدواوير المجاورة إلى الاستقرار به، بغية تلبية حاجياتها الضرورية، مما ساهم في بناء علاقة تأثير وتأثر بين المركز ومحيطه، وعمل على خلق نوع من الإدماج المجالي بين الجماعة الترابية لبودينار وباقي الجماعات الترابية بقبيلة تمسمان.

تعتبر الخدمات الإدارية من أهم الأنشطة التي تلعب دور الجذب بالمركز (القيادة والدائرة الشمالية والمحكمة الابتدائية)، تأتي بعدما المرافق التجارية من السوق اليومي والمحلات التجارية المتخصصة في بيع المواد الغذائية وكذا مستلزمات الخدمات الريفية.

رغم ارتقاء بودينار إلى مستوى مركز محدد، إلا أن التوسع العمراني لا يزال يتميز العشوائية؛ إذ سرعت عملية استقطاب ساكنة الدواوير المجاورة في الدينامية العمرانية بالتجمع خلال العقود الأخيرة، وقد اتخذت اتجاهات مختلفة باختلاف الظروف والعوامل المتدخلة؛ فامتداد الكتلة الجبلية لتمسمان غربا قد أدت إلى حتمية التوسع العمراني للمركز باتجاه الجنوب والشمال الشرقي على حساب المجالات الزراعية المحيطة بالمركز، مما ساهم في استهلاك المجالات الحيوية وتراجع المساحات الصالحة للزراعة، خاصة بالدائرة السقوية لدوار بودينار الأعلى، وتحويلها إلى تجمعات سكنية.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

خاتمة:

شهد إقليم الدريوش، مثل باقي الأقاليم المغربية، مجموعة من التقسيمات الترابية منذ الفترة الاستعمارية إلى آخر تقسيم سنة 2015، والذي أدى إلى ارتقاء مجموعة من الجماعات إلى بلديات حضرية، وتحولت بعض الدواوير بالجماعات القروية إلى مراكز محددة، أهمها بودينار بجماعة بودينار، وأدى ذلك إلى ظهور فرص الإقلاع الاقتصادي، وإعادة تدبير الدينامية المجالية في إطار العلاقة الريفية الحضرية.

رغم مبادرة إطلاق مجموعة من المخططات التنموية الجماعية وبرامج العمل، وتشخيص مكامن القوة والضعف بمركز بودينار، إلا أن محاولة إعادة تأهيله ودمجه بمحيطه مازالت تعرقله مجموعة من التحديات والمعيقات، مما يساهم في تأخير استفادة الساكنة من أهداف هذه المخططات التنموية، وبالتالي الهجرة نحو المدن المجاورة أو خارج الإقليم للبحث عن موارد خارجية.

المراجع:

1. أحمد الطاهري (2019): "بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام"، مطبعة بوبليديسا، دار النشر ركوليكتوريس أوربانوس-إشبيلية، إسبانيا، 332ص.
2. الحسين بوظيلب (2005): "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 443 ص.
3. عبد الكريم سومع (2022)، المجال الترابي لإقليم الدريوش بين التحولات المجالية وتدبير الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 351 ص.
4. عبد الكريم سومع (2023): " دور الهجرة الدولية في التحولات السوسيو_مجالية بإقليم الدريوش (حالة حوض بودينار)"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 29 سبتمبر 2023، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ISSN 2568-6739, V.R 33616 برلين ألمانيا؛ ص 153 – 172.
5. محمد أوسار (2001): "اكتشاف موقع أثري فينيقي بتمسمان وبقايا آثار تعود للقرن السابع والخامس قبل الميلاد"، جريدة كواليس، ملف العدد 120
6. BRAVO Nieto Antonio, Bellver Garrido, Juan Antonio; Gámez Gómez, Sonia; Domínguez Llosá, Santiago, Laoukili, Montaser; Aragón Gómez, Manuel; Lechado Granados, María (2009): de la posición militar al bunker arquitecturas militares y fortificaciones españolas en el norte de

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

marruecos (1908-1956), de erratas, f. e. legión1920, instituto de cultura mediterránea, digital melilla s.l.

وثائق إدارية:

- برنامج عمل الجماعة 2017-2022، جماعة بودينار، قسم التعمير والمصلحة التقنية.
- برنامج عمل الجماعة 2023-2028، جماعة بودينار، قسم التعمير والمصلحة التقنية.
- عمالة إقليم الدريوش، تقارير قسم مديرية التعمير والبيئة.
- الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014. المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية الجهوية للشرق.
- الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3419: ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة. http://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/1959/BO_2458_ar.PDF
- الجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 1992/07/15 الصفحة 887: ظهير شريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير.

مجلة التخطيط العمراني والمجالي
Journal of Urban and Territorial Planning
العدد 20، 2024
ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

ROLE OF PRESERVATION TO SUPPORT THE ACHIEVEMENT OF CONSERVATION IN HERITAGE BUILDING

(CASE STUDY OF OLD CITY SEMARANG- INDONESIA)

Adel Issa Elsosan[1] , Prof. Dr. Ir. Atiek Suprapti[2] and Dr. Edward E. Pandelaki[3]

[1]Doctoral Program of Architecture and Urban, Universitas Diponegoro (UNDIP), Semarang, Indonesia, Adelelshoshan@gmail.com

[2]Head of Architecture Doctoral Program of Universitas Diponegoro (UNDIP), Semarang, Indonesia, atiekbudiarto@gmail.com

[3]Department of Architecture, Faculty of Engineering, Universitas Diponegoro (UNDIP), Semarang, Indonesia, EPANDELAKI@yahoo.com

Abstract:

Protecting historic sites helps to preserve cultural heritage and can bring in money for the local economy and government. Area conservation is necessary to protect Semarang's ancient communities from the city's relentless urban growth. The study's major focus is on the historical examination of the old Semarang neighborhood, which will become a conservation area. Historical studies employ historical approaches (heuristics, critique, interpretation, and synthesis). Stakeholders from all backgrounds have an interest in Semarang's Old City. The numerous stakeholders are divided into three groups, with the primary, secondary, and tertiary stakeholders making up the first category. To assist Semarang reach its objective of becoming a World Heritage Site by 2020, the possibilities in the Old City may be investigated. Every participant at Kota Lama Semarang has both personal and group interests that they want to advance.

keywords: Preservation, Heritage Building, Old City Semarang.

1. Introduction

A historic area's conservation offers a highly promising opportunity for tourist growth as a unique attraction. Similar to the idea of a sustainable city, the idea of urban development appropriate for the requirements of the conservation area is beginning to gain strength **(He et al., 2023**). The idea of a sustainable city is the growth of a city while giving equal weight to economic, environmental, and cultural heritage preservation. To preserve a city's cultural and historical character, heritage buildings must be preserved and protected at all costs (**Yawer et al., 2023**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

The preservation of historic locations serves to safeguard cultural heritage and can provide cash for the local community and administration. In order to safeguard Semarang's historical neighborhoods from the city's unrelenting urban expansion, area conservation is required (**Yuliati et al., 2023**). This protection includes managing the neighborhood's development so that the neighborhood's historical and cultural character doesn't vanish. The Cultural Conservation Law Number 11 of 2010 gives guidelines and assurances for this conservation endeavor.

It is impossible to overestimate the importance of preservation strategies in helping heritage buildings accomplish their conservation objectives. Documentation, upkeep, restoration, and adaptive reuse are just a few of the many actions included in preservation procedures. Any preservation program is more successful when the local community is involved. In order to create methods to promote active involvement, it is essential to understand the elements that encourage or discourage community engagement. Additionally, examining how community engagement affects the accomplishment of conservation objectives offers insightful information for upcoming preservation efforts (**Halim & Ishak, 2017**). Collaboration is essential for successful preservation and conservation activities. This includes government agencies, heritage groups, local communities, and commercial businesses. The magnitude of these stakeholders' contributions and the success of their participation in attaining conservation objectives are illuminated by an analysis of their respective roles and responsibilities (Perzolla et al., 2018).

Semarang City, the capital of the Central Java Province and one of Indonesia's major cities, focuses on three key facets of sustainable urban development. For the community and local government, conservation of historic places that are included in tourist hotspots may be a potential source of income and is the major focus of their growth. The Old City, Chinatown, Pasar Johar, and Kampung Sekayu are just a few of the city of Semarang's vital places that must be protected in order for it to survive. Semarang's Old City is a monument to the area's extensive historical and architectural past. The need of protecting and conserving these historical riches grows as urbanization and modernisation continue to change cities. Since the Old City is a historic location, it needs to be protected from the savagery of urban expansion (**Dameria et al., 2022**).

Part of that protection includes regulating the development of the area to prevent it from losing its historical character. (**Boudiaf, 2019**). Currently, development tends to favor the reconstruction of historic structures without taking into account the Old City's preexisting ideas. Old City may now be empowered through entertainment and tourist media that doesn't go against conservation principles, allowing the region to support itself while also boosting the local economy and that of the municipal administration. Activities like art galleries, café and music nights, culinary and restaurant establishments, and other things may be given to enliven the neighborhood without sacrificing the idea of the original Old City 's face.

This case study examines the use of preservation strategies and how they contribute to the preservation of historical structures in the Old City of Semarang. This study seeks to advance our understanding of how preservation approaches aid in the accomplishment of conservation objectives in historically significant structures. The lessons learned from the case

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

study of Old City Semarang may be applied to similar preservation and conservation initiatives across the world. The goal of this study is to highlight the importance of preservation in preserving the character and cultural history of our cities so that future generations can understand and benefit from the past.

2. Problem Statement

1. How does the implementation of preservation practices contribute to the conservation of heritage building in Old City Semarang?
2. What are the factors influencing community engagement and participation in the preservation of heritage buildings in Old City Semarang, and how do these factors impact the achievement of conservation goals?
3. How is the role of stakeholders in supporting the achievement of conservation?

3. Literature Review

Overview of Architecture

To satisfy human wants, architectural works are made with the pursuit of perfect beauty in mind. Although it is challenging to estimate its scale since it is impacted by subjectivity, beauty in architecture is a value that appeals to the sight and intellect. An architect employs shape as a medium to accomplish this. Space, size, color, texture, safety, and comfort are other factors that influence architectural work in addition to form. In terms of construction, building arrangement, efficiency, and economics, an architectural work is strongly tied to human requirements, not just those of art or beauty but also—and this is most important—those of safety and comfort. Because an architect is seen to have the talent and competence in the art of creating or developing structures, it is assumed that they would be able to satisfy these demands (**Spence, 2020**).

Cultural Heritage Objects

Indonesia is one of the nations with the world's biggest mosaic of cultural legacy, both visible and unseen, created by human reason or by nature, as well as occasionally by interactions between the two. The variety of this cultural history has its own distinctive characteristics, both in terms of those that develop in particular cultural situations and those that arise through the mingling of cultures both now and in the future. This diversity is a source of inspiration, innovation, and energy. Cultural heritage, or what is generally referred to as heritage, includes not just items but also locations, structures, socio-culture, numerous arts, languages, and the human intellect. These assets range in size from tiny to extremely enormous, like the historical city legacy (**Mekonnen et al., 2022**).

Buildings with important values (historical, cultural, and scientific), both stand-alone and in the same area as the old city area in several cities in Indonesia, such as in Jakarta, Semarang, Medan, and other cities, are one example of historical heritage that is the result of human creativity, taste, and initiative, where there are several historic structures from the

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

colonial era with historical and cultural significance, cultural legacy created by human labor (**Soewarno & Duhita, 2019**).

The living monuments in Indonesia can be summarized from a course of Indonesian Architecture which represents every period in the Indonesian history, different forms and technique that reflects the cultural diversity in each region. The contribution of the diverse tradition also has an important role in characterized the Indonesian architecture. This following general chronology of Indonesian Architecture tried to describe all the influences that contribute to the formation of Indonesian architecture (**Febriyanti S &Purwestri, 2013**).

Not out of nostalgia for the past or an attempt to preserve historical elements, but rather as an effort to become a tool in processing the transformation and vitalization of heritage so that expected to provide a better quality of community life based on the strength of old assets, the existence of these colonial heritage buildings has important meaning for science, culture, and human civilization today (**Soewarno & Duhita, 2019**).

By Law Number 28 of 2014 about Copyright and the concept of economic rights, Law Number 12 of 2011 concerning Cultural Conservation. One advantage of having a cultural legacy is that the owner or copyright holder may sell it for a profit. In this instance, the use of this economic right is employed to maintain the production and sustain the copyright owner's economy. Cultural heritage is the overarching outcome of culture as learned behavior or patterns from certain groups of people that are inherited from past generations, altered, and passed down to the following generation (**Naibei, 2014**).

Conservation

According to international accords outlined in the Burra Charter or The Burra Charter (1981), conservation is a catch-all phrase for all preservation initiatives. The entire process of maintaining a space to safeguard the cultural significance it holds is known as conservation. The act of caring for and keeping old, worn historical artifacts in order to preserve their durability is another definition of conservation. Keeping "something" up over time in order to transmit the values that are owned to the following generation. Depending on the circumstances and conditions unique to the area, conservation may involve all maintenance operations. A "continuity and change" strategy and financial assurances can both be used to implement conservation. It is underlined that social conservation is oriented toward physical conservation. The four basic components of conservation efforts are: (a) preservation; (b) protection; (c) maintenance; and (d) management. According to UNESCO, the following types of conservation actions are permitted: Restoration, preservation, conservation, reconstruction, and revitalization.

By introducing suitable new uses that might offer historic structures or districts a second life, revitalization attempts to bring back to life a region or portion of a city that was once crucial to life but has experienced setbacks. The physical and financial features of buildings and urban areas are enhanced as part of the process of reviving a neighborhood or section of a city. Physical revitalization is a short-term tactic used to promote an increase in long-term economic activity. Physical revitalization is thought to be able to temporarily enhance the city's physical state (including its public places), but not permanently (**Andres et al., 2021**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

As a result, improving and boosting economic activity also known as "economic revitalization" is still important to achieve both environmental and socio-cultural objectives. It is intended that via effective usage, a long-term maintenance and control mechanism would be established for the continued existence of city amenities and infrastructure, therefore doing so is very required. The Burra Charter (2013) describes the revitalization process as a set of extremely complicated actions that go through the following stages: (a). Recognize the importance, (b). Create policies, (c). Manage in line with the policy.

4. Methodology

The historical analysis of the old Semarang neighborhood, which will be made a conservation area, is the main subject of the study. By using historical methodologies (heuristics, critique, interpretation, and synthesis), historical studies are carried out to shed light on the history and function of the region in the past (**Toland & Yoong, 2011**). The classification and descriptive analysis of secondary sources included historical data in the form of documents, archaeological data in the form of ancient structures, and anthropological data in the form of collective memory. The findings of this investigation are also connected to the relevant rules and legislation of cultural preservation, this will serve as the foundation for designing designated conservation areas and developing strategies for their preservation, protection, control, and development.

The first step in the study process is to gather historical archaeological data in the Kota Lama region through literary, archival, and map studies to identify the historic structures and historical circumstances that are still present there. Data from primary and secondary sources that were both historical, archaeological, and architectural were categorized and descriptively examined. The findings of this study will serve as the foundation for numerous ideas for the preservation and conservation of the Kota Lama region, as well as for the designation of the area as a World Heritage Site.

5. Result and Discussion

The implementation of preservation practices contribute to the conservation of heritage building in Old City Semarang

The Semarang City Government has divided the Semarang Old City revitalization project into three phases and is making different attempts to complete them. The first stage is protection, and since the Kota Lama is a historical landmark, it must obtain financial and legal advantages. Conservation or development constitutes the second degree of protection (**Kim et al., 2022**). The Old Area of Semarang underwent renovation; in 2020, there will only be two stages, with the first stage concentrating on infrastructure and the second stage concentrating on constructing a new landmark in the shape of a museum.

Many of the volunteers or members of the government involved in the administration of the Kota Lama region have taught the local population about the upkeep of cultural heritage sites. In the Johar Market setting, education typically takes the form of telling street sellers selling fresh fish, for instance, that water humidity and the dumping of fish waste have a highly

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

negative influence on the continued existence of the local cultural heritage. Not only should the environment be kept clean, but locals should also be informed on how to care for the historical structures in the Kota Lama region. For instance, stealing garbage cans, drain plugs, and other vandalism-related items. Given that the policy's shared objective is to advance the City of Semarang to the UNESCO version of the World Heritage site, it is crucial to build a transmission in interpersonal contact to ensure the smooth operation of an established policy (**Kruk et al., 2018**).

The community's understanding will ultimately have a greater influence when the Old City is revitalized. If this has been done, then there has never been a case of garbage can or drain cover theft in the Kota Tua neighborhood of Semarang. Building renovations in the Old City area are also not done carelessly, keeping in mind that the TACB (**Cultural Heritage Expert Team**) and BPK2L (**Old City Area Management Agency**) hold complete authority over the rules and regulations for the preservation of cultural heritage buildings. This is also true when requesting permission to convert an old structure in Semarang's Old Town into a large-scale enterprise like a coffee shop, restaurant, inn, etc. The conclusion of this study is that there aren't many barriers to obtaining licenses for the use of buildings in the neighborhood; as long as everything complies with administrative standards and the laws of the Old Town Area, the permission will be handled right away (**Yuliati et al., 2023**).

With the government's consistent efforts from 2017 to 2021, Semarang's Old City has been effectively revitalized. With the assistance of the City Government through the Ministry of Public Housing, which helped the Mayor of Semarang bring about various improvements to its historical significance, the renovation of the Old City of Semarang started in 2017. The historic City of Semarang is seeing a renaissance and historic structures are being used as a commercial and economic hub. Office, restaurant, café, and tourist-oriented buildings are located away from slum areas where violence is more prevalent. To further highlight the potential of Semarang's MSMEs to visitors to the Old City of Semarang as an economic and commercial region, the Semarang City Government also uses other buildings as art galleries and showrooms for MSME items. Office, restaurant, café, and tourist-oriented buildings are located away from slum areas where violence is more prevalent. In order to further highlight the potential of Semarang's MSMEs to tourists to the Old City, the Semarang City Government is also using additional buildings as art galleries and showrooms for MSME items (**Yuliati et al., 2023**).

Building property rights are one of the issues preventing the growth and preservation of Semarang's Old Town. The structures in the Kota Lama neighborhood are often built on land that is privately owned. Conservation efforts in the Old City have been complicated by land ownership in the area. Land claims commonly occur in the Old City because landowners' land certificates are passed down from generation to generation, which makes it difficult to manage the land and buildings and hinders the Semarang City government's ability to make improvements to the Old City Area. Some property owners even request the revocation of the cultural heritage designation of their structures because they believe it will be challenging for their descendants to sell the structure in the future. In addition, some building owners, according to the Semarang History Activists Community (KPS) leadership, let their structures to be abandoned owing to a lack of cash for upkeep (**Gooden & Sas-Rolfes, 2020**).

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

The owners abandoned their structure with the anticipation that it would eventually collapse on its own, allowing them to erect a new structure on top. Another barrier to the development of the Old City Area by the Semarang City administration is the area's poor environmental condition. Another issue that has to be tackled is the security of the Kota Lama region as a tourist attraction. The continuing flooding issue in Kota Lama is connected to this environmental condition. The Old City was impacted by the tremendous floods that Semarang, a coastal city, suffered in 2013 (**Petropoulos et al., 2022**).

The factors influencing community engagement and participation in the preservation of heritage buildings in Old City Semarang, and how do these factors impact the achievement of conservation goals

The potential in the Old City of Semarang may be explored to help the area achieve its goal of being a world heritage site by 2020. The Old City of Semarang has a lot of promise and, with the right management and use, may become a tourist destination. The following potentials can be given attention in the future development of the Old City of Semarang based on the findings of the analysis conducted in the field with stakeholders who have an impact on its development:

a. The Old City of Semarang as a tentative list of the World Heritage

The Old City of Semarang is now being transformed into a city that will be recognized as a world historic site. The Old City of Semarang's 2020 goal may be supported by the whole potential that it possesses. In addition to Jakarta, which is known as the Old City of Jakarta (Oud Batavia), which has drawn more attention from Indonesians than Semarang Old Town, the Old City of Semarang is one of Indonesia's historic towns. This is evident from the significant financing Kota Tua Jakarta has received, however despite several submissions to be listed on the World Heritage list, Kota Tua Jakarta has always failed for a number of reasons. With its inclusion on the preliminary list of World Heritage sites, Kota Lama Semarang may be justifiably proud of itself. Since the designation of a region as a World Heritage City would draw attention from across the globe and increase the number of visitors, it is anticipated that, if properly managed, it will boost the region's economy (**Yuliati et al., 2023**).

b. Potential social, economic and cultural activities of the Old Town of Semarang.

The Kota Lama neighborhood of Semarang, a former Dutch colonial fortification, has a distinctive and lovely ambience with towering buildings with European design that are uncommon in other cities, with the Blenduk church as an item frequented by many visitors. A unique feature of Semarang's Old City that has the potential to draw visitors is its historical significance and sense of scarcity. There are cafes, offices, souvenir shops, and cultural performances in the region, as well as parking lots that are accessible, pleasant, safe, and free of motorized cars. There are also fine, artistic public and social amenities that are adequate (**Yuliati et al., 2023**).

c. Revitalization

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

A revitalization that is advantageous to the growth of Semarang's Old City Along with safeguarding historical assets, it also promotes entrepreneurship and the growth of the creative industries to increase tourism (**Yuliati et al., 2023**).

d. The Old City of Semarang has the potential to become the image of the City of Semarang

Given that Semarang's Old City neighborhood served as the city's fetal stage of development, it has the potential to become the representation of the city. It is vital to promote sustainable and intact upkeep of the built environment and architecture in order to maximize this potential because Semarang Historic district is a historic district in Semarang that serves as an early stage of the city's development. The entire Old City of Semarang is a conservation area due to its high architectural, artistic, scientific, and cultural significance. Old City of Semarang, an ex-fortress city, Kampung Melayu, Chinatown, Kauman, Kampung Skinan, and the Brick/Sam Poo Kong structure Area are all categorized as historical places. As a conservation area, it is not permitted to modify the general shape of the structure (**Yuliati et al., 2023**).

The role of stakeholders in supporting the achievement of conservation

There are many diverse stakeholders in Semarang's Old City, each with their own goals and duties. On a more ecological level, the courtyard of the building and the scale of the ancient city's urban organic design scale helped to temper the harsh climate and showed how architecture changed over time and between generations. In an urban setting, the degree of public, semi-public, private, and semi-private ownership also affects the width of a roadway. Due to the absence of a legal authority, property owners frequently kept roadways in good condition on their own. Antiquities, museums, historic sites, and ancient towns are all protected by the legislation. According to Article 7 of the legislation, no public or private organization is allowed to organize or modify cities, villages, adopt a plan to split land for buildings, construct new roads, or make any changes to structures. Old ones in historic locations, except in agreement with the appropriate authorities and in accordance with the restrictions outlined in this law's executive rules (**Elsos, 2023**).

The government, business owners, communities or people who live in the Old City of Semarang, BPK2L, various communities, tourists or people who visit the Old City of Semarang, small merchants or street vendors, etc. are all considered stakeholders in the City of Semarang. Because the perspective of stakeholders on the redevelopment of the Old City of Semarang is the study's aim. Stakeholders who are thought to directly affect the Old City of Philadelphia's redevelopment efforts and have a part in them. Semarang Old Town Stakeholders are as follows (**Kurniawati et al., 2020**):

1. Government: A group of public entities, both from the regional government and the central government, that are interested in managing and developing the Old City of Semarang as a city entity that acts as a lever for the identity and welfare of the main city and is integrated with other entities other cities and regions.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

2. Entrepreneurs: Privately held businesses and industrial organizations in Semarang's Old City prioritize profit. a collection of for-profit businesses that engage in commercial and/or industrial operations in Semarang's Old City, both singly and collectively.

3. Kota Lama Community: Local community entity groupings that will gain from or experience effects from the development and building of the Kota Lama Semarang.

4. BPK2L: The top organization on the scale of Semarang's Old City. The Semarang Old Town Area's internal management structure, which includes a number of representatives from the local government, the business sector, building owners, academics, etc.

5. Community: An organization with several members that was established as an interorganization during the construction of Semarang's Old City. groupings of local and non-local community organizations that serve as beneficiary groups for the growth and development of Kota Lama, Semarang, as well as groups that specialize in the development of certain activities that fill in and enhance the area's development efforts.

The many stakeholders are grouped into three groups, with the major, supporting, and important stakeholders making up the first group (**Maj, 2015**). Stakeholders with an interest in Semarang's Old City include the government, businesspeople, locals, and BPK2L.

Because BPK2L is the highest body on the scale of the Old City of Semarang, it is extremely fitting that important stakeholders are executive components based on their level (legislative and agency) who have the legal ability to make decisions. The government and Cipta Karya Center of the Ministry of Public Works and Public Housing in Semarang, Central Java are categorized as the main stakeholders because the government is responsible for making policies and the Cipta Karya Center of the Ministry of Public Works and Public Housing in Semarang, are directly involved in the creation of programs, projects, and policies. As a link in the realization of government initiatives like the restoration of Semarang's Old City. Entrepreneurs, communities, and communities fall under the category of supporting stakeholders because they are the ones who benefit from and are impacted by the development of the Old City of Semarang. Supporting stakeholders are groups that are not directly involved in policies, programs, or projects but can still make contributions by offering opinions (**Amoako et al., 2022**).

6. Conclusion

Stakeholders with an interest in Semarang's Old City come from a variety of backgrounds. The many stakeholders are split into three groups, the first of which includes the primary, secondary, and tertiary stakeholders.

The potential in the Old City of Semarang may be explored to help the area achieve its goal of being a world heritage site by 2020. The Old City of Semarang has a lot of promise and, with the right management and use, may become a tourist destination. Several potentials have been identified based on the findings of the analysis conducted in the field with stakeholders who have an impact on the development of the Old City of Semarang.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

Every stakeholder in Kota Lama Semarang has individual and communal interests that they wish to pursue. The interests of each stakeholder may be observed in the Old City of Semarang's stakeholder system; for example, the government is a significant stakeholder in the Old City of Semarang.

7. References

- Amoako, G.K., Obuobisa-Darko, T. and Ohene Marfo, S. 'Stakeholder role in tourism sustainability: the case of Kwame Nkrumah Mausoleum and centre for art and culture in Ghana'. International Hospitality Review, 36(1), 2022, pp. 25-44. https://doi.org/10.1108/IHR-09-2020-0057
- Andres, L., Bryson, J.R. & Moawad, P. 'Temporary Urbanisms as Policy Alternatives to Enhance Health and Well-Being in the Post-Pandemic City'. Curr Envir Health Rpt 8, 2021, pp. 167–176. https://doi.org/10.1007/s40572-021-00314-8
- Boudiaf, B. 'Tourism And The Heritage Conservation Of The Historical Areas. Tourism And The Heritage Conservation Of The Historical Areas'. Ajman University, 2019.
- Burra Charter 1992. 'Australian`s Methodology for Conserving Cultural Heritage'.
- Dameria, C., & Akbar, R., Indradjati, P., Tjokropandojo, D. 'The relationship between residents' sense of place and sustainable heritage behaviour in Semarang Old Town, Indonesia'. International Review for Spatial Planning and Sustainable Development. 10, 2022, pp. 24-42. 10.14246/irspsd.10.1_24.
- Elsos, A. I. (2023). Diverse Effects On Architecture In The Old City Of Tripoli - Libya. Doctoral Program of Architecture and Urban, Universitas Diponegoro (UNDIP), Semarang
- Febriyanti S, & Nadia Purwestri, Documenting Living Monuments in Indonesia: Methodology For Sustainable Utility, International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Volume XL-5/W2, 2013 XXIV International CIPA Symposium, 2 – 6 September 2013, Strasbourg, France, pp. 618.
- Gooden, J., 't Sas-Rolfes, M. 'A review of critical perspectives on private land conservation in academic literature'. Ambio 49, 2020, pp. 1019–1034. https://doi.org/10.1007/s13280-019-01258-y
- Halim, S., & Ishak, N. 'Examining Community Engagement in Heritage Conservation Through Geopark Experiences from The Asia Pacific Region'. Kajian Malaysia. 35, 2017, pp. 11-38. 10.21315/km2017.35.Supp.1.2.

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- He, X., Zang, T., Sun, B., & Ikebe, K. ‘Tourists’ Motives for Visiting Historic Conservation Areas in the Post-Pandemic Era: A Case Study of Kuanzhai Alley in Chengdu, China’. Sustainability, 15(4), 2023, pp. 3130. https://doi.org/10.3390/su15043130

- Kim, M., Lee, S., & Oh, C. ‘Assessing Tradeoffs between Development and Conservation: A Case of Land Use Change in a National Park of Korea’. Land, 10(2), 2021, pp. 152. https://doi.org/10.3390/land10020152

- Kruk, M. E., Gage, A. D., Arsenault, C., Jordan, K., Leslie, H. H., Roder-DeWan, S., Adeyi, O., Barker, P., Daelmans, B., Doubova, S. V., English, M., Elorrio, E. G., Guanais, F., Gureje, O., Hirschhorn, L. R., Jiang, L., Kelley, E., Lemango, E. T., Liljestrand, J., . . . Pate, M. ‘High-quality health systems in the Sustainable Development Goals era: Time for a revolution. The Lancet’. Global Health, 6, 2018. https://doi.org/10.1016/S2214-109X(18)30386-3

- Kurniawati, W., Kurniati, R., Soetomo, S.,Rahmat, R. & Firdaus, A. ‘Mapping the Potential Economy in The Old Town of Semarang to Support Its Sustainability’. Jurnal Teknik Sipil dan Perencanaan. 22, 2020, pp. 110-116. 10.15294/jtsp.v22i2.25389.

- Law Number 11 of 2010 concerning Cultural Conservation.

- Maj, J. ‘Diversity management's stakeholders and stakeholders management’. Proceedings of the 9th International Management Conference, 9, 2015, pp. 780-793.

- Mekonnen, H., Bires, Z., & Berhanu, K. ‘Practices and challenges of cultural heritage conservation in historical and religious heritage sites: Evidence from North Shoa Zone, Amhara Region, Ethiopia’. Heritage Science, 10(1), 2022, pp. 1-22. https://doi.org/10.1186/s40494-022-00802-6

- Naibei, P. ‘CULTURE AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT’. Conference: CULTURE AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 2014. 10.13140/2.1.2692.9928.

- Perzolla, V., Carr, C., Westland, S. ‘Proactive Collaborative Conservation: Museums and Companies Working Towards Sustainability’. Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development, 8, 2018. 10.1108/JCHMSD-01-2017-0002.

- Petropoulos, F., Apiletti, D., Assimakopoulos, V., Babai, M. Z., Barrow, D. K., Ben Taieb, S., Bergmeir, C., Bessa, R. J., Bijak, J., Boylan, J. E., Browell, J., Carnevale, C., Castle, J. L., Cirillo, P., Clements, M. P., Cordeiro, C., Cyrino Oliveira, F. L., De Baets, S., Dokumentov, A., . Ziel, F. ‘Forecasting: Theory and practice’. International Journal of Forecasting, 38(3), 2022, pp. 705-871. https://doi.org/10.1016/j.ijforecast.2021.11.001

ISSN: 2698 - 6159
ISSN (PRINT): 2699 - 2604

- Soewarno, N., & Duhita, D. 'The Transformation of Heritage Buildings as Tourist Attraction : Adaptive Re-use of Colonial Buildings at a Bandung Conservation Area'. 2019. 10.2991/senvar-18.2019.19.
- Spence, C. 'Senses of place: Architectural design for the multisensory mind'. Cognitive Research: Principles and Implications, 5(1), 2020, 1-26. https://doi.org/10.1186/s41235-020-00243-4
- The Burra Charter: The Australia ICOMOS Charter for Places of Cultural. Significance, 2013, 1–10. https://doi.org/363,690994 ICO
- Toland, J., & Yoong, P. 'An Exploration Of Historical Methods For Information Systems Research'. PACIS 2011 - 15th Pacific Asia Conference on Information Systems: Quality Research in Pacific. 193, 2011.
- Yawer, A. S., Bakr, A. F., & Fathi, A. A. 'Sustainable urban development of historical cities: Historical Mosul City, Iraq'. Alexandria Engineering Journal, 67, 2023, pp. 257-270. https://doi.org/10.1016/j.aej.2022.12.042
- Yuliati, D., Susilowati, E., Suliyati, T. 'Preservation of The Old City of Semarang, Central Java, Indonesia, and its development as a cultural tourism asset'. Cogent Social Sciences, 9, 2023. 10.1080/23311886.2023.2170740.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies
D.A.C